الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية الآداب واللّغات

قسم اللّغة العربية

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في اللسانيات

المصطلح اللّغوي في كتاب سيبويه

- إعداد :

كمال رقيق

- إشراف :

أ.د عبد الجليل مرتاض

أعضاء لجنة المناقشة:

- أ. د سيدي محمد غيثري – أستاذ التعليم العالي – جامعة تلمسان رئيسا
- أ. د عبد الجليل مرتاض – أستاذ التعليم العالي – جامعة تلمسان مشرفا ومقررا
- أ. د أحمد عرابي – أستاذ التعليم العالي – جامعة تيارت عضوا
- أ. د الجيلالي بن يشو – أستاذ التعليم العالي – جامعة مستغانم عضوا
- د هشام خالدي – أستاذ محاضر (أ) – جامعة تلمسان عضوا
- د آمنة طيبي – أستاذة محاضرة(أ) – جامعة سيدي بلعباس عضوا

السنة الجامعية: 2012 - 2013

بِسم الله الرَّحمن الرَّحِيم العَليم الحَكِيم خَيرَ نَصِيرٍ ومُعِينِ
والصَّلاةُ والسَّلامُ علَى محَمَّدٍ الذِي أُرسِل رَحمَةً للعَالِمِين

وبعــــد:

إنّ العربية لغة بيان، قد خاطب بها الله عز وجل البشرية جمعاء من خلال كتابه الكريم، الذي أحدث تحولاً حضارياً وفكرياً عميقاً كان له الأثر البالغ في إثراء المكتبة العربية وفي تنوع الفكر خدمة للنّص القرآني، أثمر نتاجات تشهد بتمكّن هذه اللّغة من استيعاب العلوم والمعارف الإنسانية وتعكس قوّة العقل العربي ورسوخه في الأداء والعطاء، حيث يقول أبو بكر الأنباري في نزهة الألبّاء عن أبي عمرو بن العلاء: "أنه ما انتهى إليكم من كلام العرب إلاّ أقلّه، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثير".

وقد تولّد عن هذا اهتمام كبير باللّغة العربية والنّص القرآني، حيث حاول العرب فهم كلام الله عز وجل والتدبّر بمعانيه، فأفرَدوا وألّفوا في مباحث اللّغة فحَدّدوا علومها وضبطوها، ولمّا اختلط العرب بالأعاجم وفسدت الألسن كان لزاماً على أئمة اللّغة أن يضعوا قوانين وضوابط لحماية اللّغة العربية من اللّحن والتحريف، فظهر الكثير من اللّغويين الذين كان من أبرزهم وأشهرهم "**سيبويه**" الذي ألّف مؤلفاً ضخماً جمع فيه جميع علوم العربية من نحو، وصرف وأصوات لغوية، وبلاغة وغيرها، جعل منه موسوعة في اللّغة.

فنعت كتاب سيبويه "**بقرآن النّحو**"، حيث قال فيه "**المبرّد**" عندما يريدُ مريدٌ أن يقرأه عليه فيقول له: "هل ركبت البحر؟" وقال فيه "**المازني**": "من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النّحو بعد كتاب سيبويه فليستحي" فحظي هذا الكتاب بقدرٍ وافرٍ من الرّعاية والعناية فتناولوه بالشّرح والتعليق تارةً، وبمحاولة مجاراته في التأليف وما ضمّه من مادّة علمية تارةً أخرى، حتى أصبح "الكتاب" منطلقاً أساسياً لكلّ مؤلف يوضع في النّحو أو اللّغة، هذا لأنه يمثل أول جهد نحوي وصل إلينا مدوناً وملخِصاً لنظرية النّحو العربي.

على هذا الأساس اخترتُ البحث في أبواب وفصول "**الكتاب**" محاولاً الكشف عن أهم المباحث والمسمّيات التي وظّفها صاحبه فيه بالاستعانة بتوجيهات أستاذي المشرف _جزاه الله عني كل خير_ فوسمت بحثي هذا بـــ:" ***المصطلح اللّغوي في كتاب سيبويه"*** ، الذي حاولت من خلال فصوله الإجابة عن عدّة تساؤلات راودتني خاصّة من الجانب المعجمي ومادّة الكتاب المصطلحية: ما هي المصطلحات اللّغوية "صوتية – صرفية – نحوية – دلالية" التي وظّفها سيبويه؟، هل هذه المسمّيات التي وجدت في الكتاب أصيلة؟ أم مقتبسة؟ أم مروية عن السّابقين؟، هل كانت مصطلحات سيبويه اللّغوية دقيقة دقّة علمية؟، هل النّحو العربي تحدث بلسان سيبويه؟.

حاولت طرق جميع المسالك التي تذلل لي المصاعب التي واجهتني نحو قلّة الدراسات التي كانت حول "الكتاب" القديمة منها والحديثـــة، كذلك الشروحات التي قام بها التّابعـــون لسيبويـــه و لكن كلّ هذا لم يثني من عزيمتي و لم أجد بدّاً من المكابرة ومواصلة خوض غمار هذا البحث.

واخترت لهذا البحث منهجاً يستمدّ ملامحه من طبيعة الموضوع وخصوصية جـــوانبه فاعتمدت على المنهج الوصفي مستعيناً بإجراءاته الإحصائية والتحليلية، وطعّمته بالمنهج التاريخي في سرد المسمّيات والمصطلحات ملتزماً بتسلسلها الزّمني.

فاستعنت كذلك بعدّة مصادر أنارت لي درب هذا البحث من أهمها:" الكتاب لسيبويه – العين للخليل – الخصائص والمنصف لابن جني – طبقات النحويين واللغويين للزبيدي – المزهر والاقتراح للسيوطي – الإنصاف في مسائل الخلاف ونزهة الألباء لابن الأنباري، أمّا المراجع والتي كان أهمها: الشاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه لخديجة الحديثي– سيبويه إمام النحاة لعلي نجدي ناصف – المصطلح النّحوي نشأته وتطوره لمحمد عوض القوزي... وغيرها".

إنّ مكانة "الكتاب" العلمية هي التي حدّدت خطّة هذا البحث، بما أنه يمثل الموسوعة العربية في علوم اللّغة، فانتظم البحث في أربعة فصول مسبوقة بمقدمة ومدخل وتليها خاتمة.

أمّا المدخل فعرفت فيه المصطلح وعلم المصطلح مشيراً إلى أهمية هذا العلم ، ووسائل النمو في اللّغة العربية، وفي الفصل الأول تناولت حياة سيبويه من اسمه ونسبه، وأخباره ووفاته إلى قيمة الكتاب العلمية، والنّسخ والطبعات التي أخرج بها الكتاب إضافة إلى سرد جميع الشروحات التي كانت للكتاب.

أمّا الفصل الثاني فدرست فيه جوانب المصطلح الصّوتي عند سيبويه من خلال المسمّيات التي حدّدها ووضعها لمباحث علم الأصوات من مسمّيات أعضاء جهاز النطق – الصّفات والمخارج – الظّواهر الصّوتية التي من أبرزها الإدغام والنّبر والتنغيم والإمالة... وغيرها.

أمّا الفصل الثالث فعالجت فيه الأبنية الصّرفية ومصطلحاتها عند سيبويه في مبحثين فمهدت لها بالحديث عن الميزان الصّرفي عنده ثم ،ذكر الفرق بين المجرد والمزيد والقلب المكاني وأهميته في التّصريف العربي، أمّا في المبحث الثاني فتناولت فيه أبنية الأسماء والأفعال في الكتاب.

وفي الفصل الرابع انصبّت الدراسة على نشأة المصطلح النّحوي في الكتاب وذلك في مبحثين الأول خصصته للمصطلح النّحوي عند سيبويه وبقائه وفنائه عند التّابعين، أمّا المبحث الثاني فدار البحث فيه حول أصول النّحو في كتاب سيبويه التي تناولتها من خلال التطرق إلى: السّماع – القياس – العلّة النّحوية.

وأنهيت هذا البحث بخاتمة لخّصت فيها أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث.

وليس من العرفان بالفضل بمكان أن ينتهي بي الكلام بأن أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى أستاذي الأستاذ الفاضل الدكتور "**مرتاض عبد الجليل**" الذي لم يأل جهداً في المتابعة وتقويم الاعوجاج ،وتسديد الخطى حين تزل الأقدام ،فقد كان النّور الذي أهتدي به كلّما لفتني الظّلمات وقصّرت بي حداثة ولوجي مسالك العلم والبحث، إنه بحق المعلم النّصوح، والأب الرّحيم فجزاه الله عني وعن العلم وطلابه خير جزاء.

والشّكر كل الشّكر للّجنة الكريمة التي تجشّمت عناء قراءة هذا البحث وأثرته بما قدّمته من ملاحظات وآراء.

وما أنسى لا أنسى أن أتقدم بفائق الشّكر والتّقدير والعرفان لكل من كــان له قــدر أنملــة أو ذراع في إخراج هذا البحث إلى النور.

ونسأل الله أن يجنبنا الخطل والزّلل، ويلهمنا سواء السّبيل.

الباحث: ***رقيق كمال***　　　　　***بشار يوم:*** 2011/09/02

مدخل

مـــــاهيـــة المصطلـــــــح

1- تعريـــف المصطلـــح.

2- العلاقة بين الدّال والمدلول (المصطلح).

3- أهميـــة علـــــم المصطلـــــــح.

4- وسائل النّمو في اللّغة العربية.

يشهد العالم تطوراً هائلاً في كل مناحي الحياة، يرافقه ظهور الكثير من المفاهيم والمبتكرات والمستحدثات التي تملأُ حياة الإنسان، والتي تحتاج إلى أسماء وعلامات تعرف بها، إذا أراد الفرد أن يتحدث عنها، ومعروف أن الجهة المخولة لاستيعاب كل الأمور المستحدثة والحاجات المتجددة والمفاهيم الجديدة هي اللغة، لأنها " تتحرك طوعاً كلما تلقت منبهاً خارجياً، فما إن يستفزها الحافز حتى تستجيب بواسطة الانتظام الداخلي الذي يمكنها من استيعاب الحاجة المتجددة والمقتضيات المتولدة "[1].

وهذا التقدم الكبير والتطور السريع في المعرفة البشرية بكافة أنواعها يعتمد على نقل المعلومات وتبادلها وتوثيقها، وتخزينها، ويستخدم المصطلحات والمفاهيم الدالة عليها أساساً و يُعتمد عليه في تنظيم الآراء والأفكار العلمية، والمعلومات الأخرى كافة، إلاَّ أن هذا التطور العلميّ والتقنّي الهائل والسريع أدى إلى صعوبة وضع مصطلحات كافية لتغطي كل جوانب المعرفة الإنسانية، "إذ لا يوجد تناسب أو تطابق بين عدد المفاهيم العلمية وعدد المصطلحات التي تُعَبِّر عنها. فعدد الجذور في أية لغة لا يتجاوز الآلاف في حين يبلغ عدد المفاهيم الموجودة الملايين، وهي في ازدياد ونمو مضطردين، ففي حقل الهندسة الكهربائية مثلاً يوجد حالياً أكثر من أربعة ملايين مفهوم في حين لا يحتوي أكبر معجم لأية لغة على أكثر من ستمائة ألف مدخل، ولهذا تلجأ اللغات إلى التعبير عن المفاهيم الجديدة بالبحث والتركيب والاشتراك اللفظي وغير ذلك من الوسائل الصّرفية والدلالية وقد يقود ذلك إلى ارتباك واضطراب على المستويين الوطني والدولي، وخاصة أن تصنيف المفاهيم وطريقة التعبير عنها يختلفان من لغة إلى أخرى مما يؤدي إلى صعوبة في تبادل المعلومات ونموها وتغييرها، وفي وضع المصطلحات المقابلة لها، ومن هنا نشأ علم المصطلحات، وهو علم حديث النشأة شهد ميلاده هذا القرن وما زال في دور النمو والتكامل"[2].

---

[1] - المسدي عبد السلام، المصطلح النقدي وآليات صياغته، مجلة علامات في النقد الأدبي ج8، مجلد 2.

[2] – القاسمي علي، مقدمة في علم المصطلح، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية 1987م، ص 10 ــ 11.

ونظراً لتشعب العلوم وكثرة الفنون في العصر الحديث زادت عناية العرب بالمصطلحات التي لابد لهم من وضعها من أجل مواكبة التطور العلمي الذي يشهده العالم، وأفادوا من مزايا اللغة العربية واعتمدوا الوسائل والطرق التي اعتمدها علماؤنا القدماء في هذا الغرض، وأدت إلى استيعاب العربية لكل علوم عصرهم وفنونه، وأعانتهم على مواكبة الحضارة وإحرازهم قصب السبق في هذا المجال.

إنّ التطور الاجتماعي والثقافي سبب هام في ظهور مفاهيم جديدة ليس لها ما يقابلها في اللّغة فيعمد المعنيون بهذا المفهوم أو ذاك إلى وضع لفظ يدل عليه، ويُعْرَفُ المفهوم به وهم عادة يلتمسون ذلك اللفظ من ألفاظ لغتهم التي يستخدمونها ويحرصون على إغنائها بكل ما تحتاج إليه من ألفاظ، حتى تبقى لغة العلم والحضارة، وقادرة على مواكبة كل جديد، من أجل أن يكتب لها البقاء والاستمرار، لأن المصطلح العلمي هو "أداة البحوث العلمية، وعن طريقه يتم التفاهم بين العلماء في شؤون المواد العلمية، وليس هناك علم بدون قوالب لفظية تعرف به، وهذه القوالب اللفظية هي التي نعني بها المصطلح العلمي".[1]

1- تعريف المصطلح:

بداية لابد من تحديد معنى "المصطلح"، وهو مصدر ميمي للفعل اصطلح، وقد يكون اسم مفعول لذات الفعل، على تقدير متعلق محذوف، أي "مصطلح عليه"، وقد كان لعلمائنا القدماء جهود طيبة في مجال فهم المصطلح، وتحديد معناه والوقوف على أهميته وقد رأوا أنه لابد من اتفاق مجموعة من العلماء عليه، ولابد من استعماله في مجال علميّ مُعَيَّن، أو فن بعينه، حتى يكون واضح المعنى، محدد الدلالة، مؤدياً الغرض المراد.

[1] – الموسوي مناف مهدي محمد، مباحث لغوية من حياة اللغة العربية، دار البلاغة للطباعة والنشر بيروت 1993م، ص 110.

ومن خلال تتبع هذا اللفظ في كتب التراث، نلمس أنه يغلب على العلماء عدم التفريق بين كلمتي "مصطلح" و"اصطلاح" فقد استخدم المصطلحان وكأنَّهما مترادفان تماماً فالجاحظ ت255هــ يقول: "وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية مالم يكن له في لغة العرب اسم فصاروا في ذلك سلفاً لكل خلف، وقدوة لكل تابع"[1]. فالعرب في رأيه ارتجلوا ألفاظاً معينة ليدل كل لفظ منها على معنى محدد وليؤدي مفهوماً واضحاً، معتمدين على الاشتقاق في وضع الأسماء للمسميات، وما لم يكن له اسم في لغتهم اصطلحوا عليه وخلقوا له اسماً أو ابتكروا له لفظاً للدلالة عليه، ولم تكن عملية الاصطلاح هذه مقصورة على شخص بعينه، بل كانت اتفاقاً بين اثنين أو أكثر، وكلما جَدَّ لهم معنى، أَوْجَدوا له اسماً أو اشتقوه من لفظ معروف لمشابهة معينة، يقول: "ترك الناس مما كان مستعملاً في الجاهلية أموراً كثيرة فمن ذلك تسميتهم للخراج: أتاوة، وكقولهم للرشوة ولما يأخذه السلطان: الحلوان، والمكس كما تركوا: انعم صباحاً، وانعم ظلاماً وصاروا يقولون: كيف أصبحتم وكيف أمسيتم... واستحدثوا أسماء لم تكن وإنما اشتقت لهم من أسماء متقدمة، على التشبيه، مثل قولهم لمن أدرك الإسلام "مخضرم"[2].

وكذلك نجد الخوارزمي ت 380 هــ لا يفرق بين "الاصطلاح" و"المصطلح" فهو يقول في وصفه لكتابه "مفاتيح العلوم" إنه جعله "جامعاً لمفاتيح العلوم وأوائل الصناعات مضمناً ما بين كل طبقة من العلماء من المواضعات والاصطلاحات"[3] ويمكن القول إنه قد أورد في نصه السابق ألفاظاً متقاربة المعنى أو شبه مترادفة هي "مفاتيح، أوائل مواضعات اصطلاحات"، كل هذا يقودنا إلى القول بأن الخوارزمي لا يرى فرقاً ذا قيمة بين هذه الألفاظ.

ولا نعلم أن نجد من استخدم اللفظين بمعنى واحد، فهذا أبو الحسين أحمد بن فارس ت 395هــ يقول: "حتى لا يكون شيء منه مصطلحاً عليه" ويقول في موضع آخر "ولو كانت اللغة

[1] – الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، د.ت، ج1، ص139.
[2] – الجاحظ، الحيوان، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة 1985م، ج1، ص348.
[3] – الخوارزمي، مفاتيح العلوم، تحقيق: فان فلوتن 1985م، ص 2 ــ 3.

مواضعة واصطلاحاً لم يكن أولئك في الاحتجاج بأولى منا، في الاحتجاج، بنا لو اصطلحنا على لغة اليوم ولا فرق"[1]، ثم يقول: إنه "لم يبلغنا أن قوماً من العرب في زمان يقارب زماننا أجمعوا على تسمية شيء من الأشياء مصطلحين عليه فكنا نستدل بذلك على اصطلاح قد كان قبلهم، وقد كان في الصحابة وهم البلغاء الفصحاء من النظر في العلوم الشريفة ما لا خفاء به، وما علمناهم اصطلحوا على اختراع لغة أو أحـــداث لفظة لم تتقدمهم"[2]، ومثـــل هذا نجده عند التهانـــوي "ت 1158" هـــ الذي وسم كتابه باسم "كشاف اصطلاحات الفنون" وقد ذكر سبب وضعه لهذا الكتاب أنه لاحظ "اشتباه الاصـــطلاحات فإن لكلٍّ اصطلاحاً خاصاً به" ونجده في موضع تال يقول: "فلما فرغت من تحصيل العلوم العربية والشرعية، وشمرت على العلوم الحكمية والفلسفية... فكشفها الله تعالى علي فاقتبست منها المصطلحات"[3]، وهكذا نجد أن التهانوي لم يفرق بين الاصطلاح والمصطلح وتحدث عنهما كأنهما شيء واحد.

وفي العصر الحديث يمكن القول: إنه قد ظهرت ثلاثة اتجاهات حول استخدام لفظي "مصطلح" و"اصطلاح": الاتجاه الأول اكتفى بلفظ "اصطلاح" للدلالة على معنى اللفظ الذي يوضع للدلالة على معنى من المعاني المستجدة، واستبعد لفظ "مصطلح" نهائياً، ولم يأتِ على ذكر له، كما فعل أحمد فارس الشدياق في كتابه "الجاسوس على القاموس" فقال: "إن الاصطلاح هو اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص"[4]، ومثل هذا جاء في المعجم الوسيط"، اصطلحوا على الأمر تعارفوا عليه، واتفقوا، والاصطلاح ــ مصدراً ــ هو اتفاق طائفة على شيء مخصوص، ولكل علم اصطلاحاته".[5]

[1] – ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ص 7.

[2] – المصدر نفسه، 33 ــ 34.

[3] – التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق: لطفي عبد البديع، المؤسسة المصرية 1963م، ص 1 ــ 3.

[4] – الشدياق أحمد فارس، الجاسوس على القاموس. مطبعة الجوائب، القسطنطينية 1299هـــ، ص 437.

[5] – مصطفى إبراهيم، المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، د.ت، مادة: صلح.

وتحدث الاتجاه الثاني عن اللّفظين باعتبارهما شيئاً واحداً لا فرق بينهما، كما قال محمود فهمي حجازي" وكلا المصدرين "اصطلاح" و"مصطلح" لم يرد في القرآن الكريم أو في الحديث الشريف، أو في المعاجم العربية القديمة العامة. ومع تكون العلوم في الحضارة العربية الإسلامية تخصصت دلالة كلمة "اصطلاح" لتعني الكلمات المتفق على استخدامها بين أصحاب التخصص الواحد للتعبير عن المفاهيم العلمية لذلك التخصص. وبهذا المعنى استخدمت ـــ أيضاً ـــ كلمة "مصطلح"، وأصبح الفعل "اصطلاح" يحمل ـــ أيضاً ـــ هذه الدلالة الجديدة المحددة"[1] فالمصطلح والاصطلاح شيء واحد لا فرق بينهما فكلاهما استخدمه أهل الاختصاص للدّلالة على المفاهيم العلمية لهذا التخصّص أو ذلك، فسواء قلنا :"اصطلاح" أو "مصطلح" فالأمر واحد.

والاتجاه الثالث: يمثله كل من عبد الصبور شاهين، الذي فرق بين هذين اللفظين بقوله: "فنحن نتذوق في استعمالنا لكلمة (اصطلاح) معناها المصدري، الذي يعني الاتفاق والمواضعة والتعارف ونقصد في استعمالنا لكلمة (مصطلح) معناها الاسمي الذي يترجم كلمة (Term) الإنجليزية ولذلك لا نجد بأساً في أن نقول: (إن اصطلاحنا على مصطلح ما ضرورة في البحث)، وهو أولى وأفضل من أن نقول: (إن اصطلاحنا على اصطلاح) بهذا التكرار الرقيق. ويبدو أن هذه التفرقة في الاستعمال لم تكن واضحة قديماً"[2] وقد أشار إلى ما جاء عند (وبستر) في تعريف كلمة (Term) بأنها: لفظ أو تعبير ذو معنى محدد في بعض الاستعمالات، أو معنى خاص بعلم أو فن أو مهنة أو موضوع، وجاء تعريفه لكلمة Terminology أنها: "مجموعة الألفاظ الفنية أو الخاصة المستعملة في عمل أو فن أو علم لكلمة موضوعات خاصة". وبناء على التعريفين السابقين اللذين قالهما وبستر قدم شاهين تعريفه للمصطلح فقال: "هو اللفظ أو الرمز اللغوي الذي يستخدم للدلالة على مفهوم علمي أو عملي أو فني أو أي موضوع آخر ذي طبيعة خاصة".[3]

[1] – حجازي محمود فهمي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب، القاهرة، د.ت، ص 8.

[2] – شاهين عبد الصبور، اللغة العربية لغة العلوم والتقنية، دار الإصلاح، الدمام، الطبعة الأولى 1983م، ص 119.

[3] – المرجع نفسه، ص 118.

أمّا يحيى جبر فيذهب إلى ضرورة استخدام لفظ "الاصطلاح" دون لفظ "مصطلح" ويرى أن كلمة "مصطلح" لا تصلح لغة، وسبب ذلك أنها لم ترد في معاجمنا القديمة، و لم يستخدمها أسلافنا يقول: "إنه لغريب حقاً أن نجد معظم الباحثين يستخدمون كلمة "مصطلح" بدلاً من "اصطلاح" مع العلم أن هذه الكلمة لا تصلح لغة إلا إذا اصطلحنا عليها، وذلك أن أسلافنا لم يستخدموها و لم ترد في المعجم لهذه الدلالة ولا لغيرها، وإنما استخدم العرب بدلاً منها، اصطلاح، كلمة مفرد مفتاح، لفظ."[1] واكتفى بهذا القول دون أن يوضح لنا الفرق بين هاتين الكلمتين "اصطلاح" و"مصطلح" ومن أين جاء كل منهما وفي أي عصر.

أمّا توفيق الزيدي فقد تتبع ظهور "اصطلاحية" عند الغربيين وأشار إلى أن أول استخدامها في أوروبا كان في القرن الثامن عشر، كما أشار إلى أن الاصطلاحية والمصطلحية شيئان مختلفان لكل منهما مجالاته ورجالاته، وأن المصطلحية انبثقت عن الاصطلاحية يقول: "غدت مسألة المصطلح عند الغرب موضوع علم مستقل هو الاصطلاحية La. Terminologie "، وكعادة الغربيين في التأريخ لألفاظهم ومصطلحاتهم، درسوا تاريخية مصطلح "اصطلاحية" في ثقافتهم في مختلف مدلولاته بداية من استعماله الأول في القرن الثامن عشر لدى Christian Gottfried Schul فظهوره بفرنسا سنة 1801 لدى Sepastin Mercier ، تم استعماله العلمي بإنجلترا سنة 1837 لدى William Whewell عن الاصطلاحية كان علمها الوليد المصطلحية La Terminographie التي تُعنى بالجانب التطبيقي، وكان واضع هذه التسمية الفرنسي ألان راي Alian Ray ، فإن عنيت الاصطلاحية بالجانب النظري وبمسألة الاصطلاح عامة فإن المصطلحية عُنيت بالمصطلحات جمعاً ودراسة ونشراً. وإن تكامل العِلْمان فمعالجتهما هي من اختصاص الاصطلاحيين Les Terminographie والمُصطلحين Les Terminologue، وليس الأمر هنا من قبيل الألقاب، بل إنه الدليل على أن مسألتي الاصطلاح والمصطلح قد استقر عِلماهما، وللعِلْمَين أهلٌ عارفون بخفاياهما، ولقد سارت شهرة هؤلاء الاصطلاحيين والمصطلحيين الذين يقفون على رؤوس مدارس بعينها أمثال اوجان فوستر

[1] – جبر يحيى عبد الرؤوف، المصطلح، مصادره ومشاكله وطرق توليده، مجلة اللسان العربي، العدد 36، 1413هـ 1992م، ص 143.

Eugen Waster وهلموت فلبير Helmot Felber ، وآلان راي Alain Ray وروبار دوبول Robert Dubuc[1] .

وقد ذكر محمود حجازي تعريفات هذا العلم عند الأوروبيين منذ أقدم تعريف يقول: إن المصطلح كلمة لها في اللغة المتخصصة معنى محدد وصيغة محددة، وعندما يظهر في اللغة العادية يشعر المرء أن هذه الكلمة تنتمي إلى مجال محدد"، ثم يذكر تعريفاً من التعريفات الحديثة يقول: "المصطلح كلمة أو مجموعة من الكلمات من لغة متخصصة (علمية أو تقنية.. الخ)، يوجد موروثاً أو مقترضاً، ويستخدم للتعبير بدقة عن المفاهيم وليدل على أشياء مادية محددة"، ثم يشير إلى اتفاق المتخصصين في علم المصطلح على أفضل تعريف وهو "الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية مفهوم مفرد، أو عبارة مركبة استقر معناها، أو بالأحرى استخدامها، وحُدِّدَ في وضوح، وهو تعبير خاص ضيق في دلالته المتخصصة، وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى ويرد دائماً في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد، فيتحقق بذلك وضوحه الضروري"[2].

إنّ حرص العلماء في القديم و الحديث على تعريف المصطلح وتحديد مفهومه وتوضيح المراد به نابع من أهميته ودوره في ربط الصلات بين الأمم والتواصل بين الشعوب كما أنه نابع من أهميته في نقل العلوم والمعرفة وتعميم الثقافة والابتكارات، ونشر كل جوانب الحضارة المعاصرة والنظريات المختلفة التي تخدم جوانب الحياة الإنسانية كافة، فالمصطلح "يلعب دوراً هاماً في ربط الصلة بين الأمم والشعوب، وفي نقل المعرفة والتكنولوجيا، ونشر آثار الحضارة الحديثة، فضلاً عن أن من النظريات ما يقر التوافق بين المصطلحات وأوضاع الشعوب الاجتماعية"[3].

---

[1] – الزيدي توفيق، تأسيس النقدية الاصطلاحية، مجلة علامات في النقد الأدبي، ج8 مجلد 2، ص 179 ــ 180.

[2] – حجازي فهمي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 11 – 12.

[3] – الحمزاوي محمد رشاد، المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، دار الغرب الإسلامي بيروت الطبعة الأولى 1986م، ص 12.

فالمصطلح هو ذلك الكشف المفهومي الذي يقيم للعلم سوره الجامع المانع دون أن يلابسه بغيره من العلوم، ومن هنا يمكن أن نقول إنّ العلاقة بين العلم ومصطلحاته هي علاقة تعويضية، إذ لا يمكن للمعرفة العلمية أن تقوم دون مصطلح فني، ولا يمكن للمصطلح العلمي أن يلغي وجود المضمون المعرفي، فمتى حضر أحد الطرفين عوض الآخر.

والحاجة إلى المصطلح لا تنتهي، ودائرته لا تغلق، ومجاله لا يحد، فهو علم دائم التجدد والتطور لأنه مرتبط بنمو المعرفة الإنسانية واتساع دائرتها ونطاقها، فكلما جَدَّ جديد في حياة الإنسان اصطلح على اسم له، فعملية الاصطلاح لا تنتهي عند حَدّ، لأن المعرفة الإنسانية لا تتوقف.

لا أحد يشك في كون مصطلحات العلوم مجمع حقائقها المعرفية، وأنها عنوان ما يتميز به كل علم عن غيره، فمفتاح كل علم مصطلحاته، ولا شيء وصلنا للعلم غير ألفاظه الاصطلاحية.

2- العلاقة بين الدال والمدلول (المصطلح):

إنّ الكلام عن قضية المصطلح على العموم يفرض علينا أن نتكلم عن قضية اعتباطية الحدث اللّساني، حتى يكون الجواب واضحا حول ماهية المصطلح وعن علاقته باللّغة وما الروافد التي ينشأ عنها؟

إنّ الاسم في لغة الإنسان القديم قد اقترن من الوهلة الأولى بالمسمى، وبابتداء العقل البشري بالرقي بدأ الإنسان يهتم الأبعاد المحيطة به في عالمه، وبدأ يضع لها الاصطلاحات تماشيا وعلاقة اللغة والفكر، ومسايرة للتطور الحضاري أصبح للمصطلح دور أساس في تنمية اللغة بإضافة الجديد المبتكر من العقل البشري المفكر هذا المصطلح الذي كان لغة اعتباطية في مرحلة ما.

إنّ العلماء العرب يؤكدون على أن الألفاظ لا تحاكي شيئا من المعاني أصلا ولا عرضا من أعراضها ونفس النظرة نجدها عند اللسانيين المحدثيـــن، حيث نجـــد أن أول من أثار انتباه "دي سوسير" في رؤيته للعلامة اللسانية، هو ذلك التعريف التقليدي الوارد في كثير من الدراسات اللغوية السابقة، والذي مفاده أن حد الكلمة هو ذلك الرابط الذي يجمع بين اسم وشيء، ويرى "سوسير" أن هذا التعريف يبدو مستندا إلى تصور يمثل عملية بسيطة جدا وبعيدة عن الحقيقة، ومن هنا عمد إلى تقديم البديل الذي يرى فيه أن العلامة اللســـانية لا تربط شيئا باسم بـــل تصـــوراً

(concept) بصورة سمعية (acoustique image)،[1] وهذه الأخيرة ليست الصوت المادي الذي هو شيء فيزيائي صرف بل هي الدافع النفسي لهذا الصوت أو التمثل الذي تهبنا إياه شهادة حواسنا، فالصورة السمعية هي حسية، ويقدم "دي سوسير" لتأسيس هذا الرأي دليلا من الواقع اللغوي فيقول "إن الصفة النفسية لصورنا السمعية لتبدو جيدا عندما نلاحظ لساننا الخاص، إذ بإمكاننا أن نتحدث إلى أنفسنا أو نستظهر ذهنيا مقطعا من الشعر من دون تحريك الشفتين أو اللّسان"[2].

ولقد اعترض على "دي سوسير" في إقصائه للمرجع، ومن الذين اعترضوا بشدة في مسألة إقصاء المرجع نجد "Ridchard & Ogden" ريشارد وأوجدن" في كتابهما "معنى المعنى" معتبرين المرجع مكونا هاما من مكونات العلامة اللسانية.

إنّ قضية المرجع تدخل في عمق قضية المصطلح، خاصة في إشكالية تداخل المصطلحات، وعلى الرغم من أهمية المرجع في تحديد الدلالات، فقد أهمله "دي سوسير" فهو يعتبر العلامة اللسانية مجموع ما ينتج من ترابط الدال والمدلول، وهي علاقة غير معللة، إنما يمثل الدال اختيارا صوتيا جزافيا تواضع عليه أهل اللغة الواحدة، للدلالة به على مدلول معين فهو يقول: "وهكذا فإن فكرة "أخت" لا ترتبط بأي علاقة داخلية مع تتابع الأصوات "أ خ ت" "، ثم يقدم الحجة على هذا الاعتقاد فيقول: "وحجتنا في ذلك إنما هي الاختلافات القائمة بين اللّغات، ووجود اللغات المختلفة ذاته"، ومن هنا تنشأ اللّغة عامّة.[3]

هذه الأفكار كلها ضرورية لفهم قضية المصطلح، فمن تحديد العلاقة بين الدال والمدلول يلزمنا الآن أن نتكلم عمّن يضع هذه الدوال؟ وكيف توضع في اللغة على العموم؟.

إنّ محاكاة تركيب المعاني بتركيب اللفظ هي مصطلح عليه، فكأنه اصطلح على أن يكون محاكيا له، لا على أنه في طباع الأمر أن يكون تركيبه مشابها لتركيب اللفظ بالطبع، لكن بالاصطلاح لذلك فإن "الفارابي" يقول: "إن محاكاة التركيب في اللفظ للتركيب المشار إليه في المعنى هو

---

[1] – مرتاض عبد الجليل، اللغة والتواصل: اقترابات لسانية للتواصلين الشفهي والكتابي، دار هومة للطباعة، الجزائر 2000، ص 105.

[2] – De saussure, cours de l'inguistique générale. E N A G2^{E}–edt, 1994, P 107 – 108.

[3] - مرتاض عبد الجليل، اللغة والتواصل، ص 106.

بالاصطلاح"[1] ذلك أن لأفراد المجموعة اللسانية القدرة على وضع العنصر اللغوي، وتبديل شكله وتغيير مقصده، وكل ذلك معقود بالمواطأة المتجددة فالعنصر اللساني لا يستمد مقومات ارتباطه الدلالي إلا بما يلابسه من اصطلاح وتواطؤ بين أفراد المجموعة اللغوية، بل إن الموجودات ذاتها لا يمكن الكلام عليها إلا بواسطة المصطلحات على اعتبارها علامات لسانية عامة، وهذا الذي جعل "سيف الدين الآمدي" يقول: "إن هذه العبارات والتقديرات غير حقيقية، "أي ليست أمورا عقلية بل اصطلاحية" مختلفة باختلاف الأعصار والأمم، ولهذا لو وقع التواضع من أهل الاصطلاح على أن يكون التفاهم بنقرات وزمرات لقد كان ذلك جائزا"[2].

أمّا "الجرجاني" فقد تناول الاعتباط في العلامة اللسانية من ناحية الدلالة والنظم أي على جدول الاستبدال والمحور الركني، مبرزا أن "نظم الحروف هو تواليها في النطق فقط، وليس نظمها بمقتضى معنى والناظم لها بمقتفي في ذلك رسما من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحراه، فلو أن واضع اللغة كان قد قال "ربض" مكان "ضرب" لما كان في ذلك على الفساد"[3]، وخلاصة كل ما سبق أنه لا مجال للعقل في اللّغات، فاللّغة لما وضعت وضعا عقليا لم يجز إجراء القياس فيها واقتصر على ما جاء به النقل "ألا ترى أن القارورة سميت قارورة لاستقرار الماء فيها، ولا يسمى كل ما يستقر فيه أي شي قارورة وكذلك سميت الدار دارا لاستدارتها ولا يسمى كل شيء مستدير دارا "[4].

وقد يأتي لفظ الاصطلاح في صيغة النسبة النعتية مع عبارة التواضع في عبارة (التواضع الاصطلاحي)، لأن الاصطلاح إنما يبنى على وضع الأسماء الدالة بالتواطؤ، فتتألف الأصوات كتلا وتصير أدوات لسانية متميزة بالاتفاق والاصطلاح، وفي استعمـــال مقابـــل للفظـــي "الوحـــي"

---

[1] – الفارابي، شرح الفارابي لكتاب أرسطو طاليس في العبارة، نشر ويلهام كونش اليسوعي وستانلي ماردا اليسوعي المطبعة الكاثوليكية، بيروت 1960، عن كتاب "التفكير اللساني في الحضارة العربية"، عبد السلام مسدي، ط 2، الدار العربية للكتاب 1986، ص 145.

[2] – الآمدي سيف الدين، غاية المرام في علم الكلام تحقيق: حسن محمود عبد الحميد، منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة 1971، ص 551.

[3] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد التونجي، دار الكتاب العربي، ط 2، 1997، ص 56.

[4] – الأنباري، لمع الأدلة، مطبعة الجامعة السورية تحقيق: سعيد الأفغاني 1957.

و"التوقيف" نجد "ابن جني" يزاوج بين لفظي التواضع والاصطلاح ومنه فاللغة تصبح " شيئا اصطلحوا عليه وترافدوا بخواطرهم ومواد حكمهم على عمله وترتبه وقسمة أنحائه وتقديمهم أصوله وإتباعهم إياه فروعه"[1].

ويرتئي صورة اختيارية لتدقيق هذه العقدة النظرية "وذلك كأن يجتمـــع حكيـــمان أو ثلاثة فصاعدا فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء المعلومة فيضع لكل واحد منها سمة ولفظا إذا ذكر عرف هما مسماه، ليمتاز من غيره وليغني لبلوغ الغرض في إبانة حاله، بل قد يحتاج في كثير من الأحوال إلى ذكر ما لا يمكن إحضاره ولا إدناؤه كالفاني، وحال اجتماع الضدين على المحل الواحد كيف يكون ذلك لو جاز وغير هذا مما هو جار في الاستحالة ولبعد مجراه، فكأنهم جاؤوا إلى واحد من بني آدم فأومؤوا إليه وقالوا: إنسان فأي وقت سمع هذا فقالوا: يد عن رأس قدم أو نحو ذلك فمتى سمعت اللفظة من هذا عرفت معانيها"[2].

فالعنصر اللّغوي رمز يقوم على ضرب من المواضعة لينوب بحضوره عن حضور الأشياء المتحدث عنها سواء أكانت مما يتسنى حضوره أو مما يتعذر، وعلى هذا الأساس فالدليل هو حضور لغيبة على اعتبار الحضور حضورا صوتيا، أو يمكن لنا القول أنه شاهد على غائب فما المصطلح العلمي؟.

إذا كان اللفظ الأدائي صورة للمواضعة الجماعية، فإن المصطلح العلمي في سياق النظام اللغوي يصبح مواضعة مضاعفة، إذ يتحول إلى اصطلاح في صلب الاصطلاح فهو إذاً نظام إبلاغي مزروع في حنايا النظام التواصلي الأول.

كما يتسنى لنا أن نعرّف المصطلح علامياً، بأنه شاهدٌ على شاهدٍ على غائبٍ، ولعلّ هذه الحقيقة هي التي تجسد صعوبة الخطاب النحوي واللغوي خاصة عند المتعلمين، ذلك أن العامل اللغوي يتسلط على ذاته ليؤدي وظيفة ثانية هي ثمرة العقل العاقل للمادّة اللّغوية، ومن هنا يتلابس الخطاب القائل مع المادة اللغوية نفسها، وبالتالي تظهر صعوبة الخطاب اللساني[3].

---

[1] – ابن جني، الخصائص تحقيق: محمد علي النجار، الدار العربية للكتاب، ط2، 1986، ج1، ص40.

[2] – المصدر نفسه، ج1، ص44.

[3] – عبد السلام المسدي، مقدمة في علم المصطلح، دار الرسالة 1984، ص 13.

لقد حدّدت المعاجم العربية دلالة هذا المصدر الميمي لفعل اصطلح، من المادة صلح بأنه ضد الفساد، وبأنه يدل على خلاف الفساد ويعني الاتفاق[1] وبين المعنيين تقارب دلالي فإصلاح الفساد بين القوم لا يتم إلاّ باتفاقهم، وقد وردت كلمات كثيرة في هذه المادة في القرآن الكريم، و لم يرد في القرآن الكريم ولا في السنّة كلمة اصطلح بالمعنى المعهود، ومع تكون العلوم في الحضارة العربية الإسلامية، تخصصت دلالة كلمة (اصطلاح) ليصبح معناها: الكلمات المتفق على استخدامها بين أصحاب التخصص[2] ويذهب "الجرجاني" إلى أن الاصطلاح هو: "عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما، ينقل عن موضعه الأول أو إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما وقيل: الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى، وقيل: الاصطلاح إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد، وقيل: الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين"[3].

من خلال تعريف "الجرجاني" تتّضح لنا سمتان أساسيتان من سمات المصطلح فهو لا يكون إلاّ عند اتفاق المتخصصين المعنيين على دلالة دقيقة،والشيء الثاني هو أن المصطلح يختلف عن الكلمات الأخرى، نتيجة تغير دلالي يطرأ على الكلمة فيجعلها مصطلحا له دلالة خاصّة في حقل خاص.

وهناك تشكيك في عدم ورود هذه الكلمة "مصطلح" عند القدماء وأنها لم ترد في القواميس العربية القديمة، إضافة إلى هذا فإن كلمة مصطلح عدها البعض من الأخطاء الشائعة التي لا يصلح استعمالها، وقد تصدّى "عبد الغني الودغيري"[*] بمقال مطول فحواه أن الجزم بعدم ورود كلمة مصطلح عند القدماء خطأ واضح لا شك فيه، وهذا الحكم لا يقوم إلا على مجرد التخمين والتنبؤ وليس على أساس من العلم، وقد أثبت أن كلمة مصطلح قديمة فقد أوردها "القاشاني" أو "الكاشاني" (كمال الدين عبد الرزاق ت: 720هـــ) في مقدمة كتابه المطبوع تحت عنوان: "اصطلاحات الصوفية" وذكر اللفظين معا الاصطلاح والمصطلح، وأما "ابن خلدون" فقد أوردها

---

[1] – أنظر – ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، مادة صلح، وضع حواشيه، إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999.

[2] – انظر، محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 7.

[3] – الشريف الجرجاني، التعريفات، تحقيق: محمد عبد الحكيم القاضي، دار الكتاب المصري، بيروت، لبنان، ط1، 1991، ص 28.

[*] – أستاذ بكلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالرباط، مدير المعهد الإسلامي بالنيجر حاليا.

أيضا بمعناها نفسه الذي تستعمل به اليوم إذ قال في "المقدمة" الفصل الواحد والخمسون في تفسير الذوق في مصطلح أهل البيان... ثم طلع علينا "القلقشندي" نفسه بكتابه الشهير المشار إليه، وهو "صبح الأعشى فــي صنــاعة الإنشاء" (أبو العباس أحمد بن علي ت: 821هــ) وقد استعملها أيضا...[1] من خلال ما سبق يتبين لنا أن لفظ مصطلح كان رائجا على الأقل خلال القرن الثامن الهجري على يد بعض الصوفية، وكتّاب الدواوين والمؤرخين، ثم نجد اللّفظ قد استعمل من قبل ذلك لكن في مجال معرفي آخر هو مجال علوم الحديث، فمن المعلوم أن من بين علوم الحديث النّبوي الشريف، علم يسمى "مصطلح الحديث" ويتناول فيه أصحابه مجموعة القواعد والمسائل التي يعرف بها حال الراوي من حيث القبول والرفض، وأقسام الحديث الصحيح والحسن والضعيف وطرق التحمل والأداء والجرح والتعديل والأسماء التي أطلقوها على كل قسم من هذه الأقسام من حسن وضعيف وصحيح ومتواتر... ومثال ذلك "الألفية في مصطلح علم الحديث" لــ "زين العراقي" (زين الدين عبد الرحيم بن الحسين ت: 806هــ) وقبله "منظومة أحمد بن فرج الإشبيلي" (من القرن 7 هــ) في مصطلح الحديث والعناوين التي تحمل لفظة مصطلح كثيرة لا يسمح المقــام لســـردها أو لذكر جزء منها.

وقد ورد المصطلح عند علماء القراءات وما أكثرها في "كشف الظنون"، وقد يقول قائل إن لفظة مصطلح لم تكن شائعة وإنما شائع لفظ الاصطلاح بدليل أن صاحب "الكشاف" قرنها مع لفظة اصطلاحات و لم يستخدم لفظ مصطلح ولكن سرعان ما ينقض هذا القول لأن "التهانوي" في مقدمة كتابه يقول: "... فاقتبست منها المصطلحات"[2].

إنّ المصطلح لما يوضع فإنه يستند إلى العقل في الوضع الأول والأوضاع الطارئة، لأن وصف اللفظة على حد عبارة "الجرجاني" بأنها حقيقة أو مجاز حكم فيها من حيث أن لها دلالة على الجملة، لا من حث هي عربية أو فارسية أو ســـابقة في الوضـــع أو محدثـــة أو مولدة، فمن حق الحد أن يكون بحيث يجري مجرى جميع الألفاظ الدالة ونظير هذا أن تضع حدا للاسم والصفة في أنك تضعه بحيث لو اعتبرت به لغة غير لغة العرب وجدته يجري فيها جريانه في العربية، لأنك تحد

[1] – محمد صبحي الصيادي، التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق الرباط، العدد 48، 1999، مقال بعنوان: "كلمة مصطلح بين الصواب والخطأ"،ص 9.

[2] – التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ص 1 – 3.

من جهة لا اختصاص لها بلغة دون لغة، وهذا مما عقل عليه الناس ودخل عليهم اللبس فيه، حتى ظنوا انه ليس لهذا العلم قوانين عقلية[1] فالعلاقة بين المصطلح والمفهوم مبررة عقلية تلازمية على عكس ما كانت في الوضع.

إنّ علماء الحضارة العربية الإسلامية وإن لم يعرفوا الدراسات الخاصة بعلم المصطلح من حيث هو خلق متجدد في صلب اللغة، قد تركوا لنا زادا حافلا مبثوثا في بطون الكتب، فلو أننا أجدنا استنطاقها لخلصنا إلى وجود نظرية تترع إلى التكامل في وضع المصطلحات، ولعل أول ملاحظة هي أنه لكل صناعة شكل ومصطلحات خاصة بهـــا فـــ "الجاحظ" يرى أن العلم إذا تولد عجزت ألفاظ اللغة عن استيعاب معانيه على نحو ما تحولت إليه أسماء العربية عند ظهور الإسلام، ويرى "الجاحظ" أن الخوض في أي علم يقتضي الخوض فيه بألفاظه إذ "لكل صناعة ألفاظ قد حصلت لأهلها، بعد امتحان سواها، لم تلزق بصناعتهم إلاّ بعد أن كانت مشاكلا بينها وبين تلك الصناعـــة"[2] فمفهوم الإلزاق إذن هو ملازمة المصطلح للعلم، دون أن يلابسه به غيره، فيلتصق به التصاق شديدا ليدل على مفهوم ما، متى حضر هذا المصطلح حضر معه المفهوم.

أمّا فكرة "الثبت الاصطلاحي" للعلوم فنجدها تبلورت في ذهن العلماء العرب خاصة عند "ابن خلدون" بكيفية سمحت له بأن يتحدث عنها مجردا لها عباراتها المخصوصة، فهو يقرن المعرفة بمصطلحاتها الفنية، مما يجعل صاحب العلم محتاجا إلى معرفة اصطلاحاته ليكون قائما على فهمه مثلما اصطلح العلماء على تسمية الحركات إعرابا، وصارت لهم اصطلاحات خاصة بهم واصطلحوا على تسميتها بعلم النحو[3]، هكذا نجد حقيقة الفهم لحقيقة اللغة الأولية، وإنما هي نسيج من العلامات إذ يقول "ابن فارس": "كانت العرب في جاهليتها على إرث من إرث أبائهم في لغاتهم وآدابهم ونسائكهم وقرابينهم، فلما جاء الله جل ثناؤه بالإسلام حالت أحوال ونسخت ديانات وأبطلت أمور، ونقلت من اللغة ألفاظ من موضع إلى موضع أخر، بزيادات زيدت وشرائع شرعت وشرائط شرطت"[4].

---

[1] – الجرجاني، من أسرار البلاغة، شرح وتحقيق: د/ محمد عبد المنعم الخفاجي، عبد العزيز شرف، دار الجيل بيروت، ط1، 1991، ص 317.

[2] – الجاحظ، الحيوان، ج3، ص487.

[3] – أنظر: ابن خلدون، المقدمة، دار القلم، بيوت، لبنان، ط7، 1989، ص 546.

[4] – ابن فارس، الصّاحبي في فقه اللغة، ص 44.

3- أهمية علم المصطلح:

ليس بوسع الجهاز المصطلحي أن يلغي وجود المضمون المعرفي ولا المفهوم العلمي يمكن له أن يقوم بدون مصطلح، فالعلاقة بين العلم ومصطلحه علاقة وطيدة، لا يمكن أن يفل أحدهما على الآخر فالعلاقة تكاملية إذ لا يمكن تصور أحد طرفي القضية بدون الآخر، وهذا التكامل يستلزم علاقة أخرى تكون علاقة تعاوضية فمتى حضر الأول غاب الثاني والعكس، فكما أنك لا تدرك للمدلول دلالة إلاّ من خلال علامة تسمى الدال فكذلك شأن العلم مع جهازه المصطلحي ومن هنا يتجلى لنا أن الوزن المعرفي في كل علم رهين مصطلحاته وهذا ما يفسر لنا كيف أن كل علم يصنع لنفسه من اللّغة معجماً قطاعياً خاصاً، فلو قمت بسبر المصطلح العلمي وقارنته بالرصيد القاموسي المشترك في اللّغة التي يتحاور بها العلم ذاته لوجدت كمّا هائلا من ألفاظ العلم غير وارد قطعا في الرصيد المتداول لدى أهل ذلك اللسان، وما منه وارد فإنما ينفصل في الدلالة طبقا لقانون التحول الدلالي[1]، فالجهاز المصطلحي في كل علم هو بمثابة لغته الصورية، فكل مصطلح في أي علم هو ركن يرتكز عليه البناء المعرفي ويمكن أن نعتبره إذن صورة ذهنية تجريدية فماذا لو تعسر علينا إدراك المصطلح يا ترى؟ إن تعسر العلم قد يعزى إلى تعسر مصطلحه فالعلم يستغلق فهمه إذا كان المصطلح شائكا، ولذلك نرى بعض النقاد كـــ "عبد السلام المسدي" يرمون الخطاب العلمي بالتعمية والإلغاز ومعطيا البديل بأن يقدم العلم بعد طرح جهازه المصطلحي.

والرد على هذه النقطة كالآتي: إن السعي إلى تفادي المصطلح يؤول إلى شرح المفهوم وتفكيكه إلى مركباته التقريبية من المعاني، فمن ظن أن العالم قادر على أن يتكلم عن العلم بغير جهازه المصطلحي، فقد حمّله ما لا طاقة له به، وخذ مثالا على ذلك: $(أ+ب)^2 = (أ^2 + 2أب + ب^2)$ فهذه تقرؤها بتلفظ رموزها السينية فيستقيم إدراكها الرياضي، فإذا سلبتها رموزها وقلت: إن مربع مجموع عددين يساوي جمع مربع الأول مع ضعف الأول في الثاني مع مربع الثاني، فعندئذ ترى تحلل الخطاب الرياضي عندما جردته من مصطلحه، فالمصطلح إذن سنام كل علم[2].

إنّ المصطلح يبتكر فيوضع ويبث ثم يقذف به في حلبة الاستعمال، فإما أن يروج فثبت، وإما أن يكسد فيمحى، وقد يدلى بمصطلحين فأكثر لتصور واحد فتتسابق المصطلحات الموضوعية

[1] – عبد السلام المسدي، مقدمة في علم المصطلح، ص 11 – 12.

[2] – المرجع نفسه، ص 15.

فتتنافس ثم يحكم الاستعمال للأقوى فيستبقه ويزول الأضعف وهذا حسب سمات المصطلح فمقياس الاستعمال ضروري لبقاء المصطلح ومثال ذلك كلمة التوزيع عند اللسانيين راجت واستعملت رغم ما يقوله الأستاذ "عبد الرحمن الحاج صالح" بخطئها وأن الاستغراق أدق منها فمقياس الاستعمال له دور أساس في بقاء المصطلح.

4- وسائل النمو في العربية:

يعتبر النّحت ظاهرة غير مطردة في اللغة العربية ولا نقول مثل ما قال "المسدي" (كان النحت حدثاً عارضاً على العربية وتكيفاً طارئاً على جهازها)[1]، فالنّحت ظاهرة متأصلة في اللغة العربية وإلا لما لجأت عليه المجامع اللغوية في صوغ مصطلحاتها لكنها ظاهرة لغوية غير مطردة، إلا أن هذه الظاهرة سمة غالبة على اللغات التضامنية التي تعتمد على السوابق واللواحق، وهناك وسائل أخرى لنمو العربية كالتعريب، وهو أمر مفروغ منه فلقد نقلت العربية كلمات عديدة صاغتها على أوزانها كالفلسفة، والجغرافيا وكل من النحت والتعريب لا يهمنا كطاقة إنمائية وإنما الذي عليه الكلام هو المجاز والاشتقاق الذي ينشأ عن تقاطع المادة اللغوية مع الصيغة الصرفية، واللغة العربية قادرة على سد الفراغ وذلك باستعمال الكلمات المهملة، فالاشتقاق هو السمة النوعية في الفصائل السامية، فهو أساسي في نمو العربية، والآن وجب الكلام عن ظاهرة المجاز كظاهرة مهمة في نمو العربية وهو قضية عامّة موجودة في الظاهرة اللّغوية، فإذا كان الاشتقاق استخراج كلمة من كلمة لتناسب بينهما في اللفظ والمعنى، وإذا كان النحت دمج كلمتين أو أكثر للحصول على كلمة على شرط أن يكون هنالك تناسب، فإن المجاز هو اللفظ المستعمل في لازم ما وضع به التخاطب، مع قرينة عدم إرادته أي ما وضع له.

يتحرك الدّال فيتراح عن مدلوله ليلابس مدلولا قائما أو مستحدثا، وهكذا يصبح المجاز جسر عبور بين الحقول المفهومية، عندما يطرد المجاز في الاستعمال (وهو مفهوم زماني) يأخذ اللفظ مضاربه بالاعتماد على القرائن وذلك في المستوى الآني والنقل عبر الزمن يسلخ ذلك الدلالة اللفظية إذ المجاز يمد جسورا أمام ألفاظ من اللغة تتحول عليها من دلالة الوضع الأول إلى دلالة الوضع الطارئ الجديد، وبين الذهاب والإياب قد يبلغان حدا من التواتر يستقر به اللفظ في الحقل الجديد فيقطع عليه طريق الرجوع، وبهذه الكيفية صيغت أغلب مصطلحات العلوم العربية

[1] – المرجع السابق، ص 30.

الإسلامية من فقه وحديث وعلم كلام حتى لو أنك حاولت الرجوع بالمصطلح إلى أصله الأول أحيانا لتعذر عليك ذلك.

ولعلّ القواميس لا تظهر لنا أول استعمال للمصطلح أثناء ابتكاره، ولئن تسنى لنا أحيانا أن نؤرخ أول استعمال مجازي لصورة من الصور التعبيرية، فإنه يتعذر علينا أن نؤرخ تحول ذلك المجاز إلى نقل أي حقيقة فاللفظ يرسل إرسالا لا يقصد لافظه من ورائه شيئا سوى ما يتناسب والمقام فلم يرد "علي بن أبي طالب" أن يستعمل مصطلح النّحوي للدلالة على العلم المعروف، لما حاور "أبا الأسود الدؤلي" عندما قال له: (أنح هذا النحو) وهذا ما عرف بالعفوية في نشأة المصطلح وهي أحد الخصائص المميزة للمصطلحات في التراث العربي الإسلامي.

ولابدّ لهذه المصطلحات من سمات تميزها حتى تكون لها الأحقية بالاتّصاف بكلمة مصطلح وأول هذه السّمات:

1 – لغة التخصص تتوخى الدّقة والدلالة المباشرة وكلتاهما سمة جوهرية في المصطلحات العلمية فلغة العامّة تختلف عن لغة الخاصّة، على الرغم من أنها من صلب اللّغة المشتركة[1].

2 – يتّسم المصطلح بسمة الوظيفية حيث يدل على معنى التعريف.

3 – ينبغي أن يكون المصطلح العلمي لفظاً لا عبارة (بدل، ترجمة، فاعل) أو تركيبا (ما لم يسم فاعله، اسم فاعل، اسم فعل).

4 – ليس من الممكن أن يحمل المصطلح كل الصفات والمعلومات الموجودة في المفهوم.

5 – بمرور الزمن يتضاءل الأصل اللغوي، لتصبح الدلالة العرفية الاصطلاحية دلالة مباشرة على المفهوم كله(*)، ودائما نمثل لهذه القضية مستندين إلى ظاهرة المجاز، فالبرق من البريق واللمعان أطلق على الظاهرة الكونية المعروفة، ونظرا لسرعة وميض البرق نجد الكلمة استخدمت حديثا للدلالة على التلغراف، والصفقة التي أصلها من التصفيق بالكف مرة واحدة، وكانت عادة عند إنهاء البيع بالاتفاق، والآن تستعمل بمعنى العملية التجارية التي يتم فيها البيع وهكذا لفظة الجمهور والشرف...[2].

---

[1] – أنظر: محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 14 – 15 – 16.

* – ينسى الأصل اللغوي وبقى ما يدل عليه المجاز.

[2] – محمد طبي: وضع المصطلحات، صادر عن المؤسسة العمومية الاقتصادية لترقية الحديد والصلب، ص 53.

6 – أنه متصل بالنسق التصوري العام للغة.

7 – أنه مع غيره من لغة التخصص يشكل معجماً قطاعياً.

8 – أن فهمه يستغلق على من ليس له دراية بالعلم[1].

9 – أن أسماء العلوم وتبويبها من فروع وأصول يختلف من لغة إلى أخرى فالألفاظ تكشف عن البعد المعرفي والفكري للمصطلح اللغوي والحال أن مشاركة السمات بين مدلول المصطلح والمفهوم، ليس أمرا ورادا في الحالات جميعها، إذ أن هناك مبدأ آخر أكثر أهمية هو مبدأ المواضعة والاصطلاح، وهي المواضعة التي تأتي في الدرجة الثانية أي اتفاق مجموعة من الباحثين من أجل اختيار تسمية لمفاهيم معنية والمصطلح كما هو معروف قد ينشأ ارتجالا مع وجود مناسبة ومشاركة بين المدلول اللغوي والمدلول الاصطلاحي[2].

إنّنا لّما نتكلم عن هذه السّمات التي ينبغي أن تتوفر في المصطلح العلمي، فإننا من جانب آخر لابد أن نتكلم عن المبادئ الأساسية التي على أساسها يصاغ المصطلح العلمي والتي من بينها:

1 – ضرورة وجود مناسبة أو مشاركة بين المدلول اللغوي والمدلول الاصطلاحي، ولا يشترط في المصطلح أن يستوعب كل معناه العلمي.

2 – أن يوضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد.

3 – تجنب تعدّد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل العلمي الواحد، وتفضيل اللّفظ المختص على اللّفظ المشترك[3].

---

[1] – عبد القادر فاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، بيروت، ط 1، 1986، ص 396 – 397.

[2] – انظر: المصطلح العلمي بين الصياغة والتداول، مجلة اللسان العربي، ع 50 – ديسمبر 2000، ص 93 – 94.

[3] – المبادئ الأساسية في اختيار المصطلحات العلمية ووضعها في ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي، الرباط، 1981، ص 18 – 20.

الفصـــل الأول

سيبـــويه والكتـــاب

المبحـــث الأول: ***سيبـــويه.***

1 – اسمـــه ونـــسبه.

2 – مولـــده ولـــقبه.

3 – أخبـــاره ووفـــاته.

4 – صفـــاته وأخلاقه.

5 – علمـــه وشيـــوخه.

6 – زملاؤه ومعاصروه.

المبحـــث الثاني: ***الكتـــاب.***

1– قيمة الكتاب العلـــمية.

2– نســـبته إلى سيبـــويه.

3– موضوعات ومنهج الكتاب.

4– نسخ وطبعات الكتاب.

5– شـــروحات الكتـــاب.

المبحــث الأول: ســــــيبـــويه

1 – اسمه ونسبه:

هو عمرو بن عثمان بن قنبر، ويكنّ أبا بشر، وقيل أبا الحسن، وقيل أبا عثمان ولكن أثبتها وأشهرها أبو بشر الملقب بسيبويه مولى بن الحارث بن كعب بن عمرو بن علة بن خالد بن مالك بن أدد، ومولى آل الربيع بن زياد الحارثي[1].

فسيبويه فارسي الأصل ولو أن اسمه عمرو وكنيته أبو بشر، وقد علّل الأستاذ علي النّجدي على هذه الأسماء بقوله: "كل هذه الأسماء تشير إلى والده كان عربيا بدليل تسمية ولده بعمرو وبدليل أن جدّه اسمه قنبر وهو اسم عربي، فربما لم تأت هذه التسمية عفواً بل ربما كانت ظاهرة من ظواهر الرغبة في التعرّب والزلفى إلى الدولة القائمة – الأموية – كدأب الأقليّات مع الأكثريّات، والمغلوبين مع الغالبين، أو من ظواهر الرغبة في التردد والمسالمة للدولة العربية، التي غلبت عليها العصبية القومية وعرفت بإيثار العرب والانتصار لها"[2].

ولا يمكن أن نقبل هذا التعليل، لأن سيبويه وأباه وجده كانوا مسلمين، وليس ببعيد أن يتسموا بالأسماء العربية، يضاف إلى ذلك أنّه عربي المنشأ والثقافة، أمّا أجداده الآخرون فهم فُرس لذلك لم يعن المؤرخون بذكر أسمائهم لعدم أهميتهم بالنسبة له، وقد اكتفوا بذكر أبيه وجده لأنهما تشرفا بالإسلام واستظلا بظل الدولة العربية، ومما يؤيد رأينا أيضا أنه انتسب لقبيلة الحارث بن كعب العربية ثم لقبيلة أخـــرى هي آل الربيع ولو كان عربي الأصل لما أصبح مولى لهاتين القبيلتين العربيتين.

[1] –السيرافي، أخبار النحويين البصريين، نشره فرانسيس كرنكو، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، 1936 ص 84، وفهرست، ابن النديم، المطبعة الرحمانية، مصر 1348 هـــ، ص 76، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي بركات الأنباري، ت إبراهيم السمرائي، مطبعة المعارف، بغداد، 1959، ص 38، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان، ت عبد الحميد محي الدين، القاهرة 1948 ج3، ص 143، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، مطبعة السعادة 1326هـــ، ص 366، ومراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، ت أبو الفضل إبراهيم، مكتبة النهضة القاهرة، 1955، ص 65.

[2] – علي نجدي ناصف، سيبويه أمام النحاة، عالم الكتب، القاهرة، 1979، ص 99.

يضاف إلى ذلك أنه من أصل فارسي من البيضاء وأن أمّه فارسية، وقد لقبته عندما كانت ترقصه وهو صغير بسيبويه[1]، وسيبويه كلمة فارسية الأصل كما سنرى، وقد أشار بشار بن برد إلى ذلك حينما هجاه وسمّاه: (ابن الفارسية) يقول:

اسيبويهِ يا ابنَ الفارســــيّةِ مَا الذي تحدثتَ عن شتــمي وما كنت تنبــذُ
أظَلـــــــْتَ تُغَنّي ســـادِراً في مَساءَتِي وأمَّكَ بالمِصــرينِ تعــطي وتَأخُذُ[2]

2 – لقبــــه ومولده:

سِيْبَــوَيْهِ – بكسر السين المهملة وسكون الياء المثناة من تحت وفتح الباء الموحّدة والواو وسكون الياء الثانية وبعدها هاء مكسورة – اسم فارسي معناه رائحة التفاح، وقد قيل أن كلَّ من كان يلقاه يشمّ منه رائحة الطيب، وقيل سمِّي بذلك لنظافته، لأنّ التفاح من لطيف الفواكه، أو تشم منه رائحة التفاح، وقيل أنه سمي بسيبويه، لأن وجنتيه كانتا كالتفاحتين وكان هو في غاية الجمال، وقيل كان يعتاد شم التفاح[3].

ولعلّ سبب اتفاق الأقدمين وبعض المحدثين على ذلك أن (سيب) بالفارسية التفاح و(ويه) الريح، ولكنا نرى أن (سيبويه) يمكن أن تكون مركبة من (سيب) و(بوي) لا (ويه) كما ذكر الخطيب البغدادي لأنها تصبح (سِيبُّوْي) بتضعيف الباء و لم ترد هذه اللفظة بالتضعيف، وكل ما ورد من ألفاظ كسيبويه ونفطويه وعمرويه وخالويه خالية من الباء، يضاف إلى ذلك أن معناها لا يتفق مع هذه الألفاظ المختلفة.

ويرى هارت (Huart) أن هذه الصيغة قد يكون مدلولها التصغير في اللغة الفارسية، ويكون معناها: التفاحة الصغيرة[4]، ويرى كرنكو (F. Krenkow) أن هذه الكلمة كانت تنطق

[1] – البغدادي، تاريخ بغداد أو مدينة السلام، مطبعة السعادة، مصر 1931، ج12، ص 195، 196، ونزهة الألباء، ص 38، ومعجم الأدباء، الياقوت الحموي، ت أحمد فريد الرفاعي، القاهرة، ج16، ص 114.

[2] – أحمد بدوي،(سيبويه حياته وكتابه) ط2، مكتبة نهضة مصر، القاهرة(د. ت). ص 2.

[3] – ينظر: تاريخ بغداد، ج12، ص 195، ووفيات الأعيان، ج3، ص 135، والفهرست، ص 76، ونزهة الألبـــاء ص 238، وأخبار النحويين البصريين، ص 48، وبغية الوعاة، ص 366، وسيبويه حياته وكتابه ص 3، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون،الحاج خليفة، مطبعة المعارف 1943، مجلد 2، ص 142/2.

[4] – ينظر: أحمد بدوي، (سيبويه حياته وكتابه)، ص 2.

(سيبويه) (Seboe) وأنها كانت عبارة تحمل معنى التدليل والإعزاز، وتدل على التفاحة الصغيرة (APFELCHEN)[1].

وقيل أنها تتألف من (سِيْ) بمعنى الثلاثين و(بوي) بمعـــنى الـــرائحة ويكـــون معنـــاها مركـــبة: (ثلاثين رائحة) أي الكثير العطر، الساطع العرف[2]، وكلا الرأيين مقبول لأن الخلاف بينهما غير بعيد، وإن كان الأول أشهر، ولم يكن سيبويه النحوي يحمل هذا اللقب وحده وإنما لقب به ثلاثة آخرون من النحاة هم:

1 – محمد بن موسى بن عبد العزيز الكندي أبو بكر، وقيل أبو عمر بن الصيرفي المولود سنة 284هـ وكان عارفاً بالنحو والمعاني والقراءات والغريب والإعراب وعلوم الحديث والفقه والكلام وأخبار الناس وأشعارهم والنوادر، وكان يتكلم في الزهد وأحوال الصالحين، عفيفاً ذا منزلة عند الملوك، وعني أكثر ما عني بالنحو والغريب حتى استحق بهما لقب سيبويه، وتوفي سنة 359هـ بمصر[3].

2 – محمد بن عبد العزيز بن محمد بن محمود بن سهل أبو نصر التيمي الاصبهاني، عاش في القرن الرابع، وكان أديبا عالما بالنحو واللغة والأدب، ويعرف بسيبويه[4].

3 – على بن عبد الله بن إبراهيم الكوفي النحوي المغربي المالكي المعروف بسيبويه، ولد بعد الستمائة، وتوفي بالقاهرة سنة 667هـ، وكان عالما بالنحو، وله شعر يتكلف فيه استعمال المصطلحات النحوية كقوله:

عَذّبتِ قلبي بهجرٍ منك مُتَصِلِ يا من هواه ضمير غير منفصل
ما زالَ من غير تأكيد صدودك لي فما عدولك من عطفٍ إلى بدلٍ[5]

أمّا مولده فقد ولد سيبويه في فارس قرب شيراز في القرية البيضاء* في أوائل دولة بني العباس ونشأ بالبصرة، ولا نعرف سنة ولادته، لأنه لم ينشأ في بيت عريق أو في بيت أمـــــير أو سلطان

1– خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1965، ص 43.

2 – المرجع نفسه، ص 43.

3 – السيوطي، بغية الوعاة، ص 67.

4 – المصدر نفسه، ص 108.

5 – المصدر نفسه، ص 399، وينظر: سيبويه أمام النحاة، ص 70 – 71.

* -مدينة مشهورة في فارس كان اسمها في أيام الفرس " دار أسفيد " فعربت بالمعنى.

ولا نعرف شيئا واضحا عن منشئه، غير أن أكثر من كتبوا عنه يشيرون إلى أنه ولد في قرية من قرى مدينة شيراز في فارس، وأنه انتقل منها إلى البصرة ونشأ فيها وتلقى علومه، وأخذ ثقافته عن علمائها الذين ذاع صيتهم في عصره، ولكننا نستطيع بما أورده بعضهم من الروايات معرفة السنة التي ولد فيها على وجه التقريب، يقول ابن النديم: " قرأت بخط أبي العباس ثعلب وقد قدم سيبويه أيام الرشيد إلى العراق وهو ابن اثنين وثلاثين سنة، وتـــوفي وله نيّف وأربعـــون سنة بفارس "[1]، ويذكر المؤرخون أن أول أساتذة سيبويه عيسى بن عمر الثقفي المتوفى سنة 149هــ، ولا يمكن أن يسمى عيسى أستاذه حتى يكون قد أخذ عنه العلم المختص به وأدركه، ولا يكون قد أخذ عنه إلا وهو يعقل ولا يعقل حتى يكون رشيدا[2].

ومن هاتين الروايتين نستطيع أن نعرف مولد سيبويه على وجه التقريب، فابن النديم يذكر أنه قدم إلى العراق أيام الرشيد وهو ابن اثنين وثلاثين سنة، وقد تولى الرشيد الخلافة سنة 170هــ، والرواية الثانية تقول إنه تلقى علمه عن عيسى بن عمر المتوفى سنة 149هــ، وإذا قدّرنا لبلوغ سيبويه وكمال عقله أربعة عشر عاما، أمكننا أن نقول استنادا إلى هاتين الروايتين أنه ولد سنة 135هــ على وجه التقريب[3].

3 – أخبــــاره و وفاتــه:

لم نعثر في الكتب المتقدمة على أخبار تخص طفولة سيبويه، وتتحدث عن نشأته وصباه، وقلنا أن كلّ ما قيل عنه أنه ولد في البيضاء ونشأ بالبصرة، ولسنا ندري كم سنة من سني حياته قضى في البيضاء، وفي أي سنٍّ انتقل إلى البصرة؟ ومن كان معه من أهله وذويه؟ لأن المؤرخين لم يذكروا إلا اسم أبيه وجدّه وكنيته، وأشاروا إلى أمه التي لقبته بسيبويه حينما كانت ترقصه وهو صغير، ومن هذه الروايات يفهم أن أمه كانت على قيد الحياة حينما كان طفلا، ولكننا لا ندري هل طال بقاؤها واكتحلت عيناها برؤيته وهو شاب ولا نعرف هل فرح به أبوه وهو في أوج عظمته

[1] – ابن النديم، الفهرست، ص 76.

[2] – ينظر: نزهة الألباء، ص 39، وأخبار النحويين البصريين، ص 48، ووفيات الأعيان، ج3، ص 156، ومعجم الأدباء، ج16، ص 115، وبغية الوعاة، ص 366.

3- خديجة الحديثي،أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص45.

العلمية، وربما أغفل المؤرخون المعاصرون له ذلك، لأنه كما قلنا لم يمكن من أسرة عريقة، ولو علموا أن هذا الشاب الفارسي الذي ترك قريته ونزل في البصرة سيكون له شأن عظيم لتحدثوا عنه وفصّلوا في أخباره تفصيلا عظيما، ولكن سيبويه لم يشتهر بينهم بحسب ونسب وإنما اشتهر بذكائه الوقاد وعلمه الغزير وأدبه الجمّ، ولم ينتبه إليه المؤرخون إلا بعد أن واراه الثرى وبعد أن ذاع كتابه في الآفاق[1].

وقد وردت إشارة إلى أخيه الذي كانت تربطه به روابط الحب والمودّة، وكان كظله حيثما حلّ وارتحل، ولعله لم يكن لسيبويه غيره، فقد قالوا أنه لما اعتلّ وضع رأسه في حجر أخيه وأغمي عليه فبكى أخوه لما رأى ما به وانحدرت من عينه دمعة حرّى على وسجه سيبويه الذي فتح عينيه وقال حينما رآه يبكي:

أُخيَيَّنِ كُنَـــا فَـــرّقَ الدّهـــرُ بينَـــنا إلى الأمَـــدِ الأقصى ومَن يأمَـــنِ الدهرا.[2]

ولم يترك سيبويه ذرية ترثه من بعده حيث لم تذكر المصادر أنه تزوج وأعقب.

هذا كلّ ما نعرفه عن أسرة سيبويه وذويه، لأن الذين تحدثوا عنه لم يعيروا هذه الناحية أهمية كبرى لانصرافهم إلى الحديث عن علمه وكتابه الشهير، ولم يذكروا إلا بعض الحوادث كذهابه إلى يحيى بن خال البرمكي الذي جمع بينه وبين الكسائي والفرّاء والأحمر حيث جرت المناظرة في "المسألة الزنبورية" التي غلب فيها[3].

أمّا وفاته كما اختلفت الروايات في تاريخ ولاته اختلفت في سنة وفاته وفي سنوات حياته التي عاشها وهو ينتقل من فارس إلى البصرة فبغداد، فقد ذكر بعضهم أنه توفي 161هـــ وذكر آخرون أنه توفي سنة 177ه وقيل سنة 180هـــ وقيل سنة 188هـــ ، وقيل سنة 194هـــ[4]، ويتّضح تخبط المؤرخين في سنة وفاته، ويبدو الفرق بين رواية وأخرى حتى يصل الفرق إلى ثلاث وثلاثين سنة، وسنحاول معرفة السنة التي مات فيها بالاعتماد على هذه الروايات وغيرها.

---

[1]– المرجع السابق، ص 46.

[2] – ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج16، ص 122، وينظر: نزهة الألباء، ص 41، وتاريخ بغداد، ج12، ص 198.

[3] - ينظر: خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص 46.

[4] – ينظر: معجم الأدباء، ج16، ص 115، ونزهة الألباء، ص 42، وتاريخ بغداد، ج12، ص 199، وبغية الوعاة، ص 367، وفهرست ابن النديم، ص 77.

فالرّواية التي تقول إن وفاته كانت سنة 161ه لا نستطيع أن نؤمن بها، لأن سيبويه قدم إلى بغداد أيام الرّشيد وتوفي بعد توليه الخلافة، والرشيد كما ذكرنا تولى الخلافة سنة 170ه فلا بد أن تكون وفاة سيبويه بعد هذا التاريخ، أمّا الرواية الأخرى التي تقول بأنه توفي سنة 188ه فلا يمكن أن يكون لها نصيب من الصحة، لأنه توفي قبل الكسائي الذي مات سنة 184ه وقبل جماعة أخذ عنهم كيونس الذي مات سنة 182ه أو 183ه [1].

أمّا الرواية التي تقول أنه توفي سنة 194ه فلا يمكن أن تتفق مع الروايات التي تذكر أنه أخذ النحو على عيسى بن عمر، وأنه توفي وعمره اثنتان وثلاثون سنة أو نيف وأربعون، ولا تتفق مع ما قدمنا من أنه مات قبل الكسائي ويونس في أيام الرشيد المتوفى سنة 193هـ [2]، بقيت روايتان إحداهما التي تذكر أنه مات سنة 177ه ، والأخرى التي تقول أنه توفي سنة 180ه وهي الرواية التي أكّد عليها أكثر المؤرخين.

ونرجّح أن سيبويه توفي سنة 180ه استنادا إلى ما ذكرنا في سنة ولادته وإلى ما ذكره القدماء من أنه مات قبل الكسائي ويونس بقليل حيث مات الأول سنة 183هـ، ومات الثاني سنة 182ه أو 183ه واختلفوا في مكان وفاته فقيل أنه توفي في مدينة "ساوة" [3] بعد الخيبة التي أصابته في المناظرة التي عقدت في بغداد وقيل توفي بالبصرة [4]، وهذا غير صحيح، لأن أكثر الأخبار تشير إلى أنه لم يعد إلى البصرة بعد أن خسر المناظرة خجلا من أهلها الذين كانوا ينتظرون انتصاره وعودته إليهم مرفوع الرأس لا خائبا مغلوبا، وقيل أنه توفي بالبيضاء [5]، وذكر أبو بكر بن دريد أنه توفي في مدينة شيراز كما نقل الخطيب البغدادي، وقبره فيها معروف [6].

---

[1] – ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص 42، والفهرست، ص 63، وأخبار النحويين البصريين، ص 48، ووفيات الأعيان، ج6، ص 242.

[2] – مرتاض عبد الجليل، الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية، دار هومة للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 2009، الجزائر، ص 156.

[3] – ينظر: وفيات الأعيان، ج3، ص 134، وبغية الوعاة، ص 366.

[4] – جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة، ص 366.

[5] – بن خلكان، وفيات الأعيان، ج3، ص 134، وينظر: بغية الوعاة، ص 366.

[6] – أبي بكر البغدادي، تاريخ بغداد، ج 12، ص 198، وينظر: وفيات الأعيان، ج3، ص 134، وبغية الوعاة، ص 366.

وقد وردت روايات تذكر أنه توفي في الأهواز ومن ذلك ما رواه الزبيدي عن الأخفش أنه قال: " فلما وصل سيبويه إلى شاطئ البصرة وجّه إليّ فجئته فعرَّفَني خبره مع البغدادي* وودّعني، ومضى إلى الأهواز فأقام سيبويه مُديدة في الأهواز ثم مات في ذرب أصابه، وما قتله إلاّ الغمّ لما جرى عليه"[1].

وأمّا كرنكو فيقول: ويحيط بمكان وفاته أيضا بلبلة واضطراب على أن خير المصادر تقول إنه توفي بساوة، وذكر الخطيب صاحب تاريخ بغداد عن ابن دريد أن سيبويه مات بشيراز وقبره يقوم فيها[2].

وكما هو معلوم أنّ ابن دريد عاش عدة سنوات في فارس فضلا عن أنه يعدُّ خير رواية لعلوم البصريين فإنه يصح لنا أن نذهب إلى أن روايته هي الرواية الصحيحة وسيبويه من شيوخ الأئمة في العلوم العربية وحسبنا أن كتابه الذي كان ثمرة لقريحة رجل لم يطل به العمر، قد لقي مثل هذا الإقبال من الناس عامة ذلك أن فقهاء العرب قد درجوا دائماً على التعظيم من شأن الكتب التي ألفها أناس من ذوي السن العالية، وما من ريب أن المناظرة التي عقدت بين سيبويه والكسائي في حضرة الوزير يحيى بن خالد البرمكي المتوفى سنة 182هـــ عن "المسألة الزنبورية" قد وقعت بعد وفاة الخليل وانتصر الكسائي على سيبويه بمراجعة عربي، ولعل الكسائي عدو سيبويه الذي لا يعرف وازعا من ضمير اشترى العربي بالمال، وتلقى سيبويه جائزة سنية من يحيى، ولكنه وجد موجدة عظيمة لما لحقه من هزيمة، وقصد بلده ولم يعد إلى العراق قط، ويقـــال أنه تـــوفي بها مـــن الغـــم والكمد[3].

وذكر أنّ الأصمعي – أحد معاصري سيبويه – قد قرأ على قبر سيبويه بشيراز أبياتا لسليمان بن يزيد العدوي وهي:

ذهـــب الأحِبَـــةُ بعـــد طـــولِ تزاوُرٍ   ونَأى المزارُ فأسلموك وأقشعوا

* -لعل المقصود بالبغدادي الكسائي.

[1] – الزبيدي، طبقات النحويين، ط1 ت أبو الفضل إبراهيم، القاهرة1954 ص 71 – 72.

[2] -ينظر: خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص 48.

3 - المرجع نفسه، ص 49.

تركوك أوحـــشَ ما تكون بقَفـــرَةٍ	لم يؤنســـوك ووحـــدة لم يدفَعوا
وقضى القضاءُ فصرت صاحبَ حُفرةٍ	عنك الأحبَّةُ أعرضوا وتصدعوا[1]

لقد مات سيبويه بعيدا عن موطن أساتذته وتلاميذه وهو يردد:

يُؤَمِّـــلُ دُنيـــا لتبقـــــى لـــه	فمـــاتَ المُؤَمِّـــلُ قبـــل الأمَـــــلْ
حَشيشـــا يُرَوِّي أصـــولَ النخيـــلِ	فعاش الفَسيلُ ومـــات الرجُـــل

وقيل إنه كان يتمثل عند وفاته بهذا البيت[2]:

يَسُرُّ الفتى ما كان قَـــدَّم من تُقى	إذا عَرَفَ الداءَ الذي هو قاتِلُهْ

ورثاه كثير من العلماء منهم المفسر الشهير جار الله الزّمخشري حيث يقول:

ألا صلَى الإلـــه صلاة صِـــدقٍ	على عمرو بن عثمان بن قنبرْ
فـــإن كتابـــهُ لم يُغـــنِ عنـــه	بنـــو قَلَمٍ ولا أبنـــاءُ مِنْبَـــرْ[3]

ورثاه ورثى غيره من النّحاة أبو العلاء المعري الذي ودَّ في أبياته لو كان للغة عقل يعقل وإحساس يحس فتبكي عليهم وتستهول خطبها فيهم، لكنهم مضوا كما مضى غيرهم، لا تبالي بأحد منهم ولا تعرف من أمرهم شيئاً، يقول:

تَولـــَى سيبويهِ وجاشَ ســَيْبٌ	من الأيّـــام فاختَـــلَّ الخليـــلُ
ويونس أوحَشَتْ منـــهُ المغاني	ودونَ مُصابهِ الخطبُ الجليـــلُ
أتَتْ عِلَـــلُ المنون فَما بَكاهُم	من اللفظِ الصحيحُ ولا العليـــلُ
ولو أن الكـــلامَ يُحِسُّ شيئا	لـــكانَ له وراءهُـــمُ أليـــــلُ[4]

4 – صفـــاته وأخـــلاقه:

كان سيبويه غلاما ذكيا أنيقا جميلا نظيفا، وكان فتى لطيفا واسع العقل والإدراك وقد روى ابن خلكان أن معاوية بن بكر العلمي قال – وقد ذكر عنده سيبويه – : "رأيته وكان حديث

[1] – ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج16، ص 116، ووفيات الأعيان، ج3، ص 135.
[2] – ينظر: خالد عبد الكريم جمعة، شواهد الشعر في كتاب سيبويه، دار الشرقية، طبعة2،1989، القاهرة،ص35.
[3] – السيوطي، بغية الوعاة، ص 366.
4– خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه،ص50–51.

السن وكنت أسمع في ذلك العصر أنه أثبت من حمل عن الخليل بن أحمد، وقد سمعته يتكلم ويناظر في النحو، وكان في لسانه حبسة فنظرت في كتابه فقلمه أبلغ من لسانه "[1].

وذكر أبو زيد الأنصاري أنّ سيبويه كان غلاماً يأتي مجلسه وله ذؤابتان[2]، وكان ذكياً واسع الاطلاع يحسن التعليل والتفريع وكتابه خير دليل على ذلك، وسيبويه إلى جانب ذلك كله كان طموحا متفائلا حليما وأكبر دليل على حلمه المناظرة التي جرت بينه وبين الكسائي حيث وقف بوجهه الأمين ويحيى البرمكي والأعراب ولكنه بحلمه استطاع أن يخرج من بغداد حاملا بين جوانحه وفي خافقه الحزن والألم، وأن يذهب إلى فارس من غير أن يثير ضجة، مع علمه بأن الحق معه وأنه لم يغلب على جهله وعلم خصمه، وهذه المناظرة أو المأساة وغيرها من المناظرات التي قامت بينه وبين الفراء والأصمعي تدلّ دلالة واضحة على طموحه وإيمانه بعلمه، ولم يكتف بما نال من شهرة وعظمة في البصرة بل إن طموحه دفعه إلى السفر وطلب الشهرة في بغداد حاضرة الدنيا يومذاك، وتدلنا هذه الروايات على أنه كان واثقا من نفسه كل الثقة مؤمنا بقدرته في النحو كل الإيمان ولذلك لم يظهر حزنه عند خيبته في المناظرة، لأنه يعلم كل العلم أنه كان متفوقاً عليهم بارعاً في حججه ومنطقه ولكنه احتمل المكيدة وانسحب من المعركة كما ينسحب القائد الشجاع المعتز بنفسه وبقدرته في سوح الوغى، ولم يكن مع طموحه وثقته من نفسه وشهرته وعلمه فظا غليظ القلب، ولا من الذين تمل عشرتهم ويكره قربهم، وإنما كان محببا إلى نفس سامعيه ومجالسيه وأصدق دليل على ذلك قول الخليل له: "مرحبا بزائر لا يمل"[3]، وكان إلى جانب ذلك كله رقيق الحس مرهفه، فلم يستطع أن يقاوم الصدمة التي مني بها في بغداد، وقد أكرمه الله بالعلم النافع، وأتم عليه نعمته فكان أعلم المتقدمين والمتأخرين بالنّحو، وكان أمام النحاة البصريين وأول من جمع النّحو ووضع له قواعد وأصول.

5 – علمـــه وشيـــوخه:

كانت البصرة أول بيئة للدّراسات النّحوية، بل كانت مركزها، وكانت الدراسة فيها نوعين: دينية وأدبية فالدينية كالقراءات والتفسير والحديث والفقه، والأدبية كاللغة والنحو والصرف

---

[1] – ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج3، ص 135، وينظر: طبقات النحويين، ص 67.

[2] – المصدر نفسه، ص 67.

[3] – المصدر نفسه، ج3، ص 133.

ورواية الأخبار والأشعار وغيرها، وكانت الدراسة حرة غير مقيدة بتنظيم كالذي نراه في العقود المتأخرة، فالعلماء كانوا يعقدون حلقات درسهم في المساجد أو كانوا يقومون بتدريس أولاد الخلفاء والأمراء وذوي الجاه والسلطان في بيوتهم وكان الطلاب يختلفون إلى الحلقات يدرسون ما يحبون من غير تخصص أو توجيه ثابت، وكان أحدهم يدرس جميع العلوم من فقه ونحو وحديث وقراءات ورواية الشعر ولا يترك علما إلا درسه وظهر فيه، وقد يدرس العلوم كلها، ولكنه يشتهر بواحد منها وينسب إليه فيقال: المحدث أو النحوي أو المفسر أو الرواية وغير ذلك[1].

وقد تلقى سيبويه علم القراءات واللّغة والنّحو عن أساتذته "كأبي عمرو بن العلاء" الذي كان عالماً بالقراءات واللّغة، ونقل عنه في كتابه كثيراً ولا سيما في القراءات والأصوات اللّغوية ورواية الشعر والأمثال وكان أستاذاً لأستاذيه "الخليل بن أحمد الفراهيدي"، و"يونس بن حبيب" اللّذين روى سيبويه عن طريقهما أقوال أبي عمرو بن العلاء، ولا نظنّ أنّ سيبويه لم يتصل بأبي عمرو أو لم يأخذ عنه، لأنه أخذ عن عيسى بن عمر مع أنه توفي سنة 149هـــ ومن المحتمل أنه اتصل به أو حضر حلقات الدّرس التي كان يعقدها واستفاد من آرائه في الكتاب[2].

و لم يكن سيبويه قد طلب النّحو أول ما طلب، وإنما طلب الآثار والفقه، وقد حدث نصر بن علي بأن سيبويه كان يستملي على "حماد بن سلمة" فقال يوماً: قال رســـول الله (ص): "ليس أحد من أصحابي إلاّ وقد أخذت عليه ليس أبا الدرداء"، فقال سيبويه: " ليس أبو الدرداء"، فقال حماد: "لحنت يا سيبويه"، فقال سيبويه: "لا جرم لأطلبنّ علما لا تلحنني فيه أبدا"، وطلب النحو فلزم الخليل[3]، وقيل إنّ سيبويه تحدث فقال: "رجل رَعُفَ " فقال له حماد: "أخطأت، رَعَفَ "[4].

ومن هذا نستطيع أن نقول إنه درس على "حماد بن سلمة بن دينار" الفقه والحديث لأن حماداً كان أستاذ سيبويه في اللّغة وكان الإمام المشهور في الحديث، وشيخ أهل البصرة في العربية وهو الذي دفع سيبويه إلى تعلم النحو.

---

[1] – خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص52.

[2] – سيبويه، الكتاب، ت عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط4، 2004 ج1، ص 144، 194، وج2، ص 167.

[3] – ينظر: مرتاض عبد الجليل، الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية، ص 156.

[4] – الزبيدي، طبقات النحويين، ص 66.

ولم تقتصر دراسة سيبويه على اللغة والحديث والفقه، بل درس علما آخر هو علم النحو فلزم عيسى بن عمر الثقفي الذي كان أول الأساتذة الذين ذكرت الروايات أنه درس عليهم، وكان ضريرا وهو أحد القراء البصريين، وقد نقل سيبويه عنه كثيرا من شواهد النحو ومسائله[1].

وبعد أن فارق "عيسى بن عمر" لزم العالم الجليل "الخليل بن أحمد الفراهيدي"[2] الذي كان سيد أهل الأدب وصاحب العقلية الجبّارة الفذّة، وهو أعظم أساتذته أثراً فيه وأكثرهم اتصالا به وأخذا عنه، وكان سيبويه ملازما له حتى توفي، وقد أكثر من نقل آرائه في الكتاب وكان يعظّمه ويقدّره حقّ قدره حتى أنه كان يذكر رأي الخليل من غير أن يذكر اسمه ويكتفي بأن يقول: (وسألته) أو (زعم) أو (قال) وغير ذلك من العبارات التي تدلّ على نقله عن أستاذه العظيم[3].

ومن الأساتذة الذين درس عليهم سيبويه وأخذ عنهم يونس بن حبيب البصري المتوفى سنة 183هـ[4] وقد أخذ عنه النحو وروى عنه كثيرا في كتابه بحيث يأتي في الدرجة الثانية بعد الخليل في كثرة النقل والرواية، وقد أخذ سيبويه اللّغة عن أبي زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري من رواة الحديث، ونقل عنه في كتابه وكان أبو زيد يقول مفتخرا: " كان سيبويه غلاما يأتي مجلسي وله ذؤابتان فإذا سمعته يقول: "حدثني من أثق بعربيته فإنما يعنيني"[5]، وكلما قال: " سمعت من أثق به" فهو عن أبي زيد"[6]، وكذلك نهل اللغة من أبي الخطاب الأخفش الكبير[7] الذي روى عنه كثيرا في كتابه بعد الخليل ويونس بن حبيب.

فأساتذة سيبويه المشهورين هم: "أبو عمرو بن العلاء"، و"عيسي بن عمر الثقفي" و"حماد بن سلمة"، و"الخليل بن أحمد الفراهيدي"، و"يونس ابن حبيب البصري"، و"أبو زيد الأنصاري"، و"أبو الخطاب الأخفش الكبير"، وقد اجتمع هؤلاء العلماء كلّهم على تعليم سيبويه

[1] – سيبويه، الكتاب، ج1 ص 12، 85، 87، 137، 174، 199، 250، 272، 313 وغيرها.

[2] – السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص 47، وينظر: الفهرست، ص 76، ونزهة الألباء، ص 39، ووفيات الأعيان، ج3 ص 156، وبغية الوعاة، ص 366.

[3] – ينظر:خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص54

[4] – السيرافي،أخبار النحويين البصريين ، ص 48، وينظر: الفهرست، ص 76، ونزهة الألباء، ص 39.

[5] – أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ص 42، وينظر: طبقات النحويين، ص 67.

[6] – ينظر: مراتب النحويين، ص 76.

[7] – ابن النديم، الفهرست، ص 86، وينظر: أخبار النحويين البصريين، ص 48، وبغية الوعاة، ص 366.

وصقل مواهبه وشحذ ذكائه، وتغذية طموحه، وإشباع نهمه وتطلعه إلى المجد بالعلم النّافع والأدب الجمّ، كانت ثمرة ذلك كله كتابه الشهير المسمى "الكتاب" الذي كان – وما يزال وسيبقى – منارا يهتدى به، ومصدراً يرجع إليه لمعرفة خصائص العربية وهو الذي قيل فيه بأنه قرآن النّحو.

6 – زمـــلاؤه و معاصروه وتلاميذه:

ويقال أنه نجم من أصحاب الخليل أربعة هم: "عمرو بن عثمان سيبويه"، و"النّضـــر ابن شميل"، و"أبو فيد مؤرج العجلي"، و"علي ابن نصر الجهضمي"، وكان أبرعهم في النّحو سيبويه، وغلب على "النضر ابن شميل" اللّغة، وعلى "مؤرج العجلي" الشعر واللّغة، وعلى "علي ابن نصر" الحديث[1].

و عاصر سيبويه من العلماء أساتذته، ومنهم من قضى نحبه قبله بسنوات، ومنهم من توفي بعده، ومن هؤلاء أعلام البصرة المشهورون "كعيسى بن عمر"، و"الخليل ابن أحمد الفراهيدي"، و"أبي عمرو بن العلاء"، و"يونس ابن حبيب البصري"، و"عبد الملك ابن قريب الأصمعي"، و"الحسن البصري"، وعاصر "خلـــف الأحمر"، و"بشـــار ابن برد" و"أبا نواس"، و"السيد الحميري"، و"الكسائي"، و"الفرّاء" وغيرهم من أعلام اللّغة والنّحو والأدب في ذلك العصر الزّاخر بالعلم و العلماء[2].

لقد أخذ النّحو عن سيبويه جماعة، منهم من درس عليه مباشرة ومنهم من درس كتابه واستفاد منه، فممّن درس عليه:

1 – أبو الحسن سعيد بن مسعدة" الأخفش الأوسط" المجاشعي من أهل بلخ، كان أجلع* وكان أسنّ من سيبويه، ولكنه لم يأخذ عن الخليل، وهو الذي احتفظ بكتاب سيبويه وشرحه وبيّنه، وكان معظماً في النّحو عند البصريين والكوفيين، يقول الرياشي: " حدثني الأخفش: قال كان سيبويه إذا وضع شيء في كتابه عرضه عليّ، وهو يرى أني أعلم به منه، وكان أعلم مني، وأنا اليوم أعلم منه "[3].

[1] – السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص 49.

[2]– ينظر: خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه،ص55

* - الأجلع: الذي لا تنطبق شفتاه.

[3] – أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ص 69، وطبقات النحويين، ص 67.

ويروى أنّ الأخفش جاء سيبويه يوما يناظره بعد أن برع فقال له الأخفش: " إنما جئتك لأستفيد منك" فقال سيبويه: " أتراني أشك في هذا ؟ "[1].

وكان "الأخفش" الطريق إلى كتاب سيبويه، وذلك أن كتاب سيبويه لا يعلم أن أحدا قرأه عليه ولا قرأه سيبويه، ولكنه لما مات قرئ الكتاب على "الأخفش"، وكان ممن قرأه عليه أبو عمر الجرمي وأبو عثمان المازني[2]، وتوفي الأخفش سنة خمس عشرة ومائتين، وقيل سنة إحدى وعشرين ومائتين، وقيل عشر ومائتين[3].

2 – أبو علي محمد بن المستنير المعروف "بقطرب النّحوي"، وسيبويه هو الذي سماه بهذا الاسم، إذ كان يخرج فيراه بالأسحار على بابه فيقول له: "إنما أنت قطرب ليل" والقطرب دويبة تدب وتسعى دائماً، فشبهه لسعيه ونشاطه بهذه الدويبة، فلازم "قطرب" سيبويه وأخذ عنه النّحو وتوفي سنة 206هـ في خلافة المأمون[4].

3 – "الناشيء"، وكان ممن أخذ عن سيبويه و الأخفش رجل يعـــرف بالناشيء، وهو أبو عبد الله بن محمد المعروف "بابن شرشير الناشيء الكبير"، المتوفى بمصر سنة 293هـ[5] وضع كتباً في النحو ومات قبل أن يستتمها وتؤخذ عنه، يقول محمد بن يحيى: " سمعت محمد ابن يزيد يقول: لو خرج علم الناشيء إلى الناس لما تقدمه أحد "[6].

هؤلاء هم الذين تتلمذوا على سيبويه مباشرة، أمّا الذين تتلمذوا عليه بقراءة كتابه على تلاميذه وغيرهم فخلق منهم:

1 – "المازني" أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية، درس كتاب سيبويه على الأخفش الأوسط، وكان يقول: "من أراد أن يصنف كتابا كبيرا في النّحو بعد كتاب سيبويه فليستحي "[7]، له:

---

[1] – ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص 41، وأخبار النحويين والبصريين، ص 49.

[2] – ابن النديم، الفهرست، ص 78، وينظر: نزهة الألباء، ص 92.

[3] – ابن خلكان،وفيات الأعيان، ج2، ص 123، وينظر: الفهرست، ص 78.

[4] – ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص 61، وينظر: الفهرست، ص 79، ووفيات الأعيان، ج3، ص 440.

[5] – ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج1، ص 362.

[6] – أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ص 85.

[7] – السيوطي، بغية الوعاة، ص 203.

تفاسير "كتاب سيبويه"، و"الديبـــاج من جـــامع كتاب سيبويه" يقول المبرّد: "ولم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان "، وقيل أخذ عن الجرمي ثم اختلف إلى الأخفش، وكان يعظم كتاب الله ويظهر أنه كان شديد التمسك بعقيدته الإسلامية متدينا يبذل كل شيء من أجل كتاب الله، يقول المبرد: "إنّ ذمياً قصـــــد أبا عثمان ليقرأ عليه كتاب سيبويه، وبذل له مائة دينار على تدريسه فامتنع أبو عثمان من قبول بذله قال: فقلت له: جعلت فداك أترد هذه النفقة مع فاقتك وشدة ضاقتك ؟ فقال: إن هذا الكتاب يشتمل على ثلثمائة وكذا آية من كتاب الله ولست أرى أن أمكّن ذميـــاً"[1]، هذا ويحكى أن كتاب سيبويه تخرّق في كُمّ المازني[2]، وهذه الرّواية تدلُّ على طول مصاحبة المازني للكتاب، توفي سنة 247هـ وقيل سنة 248هـ.

2 – "أبو عمر الجرمي"، درس كتاب سيبويه على الأخفش الأوسط الذي استطاع هو والمازني إظهار كتاب سيبويه بقراءته على الأخفش ونشره بين الناس وإذاعته، يقول ابن الأنباري: " ويقال إن أبا الحسن الأخفش لما رأى أن كتاب سيبويه لا نظير له في حسنه وصحته، وأنه جامع لأصول النحو وفروعه استحسنه كل الاستحسان، فيقال أن أبا عمر الجرمي وأبا عثمان المازني – وكانا رفيقين – توهما أن أبا الحسن الأخفش قد هَمّ أن يدّعي الكتاب لنفسه فقال أحدهما للآخر: وكيف السبيل إلى إظهار الكتاب ومنع الأخفش من ادعائه ؟ فقال له: أن نقرأه عليه فإذا قرأناه عليه أظهرناه وأشعنا أنه لسيبويه، فلا يمكنه أن يدّعيه، وكان أبو عمر الجرمي موسراً وأبو عثمان المازني معسراً فأرغب "أبو عمر الجرمي" أبا الحسن الأخفش وبذل له شيئا من المال على أن يقـــرئه وأبا عثمان المازني الكتاب، فأجاب إلى ذلك، وشرعا في القراءة عليه وأخذا عنه، وأظهرا أنه لسيبويه وأشاعا ذلك فلم يمكنّا أبا الحسن أن يدعي الكتاب، فكانا السبب في إظهار أنه لسيبويه"[3]، ولقي أبو عمر يونس بن حبيب، ولم يلق سيبويه، وكان كصاحبه المازني صاحب دين وورع وتقى، توفي سنة 225هـ في خلافة المعتصم[4].

[1] – المصدر السابق، ص 366.

[2] – ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص 129، وينظر: وفيات الأعيان، ج1، ص 256، وبغية الوعاة، ص 203، وكشف الظنون المجلد الأول 412.

[3] – المصدر نفسه، ص 92.

[4] – المصدر نفسه، ص 101.

3 – "الفـــرّاء"، وهو رأس مدرسة الكوفة النّحوية – كما يرى معظم النّحاة والمؤرخين* – كان متديناً متورعاً على تيهٍ فيه وتعظيم، وحينما مات سنة 207ه وجدوا كتاب سيبويه تحت رأسه[1].

4 – الكسائي أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي وقد تعلم النحو على الكبر، ويروي الحلبي عن أبي نصر الباهلي أن الكسائي حمل إلى أبي الحسن الأخفش خمسين دينارا وقرأ عليه كتاب سيبويه سرا[2]، وتوفي الكسائي سنة 183 ه[3].

وهناك كثير غير هؤلاء درسوا كتاب سيبويه واستفادوا منه حتى أنّ أهل الأندلس كانوا يسألون النّحوي عندهم فإن كان قرأ كتاب سيبويه عظّموه، وإلاّ اعتبروه جاهلا وكأنهم جعلوا حفظه واستظهاره منافسة[4]،كما أنّ جلّ العرب التّابعين والمحدثين هم تلامذة لسيبويه من خلال الكتاب أصوله وفروعه، بالفطرة إن صحّ القول.

هذه هي سيرة سيبويه عرضتها كما وردت في مؤلفات القدامى ودراسات المحدثين.

المبحـــث الثاني: الكتــــاب:

1 – قيمة الكتاب العلمية:

قال الجاحظ عن كتاب سيبويه: " لم يكتب الناس في النحو كتابا مثله وجميع ما كتب الناس عليه عيال"[5] وقد صدق الجاحظ في قوله وأصاب الحقيقة، لأن الكتاب كان أعظم عمل في النحو والصرف وغير ذلك من الدراسات المتناثرة في تضاعيفه وما يزال محتفظا بقيمته كما كان منذ قرون.

* - أثبت الدكتور أحمد مكي الأنصاري في كتابه " أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النّحو واللغة" أنّ الفرّاء كان المؤسس الحقيقي للمدرسة البغدادية.

1 – أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ص 88، وينظر: معجم الأدباء، ج16، ص 122، ونزهة الألباء، ص 68، والفهرست، ص 10.

2 – المصدر نفسه، ص 74.

3 – ينظر: نزهة الألباء، ص 47.

4 – ينظر: بغية الوعاة ص 312، وتاريخ آداب العرب للرافعي، مطبعة الاستقامة، ط1، مصر 1940، ج3، ص 332.

5 – ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج3، ص 133.

ولقد كتب الناس في العربية كثيرا وبحثوا فيها لكنه لم يصلنا شيء من ذلك حتى جاء سيبويه، فجمع ما درس، وما رواه عن أساتذته ولا سيما "الخليل ابن أحمد الفراهيدي" وقدّمه للناس بعد أن أثبته بالأدلّة الوافية ومثل له من القرآن الكريم، والشعر العربي الفصيح، وكلام العرب المشهورين بفصاحتهم وبلاغتهم[1].

لقد صنع سيبويه للنّحو ما لم يصنعه أحد، حتى ليعدّ بحق أستاذه الأشهر وإمامه المقدم ويعدّ كتابه فيه معيار العربية، وليس أدلُّ على ذلك من كثرة من تناوله من أئمة اللّغة بالبحث والدرس والنقد والتأليف، فهو بحق كتر من كنوز العربية، وليس لنحـــوي قديم أو حديث كتاب يجاري كتاب سيبويه أو يدانيه كما شهد بذلك القدماء من بصريين وكوفيين وبغداديين وأندلسيين ومغاربة، وما يزال الكتاب جديداً على الرغم مما ألف بعده من كتب وأسفار وما يزال منبعاً صافياً لمن يريد دراسة النّحو والصّرف[2].

وقد كان القدماء يعظمونه ويكبرونه ويظهرون هيبهم منه، ذكر الجاحظ أنه أراد الخروج إلى محمد بن عبد الملك الزيات ففكر في شيء يهديه له فلم يجد شيئا أشرف من كتاب سيبويه، فلما ذهب إليه ومعه الكتاب قال ابن الزيات: والله ما أهديت لي شيئا أحبُ إليّ منه[3]، ويروى أنّ الجاحظ لما وصل ابن الزيات بكتاب سيبويه أعلمه به قبل إحضاره فقال له: أو ظننت أن خزانتنا خالية من هذا الكتاب ؟ فقال الجاحظ: ما ظننت ذلك ولكنه بخط الفراء ومقابلة الكسائي وتهذيب عمرو بن بحر الجاحظ، فقال ابن الزيات: هذه اجل نسخة توجد وأعزها، فأحضرها إليه فسرّ بها، ووقعت منه أجمل مـــوقع[4]، فهذه الرواية إن دلت على شيء فإنما تدل على قيمة الكتاب وعظمته بحيث استحق أن يكون هدية لوزير أديب، وتدل على أن الكتاب كان شائعاً، وكان الناس يقتنونه ليزيّنوا به مكتباهم.

---

[1]-ينظر: خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص 60.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص 60.

[3] – ابن خلكان،وفيات الأعيان، ص 133، وينظر: نزهة الألباء لابن الأنباري، ص 39.

[4] – المصدر نفسه، ص 133.

وكان القدماء يسمون كتاب سيبويه (البحر) تشبيها له بالبحر لكثرة جواهره وصعوبة ركوبه، وقد كان المبرّد إذا أراد إنسان أن يقرأه عليه يقول له: هل ركبت البحر؟ تعظيماً له واستعظاما لما فيه، وكان أبو عثمان المازني معجبا بالكتاب حتى كان من إعجابه به وإكباره له يقول: من أراد أن يعمل كتابا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي، وقيل: فليستنجد به[1].

وانتشر الكتاب في المجالس الدرس ببغداد، ويرجع الفضل في ذلك "لأبي العباس المبرّد" (285هـ) الذي قرأه على "الجرمي" ثم "المازني"، وقد استطاع أن يلفت أنظار الدارسين في نفسه عندما وصل بغداد وعقد مجالس الدرس فيها، فاجتمع الناس حوله وأعجبوا بكتاب سيبويه، وانتقل الكتاب إلى مصر، نقله الدارسون الذين جاءوا منها إلى البصـــرة وبغداد أو الذين هاجروا إلى مصر من العراق، ولعلها شهدت الكتاب على يدي أبي علي أحمد بن جعفر الدينوري (289هـ)[2].

ولم تقف العناية بكتاب سيبويه عند حدود المشرق ومصر بل اجتاز البحر إلى الأندلس، وأقدم من عرف في الأندلس ممن حفظ الكتاب "حمدون النّحوي" المتوفى بعد المائتين ولعلّه أول من عرف به[3]، ثم كان من أشهر حفاظه في القرن الثالث الهجري "القرطبي" (309هـ) فقد أخذه بمصر عن "أبي علي الدينوري"، وفي القرن الخامس انصرفت الهمم في الأندلس إلى استظهاره وكأنهم جعلوا ذلك منافسة، فقد ذكروا أن عبد الملك بن سراج إمام أهل قرطبة (489هـ) عكف عليه ثمانية عشر عاما لا يعرف سواه[4]، ومن ذلك العهد أو قبله ابتدءوا يقررونه ويشرحونه ويملون عليه التعاليق حتى بلغت الكتب التي ألفت عليه شرحاً وتعليقاً العشرات.

2 – نسبة الكتاب إلى سيبويه:

ولم يشكك أحد في نسبة الكتاب إلى سيبويه وإن لم يظهر في حياته، ولم يقرأه أحد عليه، ولكنه لما مات قرئ على "أبي الحسن الأخفش" (215هــ) وكان ممن قرأه عليه "أبو عمر الجرمي"، و"أبو عثمان المازني"، يقول ابن الأنباري: " وكان الأخفش تلميذ سيبويه وكان أسن منه وهو الطريق إلى كتابه لأنّا لا نعلم أحدا قرأه على سيبويه وما قرأه سيبويه على أحد، إنما لما

[1] – ابن النديم، الفهرست، ص 77، وينظر: نزهة الألباء، ص 39، وبغية الوعاة، ص 203.

[2] -خديجة الحديثي،أبنية الصرف في كتاب سيبويه،ص 62.

[3] – السيوطي، بغية الوعاة، ص 312، وينظر: تاريخ آداب العرب للرافعي، ج3، ص 332.

[4] – المصدر نفسه، ص 312.

توفي سيبويه قرئ الكتاب على الأخفش حيث يقـــال أن "أبا الحسن الأخفش" لما رأى كتاب سيبويه لا نظير له في حسنه وصحّته، وأنه جامع لأصول النّحو وفروعه استحسنه كل الاستحسان، ويقال أن أبا الحسن الأخفش قد هم أن يدعي الكتاب لنفسه فقال "المازني"، و"الجرمي" أحدهما للآخر: كيف السبيل إلى إظهار الكتاب ومنع "الأخفش" من ادعائه ؟ فقال له: أن نقرأه عليه فإن قرأناه عليه أظهرناه وأشعنا أنه لسيبويه، فلا يمكنه أن يدعيه، وكان "أبو عمر الجـــرمي" موســـراً و"أبو عثمان المازني" معسراً فأرغب "أبو عمر الجرمي"، "أبا الحسن الأخفش" وبذل له شيئا من المال على أن يقرئه وأبا عثمان المازني الكتاب فأجاب إلى ذلك، وشرعا في القراءة عليه، وأخذا الكتاب عنه وأظهرا أنه لسيبويه، وأشاعا ذلك فلم يمكنا أبا الحسن أن يدعي الكتاب"[1].

و لم يسند الكتاب إلى سيبويه إلا بطريق الأخفش، وإن كل الطرق التي ترويه لصاحبه مستندة إلى الأخفش، ويفهم من هذه الرواية أن كثيرا من الناس كان يعلم بتأليف سيبويه كتابه، ويرجح الدكتور أحمد أحمد بدوي أن بعض أجزاء الكتاب كان معروفا، وكذلك بعض ما استشهد به من الشعر، مستندا إلى الرواية التي تقول: "أن الأصمعي وجه بعض الأشعار غير توجيه سيبويه مما اضطر سيبويه إلى مناظرته فيها"[2].

وعلى كل حال فليس من المعقول أن يكون الكتاب غير معروف عند بعض النّحاة والمهتمين بعلم العربية وإلاّ لكان من السهل أن ينسبه الأخفش إلى نفسه، ولذلك فالكتاب من عمل سيبويه و لم يشك أحد في نسبته إليه.

وقد جمع سيبويه أكثر من علم من علوم العربية في كتابه كالنّحو والصّرف والأصوات اللّغوية وغيرها، وقد اعتمد في هذه الموضوعات على مصادر سبقته، لأنه من المستبعد أن يظهر كتاب يضم كل هذه الموضوعات من غير أن تكون هناك محاولات سبقته، ويقال أنه اعتمد على كتابي (الإكمال) و(الجامع) لعيسى بن عمر، ولكن هذين الكتابين لم يصلا إلينا لنرى مقدار استفادة سيبويه منهما واعتماده عليهما، ومهما يكن من شيء فالكتاب ثمرة الجهود التي بذلت قبله

[1] – ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص 92.

[2] – ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج 16، ص 122، وينظر: أحمد بدوي، سيبويه حياته وكتابه، ص 21.

والبحوث التي قام بها العلماء والمؤلفون في تلك الفترة[1]، و استطاع سيبويه أن يجمع ما تفرق في الكتب السابقة – إن كانت هناك كتب – وينظمه ويضيف إليه ما استنتجه بنفسه، وما سمعه من أساتذته وعن العرب الموثوق بلغتهم، والذين نقل عنهم كثيرون أهمهم وأشهرهم: الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي حفل الكتاب بأقواله وآرائه، ويونس بن حبيب البصري، وأبو الخطاب الأخفش وعيسى بن عمر، وأبو عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق، والأصمعي، وأبو زيد النّحوي[2].

أمّا شواهد الكتاب فهي من القرآن الكريم، وكلام العرب الفصحاء وأشعارهم وأمثالهم وحكمهم، و لم يستشهد سيبويه بالحديث النبوي الشريف إلاّ نادراً ولعل مردّ ذلك أنّ بعض الأحاديث نقلت بمعناها لا بلفظها ومن هنا لم يستشهـــد بها النّحاة ولا سيما سيبـــويه.

3 – موضوعات ومنهج الكتاب:

كاتب سيبويه كتاب موجز وقد اعتبره معاصرو سيبويه صعباً حتى قيل لمن قرأه هل ركبت البحر؟ استصعاباً له، والكتاب موضوع للعلماء ومن أجل ذلك كان موجزا حتى كأن كل لفظة فيه وضعت لمعنى واسع بحيث احتاج الناس إلى وضع شروح عليه لفك معانيه وبسطها، وفي بعض عباراته غموض يحتاج القارئ إلى أنّ يقف عندها طويلا ويدقق النّظر ليعرف مرمى سيبويه ومقصده، وربما ترجع صعوبة بعض الفصول وغموضها إلى أن سيبويه شق طريقاً جديداً لم يذلـــلهُ أحد قبله، و لم تكن الاصطلاحات النّحوية قد استقرت على حال بعد، ويضاف إلى ذلك أن بعض نصوصه أصابها تغيير قد يرجع إلى اختلاط بعض نصوص الكتاب بالحاشية أو الشروح، ومن ذلك ما اختلط من كلام "أبي عمر الجرمي" بكتاب سيبويه، فجاء في الكتاب: (وزعم الخليل أنّ قولهم (ظريف) و(ظُروف) لم يكسر على (ظريف) كما أن (المذاكير) لم تكسر على (ذكر) وقال أبو عمر: أقول في (ظُروف) هو جمع (ظريف) كسر على غير بنائه وليس مثل (مذاكير)، والدليل على ذلك أنك إذا صغرت قلت (ظُرَيِّفون)، ولا تقول ذلك في (مذاكير)[3]، وعلّق "أبو سعيد السيرافي" شارح الكتاب على هذه العبارة بقوله: "وقـــال أبو عمر الجرمي: (ظريف) وإن

---

[1] - خديجة الحديثي ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص64.

[2] - المرجع نفسه، ص64.

[3] – سيبويه، الكتاب،الطبعة الأولى، بولاق(PDF) ج2، ص 208.

كان الباب في (ظريف) إلا يجمع على (ظُروف)، كما أن كثيرا من الجموع قد خرجت من بابها حملا على غيـــرها"[1].

وعبارة "السيرافي" هذه تؤيد اختلاط النّص بالحاشية أو الشروح، فهو يذكر أبا عمر بلقبه مع أن "أبا عمر الجرمي" لم يقرأ الكتاب على سيبويه، وإنما قرأه هو وأبو عثمان المازني على الأخفش، وأنه قام بنسبة كثير من شواهد الكتاب إلى قائليها، فعبارة الجرمي هذه قيلت بلا شك بعد وفاة سيبويه، وربما يكون قد علق على الكتاب بها فاختلطت به وظنّ الناس أنها من كلام سيبويه[2].

ولكنّ الكتاب على كل حال ليس من الصعوبة كما يصوره بعض القدماء والمحـــدثين أو كما يظن من لم يطلع عليه، أو من اطلع عليه ولكن ثقافته لم تدرك ما في الكتاب وترتيب الكتاب ليس كترتيب كتب النحو المتأخرة، فهو لم ينفرد بالنحو وحده وإنما جمع كثيرا من علوم اللغة العربية كالصرف والاشتقاق والأصوات اللّغوية وغيرها إلى جانب النّحو، وتكاد تكون جلَّ فصوله قد تحدث فيها عن قضايا النّحو وإنّ تناثرت فيه بعض مسائل الصّرف كجمع كلمة أو اشتقاقها أو تصغيرها أو النسب إليها.

وقد جمع سيبويه في فصول مؤلفه مختلف مصطلحات النحو وشرح كثيراً من مسائله وموضوعاته وقد بدأه بقوله: "هذا باب علم ما الكلم من العربية"[3]، وفيه قسّم الكلم إلى: اســـم وفعل، وحرف، ثم تكلم على مجاري أواخر الكلم من العربية، وعلامات الإعراب والبناء، والمسند والمسند إليه، وغيرها من الموضوعات التي أخذها النّحاة من الكتاب فبوبوها تبويباً جديدا وشرحوها شرحا مفصلا.

كما تحدث أيضاً على النّسب، وتثنية الصّحيح والمنقوص والمحدود، والجمع بالواو والنون وجمع التكسير والتصغير الذي يسميه التحقير أحياناً، وتكلم عن اتصال الفعل بنوني التوكيد ثم عاد فتحدث عن جموع التكسير مرة أخرى، وذكر موضوعات تخص الفعل الثلاثي المجرد والمزيد، والرباعي المجرد والمزيد أيضا، وفي نهاية هذا الجزء تكلم على الإمالة والوقف والتسكين والروم والإشمام، والإعلال، والأصوات اللغوية.

---

[1] – المصدر السابق، ص 208.

[2] - خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص65.

[3] - سيبويه، الكتاب، ج1، ص 12.

ومن هذا العرض لأهم موضوعات الكتاب يتبين أنّ سيبويه بدأ كتابه بموضوعات النّحو بصورة عامّة وذكر فيها بعض مسائل الصّرف، و أتبعها بالحديث عن جمع النسب والتّصغير وجموع التكسير وأبنية الأسماء والأفعال، والإمالة والوقف، وحروف الزيادة والبدل، وبعد أن انتهى منها عقد بابا في التصريف، وكان عنده بمعنى التطبيق والتمرين وذلك بقياس ما لم يجيء عن العرب على أبنية ما جاء من كلامهم من الصحيح والمعتل والمضعف والمهموز، وأنهاه بالإدغام[1].

فترتيب الكتاب يخالف في ترتيبه الترتيب الذي نتّبعه اليوم في دراسة النّحو والصّرف وأول ما يلاحظ من هذا الاختلاف أنّ ترتيب أبواب الكتاب يختلف عمّا في كتب المتأخرين، فهو لا يذكر المرفوعات على حدة، والمنصوبات على حدة، وإنما يمزج بعضها بالآخر، فيذكر المسند والمسند أليه، ثم ينتقل إلى الفاعل والمفعول والحال والحروف التي تعمل عمل ليس، وإلى المبتدأ والخبر، والاستثناء، ولا يسير في الترتيب أبوابه وفصوله ترتيباً منطقياً ، فهو يقدم أبواباً من حقها أن تتأخر، ويؤخر أبواباً من حقها أن تتقدم فمثلا عندما تكلم على المسند والمسند إليه كان ينبغي أن يجمع في هذا الباب كل ما يتعلق به من مبتدأ أو خبر، وفاعل ونائبه ليكون الموضوع مستوفيا أجزاءه، ويذكر الباب العام ويتكلم عليه، ثم يعقد لكل مسألة باباً خاصاً، ففي الإضافة والتصغير والفاعل – مثلا – يعقد لكل منها باباً خاصاً ثم يعقد بعد ذلك أبوابا أخرى لجزئيات الموضوعات ومسائلها الصغيرة، ويذكر في أبوابٍ مسائل توضع اليوم في أبواب أو عناوين أخرى فمثلا يذكر في أبواب (الفاعل) باباً (للفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول)[2]، وباب (للفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول)، وباب (للفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين)[3] في حين توضع هذه الأبواب في مبحث (الفعل المتعدي واللازم)، ولا يذكر مسائل الباب الواحد متصلة متتابعة، بل يذكر بعضها في موضع، وبعضها الآخر في موضع ثانٍ بعد أن يفصل بينها بأبواب غريبة عنها، وفي هذا تجزئة للموضوع الواحد، وتفرقة لمسائله في مواضيع كثيرة[4].

[1] – ينظر: خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص66.

[2] - سيبويه، الكتاب، ج1، ص 33.

[3] - المصدر نفسه، ج1، ص 34.

4– ينظر: خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه ص67.

أمّا مصطلحات النّحو في الكتاب فلم تكن قد استقرت بعد، ومن أجل ذلك نجد سيبويه يضع عناوين طويلة للأبواب، وغالباً ما تكون هذه الأبواب غير مفهومة بالنسبة لنا فيضطر القارئ إلى الرجوع إلى نص الكتاب يقرؤه كله ليفهم ما رمى المؤلف إليه فمثلا وضع للتوابع عنوانا هو: "هذا الباب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه"[1]، وذكر بعد بابا آخر مكملا له وهو: "باب ما أشرك بين الاسمين في الحرف الجار فجريا عليه كما أشرك بينهما في النعت فجريا على المنعوت"[2]، ويذكر للنعت السببي هذا العنوان: "ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الأول إذا كان بشيء من سببه".

ويكفينا دليلا على طول عناوينه، وعدم استطاعة القارئ فهمها لأول وهلة، العنوان الذي ذكره للأحرف المشبهة بالفعل فإنه قال: "هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده، وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل ولا تصرف تصرف الأفعال كما أن عشرين لا تصرف تصرف الأسماء التي أخذت من الفعل وشبهت بها في هذا الموضع فنصبت درهما لأنه ليس من نعتها ولا هي مضافة إليه ولم ترد أن تحمل الدرهم على ما حمل عليه العشرون ولكنه واحد بين به العدد فعملت فيه كعمل (الضارب) في (زيد) إذا قلت: (هذا ضارب زيدا)، لأن زيدا ليس من صفة الضارب ولا محمولا على ما حمل عليه الضارب، وكذلك هذه الحروف منزلتها من الأفعال وهي أنَّ، ولكنَّ، ولعلَّ، وكأنَّ "[3].

فكل هذا يدلنا على أن مصطلحات النّحو لم تكن قد استقرت بعد عند سيبويه وأنها بقيت غير محددة حتى جاء النحاة من بعده فضبطوها وحصروها، وحدّدوا معانيها كما سأوضّحه في الفصول الآتية من هذا البحث.

وسيبويه في طريقة بحثه يذكر القاعدة وأمثلتها ويمزج ذلك بالتعليلات وبيان وجه القياس ويعرض الآراء المختلفة في الموضوع الواحد، ويفضل بعضها حسب ما يراه موافقا للصواب، ويفرض فروضا يضع لها أحكامها فيقول مثلا: " وإذا سميت رجلا باثْمِد لم تصرفه لأنه يشبه

---

[1] - سيبويه، الكتاب، ج1، ص 421.

[2] – المصدر نفسه، ج1، ص 437.

[3] – المصدر نفسه، ج1، ص 179.

أضْرِب، وإذا سميت رجلا بأصْبَع لم تصرفه لأنه يشبه أصْنَع، وإن سميت بابْلُم لم تصرفه لأنه يشبه أقْتُل.. " وغير ذلك.

ويدلنا الكتاب على أن كثيرا من أبواب النّحو لم تتميز عند سيبويه، من ذلك الباب "التمييز"، فقد عقد له عدة أبواب ولكنه لم يوضح مقصوده منها، ولم يتكلم عليه بصورة واضحة جلية، وهذه الأبواب هي: "باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة"[1] و(باب ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو) و"باب وهذا شيء ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو"[2]، فنجد سيبويه قد جمع "باب التعجب" "باسم التفضيل"، ولم يفصل أحدهما عن الآخر مع أن الأول داخل في الأفعال، والثاني داخل في الأسماء، ولعل سبب هذا في كثير من أبواب الكتاب قد يعود إلى أحد الأمرين وهما:

الأول: أن ترتيب النحو النهائي لم يكن قد تم في زمانه، ولم يحـــدد المصطلحـــات بعـــد أو يعرف معناها الدقيق، يضاف إلى ذلك أن سيبويه شق طريقا جديدا لم يذللة أحد قبله.

الثاني: أن سيبويه لم يضع كتابه الوضع الأخير وبصورته النهائية، وإنما كان حتى أواخر أيامه يزيد وينقص فيه بدليل أنه كان خاليا من مقدمة أو خاتمة بالمعنى الذي فهمه المتأخـــرون،[3] الأمر الذي لم يتح لنا فرصة معرفة المنهج الذي اتبعه في دراسته للغة والخطة التي سار عليها في ترتيب أبواب كتابه، وعلى الرغم من كل هذه الملاحظات يبقى الكتاب قمة شامخة في ميدان الدراسات اللغوية العربية، وسفراً جليلا من أسفار التراث العربي الخالد.

4 – نسخ وطبعات الكتاب:

إنّ للكتاب نسخ خطية منتشرة في كثير من مكتبات العالم، وأهم مخطوطاته:

1 – نسخة أبي أحمد لإسحاق بن محمد برواية أبي جعفر أحمد ابن رستم الطبري عن أبي عثمان المازني، وهي في ستة أجزاء تبدأ من أول الكتاب وتنتهي بقول الناسخ في آخر الجزء السادس:

[1] - المصدر السابق، ج1، ص 117.

[2] – المصدر نفسه، ج1، ص 118.

[3] 3– ينظر: محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة،طبعة2، دار المعارف القاهرة،ص82، وخالد عبد الكريم جمعة ، شواهد الشعر في كتاب سيبويه،ص47.

"يتلوه هذا باب من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء"، وهذه النسخة محفوظة في دار الكتب بالقاهرة تحت الرقم 139 نحو[1].

2 – الجزء الثالث من نسخة قديمة نفيسة، ويبدأ من قول سيبويه: "هذا باب ما إذا لحقته (لا) لم تغيره عن حاله"، وينتهي بباب "الأحيان في الانصراف وغير الانصراف"، وجاء في الصفحة الأولى من هذا الجزء أنه عن نسخة "أبي العباس محمد بن يزيد النّحوي عن أبي عمر الجرمي وأبي عثمان المازني"، وفيها بخط آخر: "وقوبل بــــــه نسخة بروايـــة أبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج عن أبي العباس محمد بن يزيد المبرد بحضرة الشيخ... أبي عبد الله بن بركات النحوي بالجامع العتيق بمصر في جمادى الآخرة من سنة ثمان وسبعين وثلثمائة"، وجاء في آخره: " تم الجزء الثالث من كتاب سيبويه .... ويتوله في الجزء الرابع: "هذا باب الألفات كتبه إسماعيل بن أحمد بن أبي خلف القصّار بخطه لنفسه في المحرم سنة إحدى وخمسين وثلثمائة"، وهذا الجزء في دار الكتب بالقاهرة، تحت الرقم 139 نحو[2].

3 – نسخة كاملة بخط جيد في أولها مقدمة مفيدة عن أسانيد روايات الكتاب، وسند روايتها: "قال أبو عبد الله محمد بن يحي قرأت على ابن ولاّد وهو ينظر في كتاب أبيه وسمعته يقرأ على أبي جعفر أحمد بن محمد المعروف بابن النحاس وأخذه أبو القاسم ابن ولاّد عن أبيه عن المبرّد وأخذه أبو جعفر عن الزجاج عن المبرّد ورواه المبرّد عن المازني عن الأخفش عن سيبويه"، وجاء فيها أنّ أبا العباس الزجاج قال: "قرأتــه أنـــا على أبي العباس محمد بن يزيد، وقال لنا أبو العباس: قرأت نحو ثلثه على أبي عمر الجرمي فتوفي أبو عمر فابتدأت قراءته على أبي عثمان المازني، وقال أبو عثمان: قرأتـــه علـــى أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش وقال الأخفش: كنت أسأل سيبويه عمّا أشكل عليّ منه فإن تصعّب عليّ شيء منه قرأته عليه"، والنسخة محفوظة في دار الكتب بالقاهرة تحت الرقم 140 نحو[3].

4 – نسخة كالسابقة محفوظة في دار الكتب بالقاهرة تحت الرقم 141 نحو[4].

---

[1] - ينظر :خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص70، وينظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه،ص58.

[2] – المرجع نفسه ،ص70.

[3] – المرجع نفسه، ص71.

4 – المرجع نفسه، ص71.

5 – الجزءان التاسع والعاشر من نسخة لأبي الحسن أحمد بن نصر، ويبدأ الجزء التاسع "بباب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ألفاً وكان على خمسة أحرف"، وينتهي الجزء العاشر "بباب ما يبنى على (فعل)"، والجزءان مكتوبان بخط قديم، وهما في مكتبة الإمبروزيانه وصورتهما في معهد إحياء المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية[1].

6 – وذكر كارل بروكلمان أن الكتاب يوجد مخطوطا في الموصل وفي مشهد الرضوي[2].

وقد طبع كتاب سيبويه أكثر من مرّة أشهرها أربعة وهي:

1- الطبعة الأولى بباريس سنة 1881م بتحقيق هارتفيج ديرنبورج (Derenbourg) وقد قدّم له بمقدمة باللّغة[3] الفرنسية، وكان الانتهاء من طبعها سنة 1889م[4].

2 – الطبعة الثانية في (كلكتا) بالهند سنة 1887م وهي في مجلد واحد يضم 1104 صفحات.

3 – والطبعة الثالثة لنصّ الكتاب بالألمانية، في برلين سنة 1900 بتحقيـــق " Gustave Jahn"، وقد ألحق بهذه الطبعة بعض التعليقات من شروح الكتاب مثل شرح السيرافي وشرح ابن يعيش وغيرها.

4 – والطبعة الرّابعة في مصر سنة 1316هـ بالمطبعة الأميرية ببولاق، وعليها حاشية بشرح السيرافي وهامش من شرح الأعلم الشنتمري المسمى "تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب"، وهي مضبوطة بالشكل، يقول كرنكو: "ولعلّ طبعة القاهرة وعليها شرح "السيرافي" وشرح "الأعلم" هي خير هذه الطبعات ذلك أنّ طبعة "درنبرغ" وطبعة "كلكتا" سنة 1887 والترجمة الألمانية التي قام بهـــا "Jahn" ليست بريئة من الأخطاء بحال"[5].

5 – شـــروحات الكتـــاب:

لقد اعتنى العلماء بكتاب سيبويه ودراسته وشرحه وتفسيره والتعليق عليه وشرح شواهده، فكثرت تلك الشروح والتعليقات نذكر أهمها وأشهرها:

---

[1] - المرجع السابق، ص71.

[2] – كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ت عبد الحليم النجار، القاهرة 1961 ج2، ص 136 (الطبعة العربية).

[3] – ينظر : خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص72

[4] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص 44.

[5] – المصدر نفسه، ج1، ص 55.

1 – شرح أبي سعيد حسن بن عبد الله المعروف "بالسيرافي" المتوفى سنة 368هـــ – 978م، وهو شرح أعجب المعاصرون له حتى حسده أبو علي حسن بن أحمد الفارسي لظهوره ومزاياه[1].

ومن أقدم النسخ الموجودة من هذا الشرح نسخة كتبت سنة 579هـــ بخط موفق الدين عبد اللطيف البغدادي (555 – 629هـــ) وليست هذه النسخة كاملة وإنما هي ناقصة من آخرها والموجود منها خمسة أجزاء يقع الجزء الأول منها في 492 صفحة والثاني في 449 صفحة والثالث في 504 صفحات، والرابع في 500 صفحة، والخامس في 479 صفحة وتضم شرح الكتاب من بدئه حتى باب (الزيادة من غير موضع حروف الزوائد) وهذه النسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية برقم (137 نحو) ومنها صورة في مكتبة جامعة القاهرة برقم (26181)[2].

ومنه نسخة ثانية كاملة تقع في ثلاثة مجلدات كبيرة، يبدأ المجلد الأول من أول الكتاب وينتهي بباب (ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسده) وهو في 1720 صفحة ويبدأ المجلد الثاني من باب (الابتداء) وينتهي بباب (اختلاف العرب في تحريك الحرف الأخير) وهو في 1034 صفحة، ويبدأ المجلد الثالث بباب (المقصور والممدود) ولا ينتهي حيث ينتهي الكتاب بباب (ما جاء شاذا مما خففوا على ألسنتهم وليس مطردا)، وإنما يضيف السيرافي إليه بابين آخرين قال في الأول: "باب أفردته بعد الفراغ من إدغام كتاب سيبويه وتفسيره لذكر ما ذكره الكوفيون من الإدغام"، وقال في الثاني: "هذا باب في إدغام القـــراءة "[3].

وجاء في آخر صفحات المجلد الثالث قوله: "تم الكتاب والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا"، ويقع هذا المجلد في 906 صفحات وليس في هذه النسخة ما يدل على تاريخها سوى ما جاء في نهاية المجلد الثاني من أنه كان الفراغ منه ضحى يوم الجمعة سابع عشر ربيع الأول سنة 1145 دون الإشارة إلى ناسخها أو إلى الأصل الذي نقلت عنه، وهي نسخة جيدة وحيدة في كمالها وهي في دار الكتب المصرية تحت رقم 361 نحو[4].

---

[1] – المصدر السابق، ج1، ص55.

[2] - المصدر نفسه، ج1، ص 56.

[3] - المصدر نفسه، ج1، ص 57.

4– ينظر: خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه،ص73.

هناك أجزاء متفرقة مصورة عن نسخ منتشرة في مختلف مكتبات العالم في معهد إحياء المخطوطات بجامعة الدول العربية نذكر منها:

أ – الجزء الأول كتب في القرن الثامن بقلم نسخ نفيس إلا الأوراق الأولى من (1 – 40) بخط حديث، وينتهي بإثناء الكلام على الصفة المشبّهة وهو في 529 ورقة مصور عن مكتبة (سليم آغا 1158)[1].

ب – الجزء الثاني من نسخة أخرى مكتوبة في القرن السابع بقلم نسخ نفيس جداً مشكول، ويبتدئ بباب "منه يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حمل آخره على أوله" وينتهي بباب "وجه دخول الرّفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء"، يتلوه في الثالث: "هذا باب إذن"، وهو في 243 ورقة مصور عن مكتبة (سليم آغا 1159)[2].

جـــ – الجزء الرابع من نسخة أخرى كتب في القرن الثامن بخطوط مختلفة، يبتدئ بقوله بعد البسملة: "واستحسن سيبويه المجازاة بعد (لا)، وجعلها لغواً لأنها لا تفصل بين العامل والمعمول فيه"، وينتهي بقوله: "هذا باب ما لحقته هاء التأنيث عوضا لما ذهب" وهو في 313 ورقة، مصور عن مكتبة (سليم آغا 1160)[3].

د – الجزء الثامن كتب في القرن الثامن بقلم نسخ نفيس جدا، وكتب عليه اسم محمد بن العلقمي 782هـ ولعلّه الناسخ، يبتدئ بباب "ما يكون واحداً يقع على الجمع من بنات الياء والواو، ويكون واحده على بنائه ومن لفظه إلاّ أن تلحقه هاء التأنيث" وينتهي بباب "ما يضمُّ من السواكن إذا حذفت بعده ألف الوصل"، وبالجزء أثر رطوبة وأرضة أتلفت ربعه الأخير، وهو في 137 ورقة مصور عن مكتبة (سليم آغا 1161)[4].

هـــ – الجزء الأول من نسخة أخرى مكتوب في القرن السادس بخط واضح، وينتهي إلى أول باب "الفاعل الذي يتعدى فعله إلى مفعولين"، وهو في 260 ورقة تقريبا، مصور عن (مكتبة ترخان 301)[5].

[1] – المرجع السابق، ص 73.
[2] - المرجع نفسه، ص 74.
[3] - المرجع نفسه، ص 74.
[4] - المرجع نفسه، ص 74.
[5] - المرجع نفسه، ص 74.

و – الجزء الثالث وبعض الرّابع، مكتوب في القرن السادس، أوله: (واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة.. إلخ)، نقل من خط "السيرافي" وقوبل به، وهو في 150 ورقة مصور عن مكتبة (بني جامع 1086)[1].

2 – شرح أبي الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله "الرمّاني"[2] المتوفى سنة 384ه والموجود منه نسختان الأولى التي أشار إليها "ديرنبورج" محقق كتاب سيبويه في مقدمته الفرنسية للكتاب حيث ذكر أنّ في مكتبة (فينا) نسخة مكتوبة بخط آسيوي (مشرقي) وهي تبدأ من الجزء الثالث من الشرح وتنتهي بقول النّاسخ: "تم شرح كتاب سيبويه رحمه الله وفرغ من إملائه يوم السبت لليلتين خلتا من رمضان سنة 369 ه وفرغ من نسخة يحيى بن علي السلمي الشافعي بمدينة دمشق في العشر الثاني من شهر شوال سنة 577ه)[3].

أمّا النسخة الثانية هي التي تضمها مكتبة فيض الله باسطنبول (تحت الأرقام 1984 1985، 1986، 1987) والتي صورها معهد إحياء المخطوطات بجامعة الدول العربية والموجودة منها جميع الأجزاء عدا الجزء الأول وهي:

أ – المجلد الثاني كتب سنة 655ه بخط نسخ جميل، ويبتدئ بقوله: "ولا تجوز هذه المبالغة إلاّ بالإضافة لأمرين، أحدهما طلب الأعرف في المعنى النادر من "باب المفعول المطلق"، وينتهي بـــ "باب ترخيم ما يرد إليه بعد الحذف حرف من باب الترخيم"، وهو في 200 ورقة.

ب – المجلد الثالث من النسخة نفسها كتب سنة 655ه بخط نسخ جميل، ويبتدئ بقوله: ((وما ترخيم رجل اسمه ناجي من (باب الترخيم)، وينتهي بآخر باب (اللفظ بالحرف الواحد)، وهو في 250 ورقة تقريبا[4].

جـــ - المجلد الرابع من النسخة نفسها كتب سنة 655ه بخط نسخ جميل، ويبتدئ بباب قبل (باب التسمية)، وأول ما فيه قول الشاعر:

دع ذا وعجـــل ذا وألحِقنـــا بـــذَل   بالشحْـــــمِ إنـــا قـــد مللناه بجَـــل

---

[1] - المرجع السابق، ص 74.

[2] - شرح كتاب سيبويه ، الرماني، تحقيق محمد إبراهيم،جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية،1415هـــ،ص4-6.

[3] – خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص75.

[4] - المرجع نفسه، ص 75.

وهـــو في 300 ورقـــــة.

د – المجلد الخامس من النسخة نفسها كتب سنة 655هـ بخط نسخ جميل ويبتدئ بذكر الشاهد في قول غبلان " من باب ألف الوصل"،وهـــو في 200ورقـــــة[1].

وفي مجمع اللّغة العربية بالقاهرة نسخة مصورة عنها رقمها في مكتبة المجمع 183 نحو.

3 – شرح أبي عثمان بكر بن محمد "المازني" المتوفى سنة 248هـ، وهو الذي كان يقول: "من أراد أن يصنف كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي"[2].

4 – شرح علي بن سليمان المعروف "بالأخفش الأصغر" المتوفى سنة 315هـ، وهو باسم "شرح سيبويه" وله شرح آخر باسم: " تفسير رسالة سيبويه".

5 – شرح أبي بكر محمد بن السري "ابن السراج" المتوفى سنة 316هـ.

6 – شرح أبي بكر محمد بن علي المعروف بمبرمان النّحوي العسكري المتوفى سنة 345هـ وهو باسم "شرح كتاب سيبويه" لم يتم، وله "شرح شواهد الكتاب".

7 – شرح أبي علي الحسن بن أحمد "الفارسي" المتوفى سنة 377هـ.

8 – شرح أحمد بن أبان اللغوي "الأندلسي" المتوفى سنة 382هـ.

9 – شرح يوسف بن أبي سعيد "السيرافي" المتوفى سنة 385هـ، وهو مستخرج من نسخ: نور عثمانية [3]4576.

10 – شرح أبي العلاء أحمد بن عبد الله "المعري" المتوفى سنة 449هـ في خمسين كراسة و لم يكمله.

11 – شرح علي بن أحمد النّحوي المعروف بابن الباذش المتوفى سنة 528هـ.

12 – شرح أبي بكر محمد بن مسعود الخشني الأندلسي المتوفى سنة 544هـ.

13 – شرح محمد بن أحمد بن هشام اللّخمي السبتي المتوفى سنة 557هـ.

14 – شرح أبي الحسن على بن محمد بن علي الحضرمي الاشبيلي المعروف بابن خروف النحوي المتوفى سنة 609هـ سماه: "تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب" وهو شرح ممزوج بالقول منه

---

[1] – المرجع السابق، ص 76.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص 76.

3 - المرجع نفسه، ص77.

نسخة كتبت بخط مغربي قديم، بها خرم من أولها إلى آخرها، وهي في 152 ورقة محفوظة في المكتبة التيمورية برقم 530 نحو، وفي معهد إحياء المخطوطات بجامعة الدول العربية صورة منها[1].

15 – شرح أبي عبد الغني سليمان بن بنين الدقيقي المتوفى سنة 614هـ.

16 – شرح أبي الفضل البطليوسي القاسم بن علي المشهور بالصفار المتوفى بعد سنة 630هـ ويقال أنه أحسن شروحه، ردَّ فيه كثيرا على الشلوبين بأقبح ردّ.

17 – شرح أبي علي بن محمد الشلوبيني المتوفى سنة 645 هـ مع تعليق له عليه أيضا.

18 – شرح أبي العباس أحمد بن محمد الاشبيلي المتوفى سنة 651هـ.

19 – شرح أبي بكر بن يحيى الجذامي المالقي المتوفى سنة 657هـ.

20 – شرح أبي الحسن علي الاشبيلي المعروف بابن الضائع النحوي المتوفى سنة 680هـ، جمع فيه بين شرح السيرافي وشرح ابن خروف باختصار حسن.

21 – شرح أبي الحسين عبيد الله بن أحمد بن أبي الربيع العثماني الاشبيلي الأموي المتوفى سنة 688هـ.

22 – شرح أبي العباس أحمد بن محمد العنابي المتوفى سنة 776هـ.

23 – شرح أبي بكر محمد بن علي المراغي.

24 – شرح أبي إسحاق إبراهيم بن سفيان بن أبي بكر بن عبد الرحمـــن ابـــن زيـــاد ابن أبـــيه[2]،هذه شروح كتاب سيبويه نفسه، وقد ألفت كثير من الشروح على شواهد الكتاب وأبياته أشهرها:

1 – شرح أبي العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرّد المتوفى سنة 285هـ.

2 – شرح أبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجّاج النّحوي المتوفى سنة 310هـ.

3 – شرح أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس النّحوي المتوفى سنة 338هـ.

4 – شرح أبياته لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الاسكافي المتوفى سنة 421 هـ.

5 – شرح الأعلم الشنتمري يوسف بن سليمان، الموسوم بـــ "تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب"، ألّفه سنة 457 هـ – 1064م منه نسخة محفوظة في

---

[1] - المرجع السابق، ص77.

2- ينظر: الفهرست لابن النديم، ص 86-93 وكشف الظنون المجلد الثاني، ص1427، وبغية الوعاة، ص217، و تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ج3 ص 136، وسيبويه إمام النحاة، ص 188.

(مكتبة الاللي) برقم 2256، ونسخة أخرى مخطوطة سنة 571 ه في (مكتبة عاشر أفندي) وقد طبع هذا الكتاب على هامش طبعة بولاق لكتاب سيبويه.

6 – شرح أبياته لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري المتوفى سنة 616 ه، وله كتاب باسم: "لباب الكتاب".

7 – شرح أبياته لمحمد بن علي الشلوبين الصغير المتوفى في حدود سنة 660 ه.

8 – شرح أبياته وأبيات المفصَّل لعفيف الدين ربيع بن محمد بن منصور الكوفي (في حدود سنة 682 ه - 1283م)[1].

وهناك كتب تتعلق بكتاب سيبويه منها: "المدخل إلى سيبويه- والرّد على سيبويه- والزيادة المنتزعة من سيبويه – وكتاب معنى كتاب سيبويه لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد- وكتاب نكت كتاب سيبويه – وكتاب أغراض كتاب سيبويه – وكتاب المسائل المفردة من كتاب سيبويه لأبي الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله النّحوي المتوفى سنة 276 ه [2]- وكتاب الاستدراك على سيبويه في أبنية الكتاب لأبي بكر محمد بن حسن الزبيدي المتوفى سنة 380 ه وهو مطبوع في روما بعناية المستشرق جويـــدي شرح (نكته) إبراهيم بن سفيان المتوفى سنة 249 ه وفسَّر (عيونه) هارون بن موسى القرطبي المتوفى سنة 708هـــ – وشرح مشكلة محمد بن علي بن الفخار الجذامي المالقي المتوفى سنة 723هـــ"[3].

فهذه الكتب الكثيرة تدّل دلالة واضحة على أهمية كتاب سيبويه، وأثره العظيم في الدراسات اللّغوية والنّحوية والصرفية، فضمنه صاحبه كل مباحث علوم اللغة التي صاحبها زخمٌ هائل من المسميات والمصطلحات اللغوية، التي برع وتفنن في توظيفها سيبويه، أمّا مصطلحات الدّراسة الصّوتية عند صاحب الكتاب و التي هي معرض حديثي في الفصل الثاني التي حدّدها كما شرحها سيبويه في باب الإدغام من الكتاب حيث قسمتها بين "الفونيتيك والفونولوجيا"، أمّا "الفونيتيك" فبدأته بذكر مسميات أعضاء النطق ومصطلحات مخارج وصفات الأصوات عنده، أمّا

---

[1] – التهناوي، كشف الظنون المجلد الثاني ص 1427 – 1428، وينظر: فهرست ابن النديم ص 85، وبغية الوعاة ص 247، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ج2 ص 137، وسيبويه إمام النحاة ص 188.

[2] – ابن النديم، الفهرست: ص 88، 94 – 95.

[3] – ينظر: كشف الظنون المجلد الثاني، ص 1427 – 1428، وسيبويه إمام النحاة ص 188.

"الفونولوجيا" فتطرقت لها من خلال الحديث عن المصطلحات التي استعملها سيبويه للدلالة عن الظواهر الصّوتية نحو: النبر – التنغيم – المماثلة – المخالفة – الإمالة....وغيرها من المصطلحات كما سنرى.

الفصل الثاني

المصطلح الصّوتي عند سيبويه

المبحث الأول: المصطلحات الدّالة على أعضاء جهاز النطق.

المبحث الثاني: المصطلحات الدّالة على مخارج الأصوات وصفاتها.

المبحث الثالث: مصطلحات الظّواهر الصّوتية عند سيبويه.

إنّ الحديث عن المصطلح الصّوتي عند سيبويه – كيف نشأ وكيف تطور – يدعو بالضرورة إلى الحديث عن الجهود الصّوتية التي سبقت عصره بحيث يجب الإشارة إليها لأنها كانت بمثابة النّواة الأولى التي أسست للدرس الصوتي العربي، خاصة جهود الخليل الذي كان سبّاقاً لتأصيل العديد من المصطلحات الصوتية خاصة في مؤلفه معجم العين والبحث الصّوتي الذي أورده في مقدمته، بعدها تبلور الفكر اللّغوي والصّوتي خاصّة مع سيبويه مما أدى إلى إنتاج وتوليد مصطلحات صوتية اعتمدها في كتابه في باب الإدغام فسيبويه أحدث تطورا في مناهج دراسة اللغة ووصفها، كان من نتاجاته إفراز العديد من المصطلحات اللّغوية الصّوتية العربية الأصيلة بطرق علمية وموضوعية هذا ما سنتطرق إليه في هذا الموضع حيث قسمت هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي: مصطلحات جهاز النّطق – مصطلحات المخارج والصفات الصوتية – ضبط مصطلحات الظواهر الصوتية.

المبحـــث الأول: مصطلحات أعضاء جهـــاز النطـــق عنـــد سيبويه:

عرف العرب القدامى أكثر أعضاء النطق هذه وأطلقوا عليها أسماء ذات دقة كافية بيد أن العرب القدامى لم يكونوا يعرفون بعض تفصيلات هذا الجهاز الذي ركّبه الله تعالى بنظام دقيق، فقد غفلوا عن بعض أجزائه في إصدار الأصوات، والحنجرة التي تعد غرفة مجهزة بالأدوات اللاّزمة لإصدار الصوت وتعد المصدر الرئيسي له، بحيث لم يحدد القدماء ما بداخلها من الأوتار الصوتية ودورها في إنتاج الأصوات، بحيث لم يورد لنا الخليل أو سيبويه أو المبرد،[1] أو ابن جني أو ابن سينا ولا من تبعهم تعريفا أو مصطلحاً للجهاز الصوتي، كلا متكاملا، ولم يهتموا بالجهاز الصوتي من حيث هو جهاز له أهمية في العملية الصّوتية، بل جاء الحديث عن جهاز النطق أثناء دراستهم للمخارج أو عند دراسة صفات الحروف، ولذلك كان الحديث عن هذا الجهاز عضواً عضواً، كل واحد مستقل عن الآخر، وكأن تلك الأعضاء مستقلة تماماً عن بعضها البعض، بحيث كانت تطفو على تلك الدراسة الملاحظة السطحية، ولأئمة اللغة الأقدمين عذرهم في ذلك بلا ريب حيث يقول

[1] – جان كانتينيو، دروس في علم أصوات العربية، ترجمة صالح القرمادي، تونس، 1966، ص 18.

حامد هلال بهذا الشأن: "...لم يكن عندهم علم التشريح الذي يوقفهم على حقيقة هذا الجهاز وتحليل أجزائه وخواصه الوظيفية"[1].

وبعد تقدم علم التشريح وقف اللّغويون على الكثير من أسرار الجهاز الصوتي ومكوناته الدقيقة هذا ما سنراه عندما نتطرق للجهاز الصوتي عند المحدثين.

إنّ حديث سيبويه عن أعضاء النطق كان من خلال حديثه عن مخارج الحروف أيضا أسوة بأستاذه الخليل، لكنه أضاف تقسيما جديدا لأعضاء النطق، ومسميات ومصطلحات جديدة خلافا لما فعله أستاذه الفراهيدي هذا ما سأوضحه فيما يأتي:

1-الحلـــق:

لقد امتاز هذا المصطلح بعدم الدقة والشمولية، فقد قصد به سيبويه منطقة أوسع من الفم، إذ قسمه إلى ثلاثة أقسام وهي:

_ أقصى الحلق ومنه مخرج (الهمزة، الهاء، الألف)[2] والمقصود به الحنجرة عند المحدثين

_ وسط الحلق ومنه مخرج (العين، والحاء)[3] المقصود به اللهاة عند المحدثين.

_ أدنى الحلق ومنه مخرج (الغين، والخاء).

ويترتب على هذا التقسيم أنه جعل للهمزة والألف مخرجاً في حين أنّ الخليل جعلهما هوائيين لا مخرج لهما.

2-اللّســـان:

وقسّمه أيضا إلى ثلاثة أقسام وهي أقصى اللّسان وأوسطه وطرفه حيث يقول سيبويه في هذا الشأن: "ومن أقصى اللّسان وما فوق من الحنك الأعلى مخرج القاف ومن أسفل من موضع القاف من اللّسان قليلا ومما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف، ومن وسط اللّسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء ومن بين أول حافة اللّسان وما يليها من الأضراس مخرج الضّاد، ومن حافة اللّسان من أدناها إلى منتهى طرف اللّسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك

[1] – عبد الغفار حامد هلال، أصوات اللغة العربية، مكتبة وهبة، القاهرة، ط3، 1996م، ص 38.

[2] – سيبويه، الكتاب، ج 4، ص 433.

[3] – المصدر نفسه، ج 4، ص 433.

الأعلى وما فويق الثنايا مخرج النون، ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللّسان قليلا لانحرافه إلى اللام مخرج الرّاء..."[1].

يظهر لنا من خلال حديث سيبويه عن اللّسان أنه ذكر مصطلحات أخرى لأعضاء النطق دون أن يعرّفها وهي (الحنك - ووسط الحنك - والحنك الأعلى) إضافة إلى تقسيمه للّسان إلى: أقصى اللّسان — أسفل اللّسان — وسط اللّسان — حافة اللّسان — منتهى طرف اللّسان — ظهر اللّسان — طرف اللّسان[2].

3-الأسنـــان:

فقد تحدّث عنها سيبويه من خلال حديثه عن مخارج الحروف بحيث يقول في هذا الشأن: "ومما بين طرف اللّسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والدال والتاء، ومما بين طرف اللّسان وفويق الثنايا مخرج الزاي والســـين والصّاد، وممّا بين طرف اللّسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والذّال والثّاء"[3]، والملاحظ أنّ سيبويه قد عدّ الأسنان عضواً يشترك في العملية الصّوتية وقسمها إلى: أصول الثّنايا — فويق الثنايا — أطراف الثنايا — الأضراس فسماها بالأصوات الأسنانية، وهي الأصوات التي تُسهم في إصدارها الأسنان فوصفت بعدّة مصطلحات ومسميات أهمها مصطلح (الأصوات النّطعية) - مصطلح (الأصوات الصّفيرية) - مصطلح (الأصوات اللّثوية).

4-الشفـــة: فقسمها سيبويه إلى قسمين هما:

أ- باطن الشفة السفلى.

ب - الشـــــفتان.

فيقول في هذا الشأن: "ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء ومما بين الشفتين مخرج الباء، والميم والواو"[4]. فقد تحدث سيبويه عن الشفة كعضو نطق من خلال حديثه عن مخارج حروف العربية، فأخذت مصطلحان، الأول هو باطن الشفة السفلى وهو مخرج للفاء، أمّا الثاني فهو مصطلح "الشفتان"، فقد عدّه مخرجا للباء والميم والواو.

---

[1] - المصدر السابق، ج 4 ص 433.

[2] - المصدر نفسه، ج 4 ص 433.

[3] - المصدر نفسه، ج 4 ص 433.

[4] - المصدر نفسه،ج 4، ص 433.

5–الخيشـــوم:

أشار سيبويه إلى "الخيشوم" الذي يقابل الفراغ الأنفي عند المحدثين فيقول أبـــو بشر فيه : "ومن الخياشيم مخرج النّون الخفيفة"[1]. فمصطلح الخيشوم هو مصطلح أصيل يمتاز بالدّقة العلمية حيث نجده يقابل مصطلح الفراغ الأنفي (La fosse nasale)[2] عند المحدثين.

عرف علماء العرب الكثير من أعضاء جهاز النطق وميّزوا دور كل منها في العملية الكلامية، وقد عزوا كل صوت إلى مخرجه، وما أصدق قول المستشرق الفرنسي جان كانتينو: "وكان العرب يعرفون أكثر هذه الأعضاء، ويطلقون عليها أسماء ذات دقة كافية"[3].

حيث نجد أن الخليل في مقدمة معجمه العين قد وظّف عدّة مصطلحات لغوية للدّلالة على أعضاء جهاز النطق مثل الحلق واللّهاة ونطع الغار، واللّسان وأسلته (طرفه) وعكدته (أصله)، وشجر الفم (مفرجه)، واللثة، والشفة وغيرها، كلها مسميات ومصطلحات صوتية أصلية استخدمها العرب في المرحلة الجنينية لعلم الأصوات العربية.

ونلفي سيبويه من خلال الكتاب مثل ما ذكرنا سابقا أنه تطرق إلى أعضاء جهاز النطق من خلال حديثه عن مخارج الحروف.

كما عرّف أبو العباس المبرد (285هـــ) في كتابه "المقتضب" الحلق ومخارجه الثلاثة حيث استعمل مصطلحا جديدا وهو الشدق ويعني به الفك، وذكر أيضا اللسان وأقسامه والأسنان وقسمها إلى الثنايا العليا وأصول الثنايا والرباعيات إضافة إلى الخيشوم[4].

وردد ابن دريد (321هـــ) في مقدمة "جمهرته" وابن جني (390هـــ) في "سر صناعة الإعراب" مسميات سيبويه للأعضاء النطق مما يدل على هيمنة منهجية ومصطلحات سيبويه على من عاصره وتبعه، إلاّ أننا نلتمس جديدا عند "ابن جنيّ" في كتابه الذي أشرنا إليه قد شبه الحلق بالناي وهي إشارة ذكية تدلّ على قوة الملاحظة وصحّة الفهم لاكتناه عمل جهاز النطق[5].

---

[1] – المصدر السابق، ج 4، ص 434.

[2] – رشاد حمزاوي، المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، الدار التونسية للنشر، 1987، تونس، ص46.

[3] – جان كانتينو، دروس في علم أصوات العربية، ص 18.

[4] – المبرد، المقتضب، ت عبد الخالق عظيمة، القاهرة 1385هـــ – 1965، ج 1، ص 192.

[5] – ابن جني، سر صناعة الإعراب، سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا وآخرون، مطبعة الباجي الحلبي، 1954، القاهرة، ج 1، ص 9.

فقد أصبحت مصطلحات سيبويه في مجال علم الأصوات و التي وظفها في مؤلفه الكتاب حقائق علمية في تلك المرحلة من تاريخ الدّرس اللّساني عند العرب، هذا ما يؤكده جل العلماء التابعين وما ذكروه في مؤلفاتهم مثل مكي ابن أبي طالب (437هـــ) في "الرعاية" والرضي الإستربادي (684هـــ) في "شرح الشافية"، وابن الجزري (833هـــ) في "النشر في القراءات العشر"، التي هي إعادة واجترار لما أتى به سيبويه من مسميات ومصطلحات في علم العربية خاصة الصوتية منها[1].

وكذلك شرّاح "الكتاب" أمثـــال أبي سعيـــد السيـــرافي (ت 368هـــ) والـــرمّاني (ت 334هـــ) كانوا يكتفون في شرحهم بذكر ألفاظ سيبويه في عباراته ومصطلحاته كما هـــي[2].

إلاّ أننّا نتبين الكثير من الجديد عند" ابن سينا" (428هـــ) وليس في هذا غرابة فقد كان طبيبا له مؤلفات أثنى عليها القدماء شاهدة على براعته وفيض علمه، ومن أهم مؤلفاته "القانون في الطب" الذي شرح فيه الحنجرة والغضاريف المؤلفة لها وأيضا كتابه "رسالة أسباب حدوث الحروف"[3].

فإذا أضفنا كل هذه المعارف إلى ما تقدم ذكره منها، فإن من نافلة القول بيان أن علماء العربية عرفوا معظم أجهزة النطق، وإذا كان الرعيل الأول قد أشاروا إلى ما بان من أعضاء النطق فحسب، فإن التابعين كابن سينا قد أتموا ذاك النّقص بالإشارة إلى "إخوان الصّفا" في القرن الرّابع قد عرفوا دور الرئتين في إصدار الأصوات أثناء العلمية الكلامية[4].

وبهذا نكون قد ألممنا بجميع أعضاء الجهاز النطق لدى القدماء، متأكدين أنّ سيبويه قد عرف معظم أعضاء جهاز النطق، وأنها لعبت دوراً أساسياً في تحديد المفاهيم والمسمّيات والمصطلحات للمباحث الصّوتية المختلفة مثل المخارج، الصفات...الخ.

قد عنى القدماء بدراسة الأصوات، ووصف مخارجها وصفاتها بما يتفق كثيراً مع نظريات علم الأصوات المعتمد على التجارب وآلات التسجيل الصّوتي في عصرنا الحاضر، وعلماؤنا القدامى على الرغم من عدم توافر تلك الأشياء لديهم، استطاعوا بإرهاف حسهم وخبرتهم الأصلية

---

[1] – ينظر: خليل إبراهيم العطية، في البحث الصوتي عند العرب، في البحث الصوتي عند العرب، منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد 1983، ص 23.

[2] – خليل إبراهيم العطية، في البحث الصوتي عند العرب، ص 23.

[3] – المرجع نفسه، ص 23.

[4] – المرجع نفسه، ص 24.

ومنطقهم المستقيم أن يكشفوا عن قوانين تلك الأصوات ويبرهنوا عليها بما بهر العلماء المحدثين وأثبت نبوغ وتفوق المتقدمين.

إنّ منهج علمائنا القدامى في دراستهم للأصوات العربية لا يضاهيها في العمق والدقة والاستقصاء جميع الدراسات التي يقوم بها اللغويون الآن بما يسمونه بـــ (علم الأصوات اللّغوية) ولذلك كانوا أول الروّاد لعلم الأصوات اللغوية وعلى كثير من ملاحظتهم بنيت المباحث الصّوتية في مخارج الحروف وصفاتها[1]، وتقسيم القدامى لمخارج الحروف وصفاتها مستمد من طبيعة العربية ومنهجها الأصيل، وعلى أساسه يمكن إدراك الأسرار اللّغوية في أخصّ مميزاتها، إذ على هذا الأساس المنهجي تفهم أسرار الاشتقاق الكبير وملابساته وظروفه اللّغوية وكذلك القيمة التعبيرية للحرف ومناسبته للأحداث المعبر به عنها، بما جعل للعربية مترلة سامية في الربط بين الألفاظ ودلالاتها[2] والمنحى الذي نحا عليه القدامى يكشف تلك الأسرار ويبرزها للعيان، ونحن بصدد الحديث عن مخارج الأصوات لذا يجدر بنا أن نشير إلى المصطلحات والمسميات التي استعملوها في ذلك.

المبحـــث الثاني: المصطلحات الدّالة على مخارج الأصوات وصفاتها:

أ – المصطلحات الدّالة على مخارج الحروف:

ينبع أقدم تصنيف للأصوات اللغوية عند اللغويين العرب من بحث قضية المخارج والمقصود بمصطلح (المخرج) في الدراسة الصوتية تلك النقطة التي يحدث فيها اعتراض لمجرى الهواء في أثناء محاولة الخروج وهي النقطة التي يصدر الصوت فيها، وعلى وفقها نصنف الأصوات اللغوية في الجهاز النطقي لدى الإنسان[3].

وعُرف عن بعض الدراسيين العرب الأقدمين باسم "المجرى" أو "المحبس"، أما عند علماء الأصوات الغربيين فيطلق عليه موضع النطق (Point d'articulation)، ويعد مصطلح "المخرج" أكثر المصطلحات شيوعا واستعمالا في التراث اللغوي العربي وصفا لنقطة النطق، ويرجع

---

[1] – تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، المغرب، 1986، ص 64.

[2] – ينظر :عبد الغفار حامد هلال، أصوات اللغة العربية، ص 122.

[3] – نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، الإسكندرية، 2000، ص 103.

اصطلاح المخرج إلى الخليل بن أحمد في مقدمته لكتاب "العـــين" وقد أفاد منه سيبويه بعد ذلك، وأصبح هذا المصطلح متداولا عند المؤلفين العرب بعد ذلك.

ولم يكن مصطلح "المخرج" وحده عند الخليل لوصف نقطة النطق، فقد أفرد الخليل عدة مصطلحات لذلك وهي: الحيز (والجمع أحياز)، والمبدأ (والجمع مبادئ) والمدرجة (والجمع مدارج)، إذ يقول: "في العربية تسعة وعشرون حرفا صحاحا لها أحياز ومخارج وأربعة هـــوائية..."[1].

فأمّا الهمزة فسميت حرفا هوائيا لأنها تخرج من الجوف فلا تقع في مدرجة من مدارج اللّسان ولا من مدارج الحلق ولا من مدارج اللّهاة، إنّما هي هاوية في الهواء فلم يكن لها حيز ينسب إليها إلا الجوف، فيقول أيضا: "فالعين، والحاء، والهاء والغين حلقية لأن مبدأها من الحلق، والقاف والكاف لهويتان لأن مبدأهما من اللّهاة..."[2]، ويتضح لنا من هذا النص أن الخليل استعمل مصطلح "أحياز، مخارج، ومدارج، ومبدأ"، للدلالة على موضع صدور الصوت وخروجه، ولم يميز الواحد عن الآخر، ومن أكثر هذه المصطلحات عنده شيوعا مصطلح "الحيز".

- "الصاد والسين والزاي في حيز واحد".
- "الضاد والدال والتاء في حيز واحد".
- "الظاء والذال والثاء في حيز واحد"[3].

إذ يظهر من هذا أن كلمة "حيز" كانت تعني عند الخليل النقطة التي يصدر فيها الصّوت، فقد أثبت البحث أنّ (الصاد والسين والزاي) تكوّن من هذا الجانب مجموعة الأصوات المعروفة باسم "أصوات الصفير"، (والطاء والدال والتاء) تكوّن مجموعة الأصوات المعروفة باسم "الأصوات الأسنانية"، (والظاء والذال والثاء) تكوّن مجموعة "الأصوات البين أسنانية"...الخ.

أمّا مصطلح "المبدأ" والجمع مبادئ فقد ورد عند الخليل أيضا حيث يقول: "الظاء والذال والثاء لثوية لأن مبدأها من اللثة"[4]، وهكذا اتضح أن مصطلح "مبدأ" مرادف عند الخليل لمصطلح "حيز"

---

[1] – الخليل، العين، تحقيق عبد الله الدرويش، مطبعة العاني، بغداد، 1976.ج1، ص 64.

[2] – المصدر نفسه، ج1، ص 64.

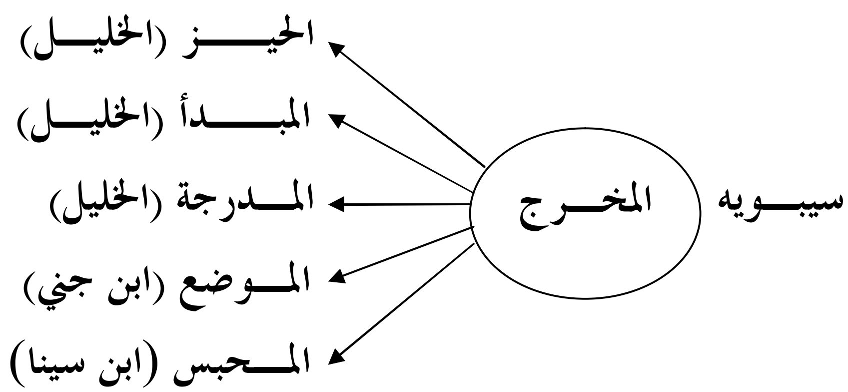
[3] – المصدر نفسه، ج1، ص 64.

[4] – المصدر نفسه، ج1، ص 64.

وذكر الخليل أيضا أن (الفاء والباء والميم) شفوية لأن مبدأها من الشفة[1]، والمقصود هنا بمصطلح المبدأ كون هذه الأصوات تصدر عن الشفتين، فهذه المجموعة تكوّن الأصوات الشفهية.

أمّا سيبويه فقد عرف هذه المصطلحات، واختار مصطلح "المخرج" والجمع مخارج وفضّله على كل المصطلحات الأخرى، وتحولت بذلك كلمة "مخرج" إلى مصطلح شائع الاستخدام عند سيبويه وعند من جاء من النّحويين وارتضاه البحث الصّوتي الحديث ولكن مصطلح "حيز" لم يرد عند سيبويه إلاّ على نحو نادر، وبذلك كان دوره في بحث قضية المخارج مستأنساً بجهود "الخليل ابن أحمد" وله بهذا ضل في اختيار مصطلح "المخرج" وطرح باقي المصطلحات المرادفة له.

فقد سار على درب سيبويه كل اللّغويين الذين جاءوا بعده واستعملوا مصطلح "مخرج" في أغلب الأحيان و لم يجدد لا سيبويه ولا من جاء بعده من اللّغويين هذا المصطلح، وبذلك لم يكن اختيار هذا المصطلح أي "المخرج" على أساس علمي، بل على حســـب التقليد أو حسب المعنى الدلالي لكلمة مخرج في أحسن الأحوال حيث نافست هذا المصطلح عدّة مصطلحات أخرى من أبرزها مصطلح "المجرى" ومصطلح "الموضع" لكنها أسقطت وشاع مصطلح "المخرج" كما هو موضح في الشكل الآتي:



صنّف سيبويه الأصوات العربية في ستة عشر مخرجا، حيث يقول: "ولحروف العربية ستة عشر مخرجا:

فللحلق منها ثلاثة، فأقصاها مخرجاً، الهمزة والهاء والألف..."[2].

---

[1] – المصدر السابق، ج1، ص 64.

[2] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص 433.

فوصف مخارج الحلق بعبارات موجزة، وقسم مخارج الحلق إلى أقصى الحلق، ووسط الحلق وأدنى الحلق، أمّا باقي المخارج فقد وصفها بعبارات طويلة حاولت تحديد النقطة التي يتم فيها النطق من جانبين اثنين، هما اللّسان والحنك الأعلى فمثلا في وصف نطق "القاف" ذكر سيبويه أنّ مخارجها أقصى اللّسان وما فوق من الحنك الأعلى، حيث يقول: "ومن أقصى اللّسان وما فوق الحنك الأعلى مخرج القاف..."[1].

وبذلك تضمن هذا التّحديد وصفا أكثر تفصيلا من الدّرس الحديث عند علماء الأصوات فهم يحددون المخرج بوصف أساسي واحد ودقيق، وكأنهم يجعلون الصّفة الأخرى أو باقي الصّفات تابعة[2] ومعنى هذا أن الأصوات التي تنطلق من اللّسان من الجانب والحنك الأعلى واللّهاة من جانب يمكن أن توصف نسبة إلى أقصى اللّســـان وهذا هو العرف السّائد عند اللّغويين الغربيين خاصّة الأمريكيين، ويمكن أن توصف باعتبار المنطقة العلوية المقابلة فيقال هذا الصوت (UVULAR) نسبة إلى (UVULA) وهي اللّهاة أو حنكي (Post palatal) نسبة إلى المنطقة الأخيرة في الحنك الأعلى، ولكن سيبويه كان يصف المخرج من الجانبين معاً فيصف المخرج باعتبار اللّسان والحنك الأعلى معاً[3].

إذ يمكننا إيضاح قضية الوصف المزدوج عند سيبويه بمقارنة وصفه لمخرج (الطاء والدال، والتاء) بوصف المخرج نفسه عند علماء الأصوات المحدثين، لقد وصف سيبويه مخرج "الطاء والدال، والتاء" على النّحو التالي حيث يقول: "ومما بين طرف اللّسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والدال، والتاء"[4].

وهنا نجد العنصرين، اللّسان وهو عضو متحرك وأصول الثنايا أي أصول الأسنان الأمامية ويوصف هذا المخرج عند الكثير من اللغويين الأمريكيين بمصطلح (Apical) نسبة إلى (Apex) طرف اللّسان، ويصفه لغويون أوروبيون بمصطلح (Dental) نسبة إلى (Dents) أي الأسنان، وهكذا نجد أنّ سيبويه يعتمد في وصف المخرج على صفتين معـــــــاً[5].

---

1 – المصدر السابق، ج 4، ص433.

2 – محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء للطباعة والنشر، طبعة منقحة، القـــاهرة، 1998، ص 49.

3 – المرجع نفسه، ص 49.

4 – سيبويه، الكتاب، ج4 ، ص 433.

5 – فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص 49.

ويتفق وصف سيبويه مع الوصف الحديث اتفاقاً كاملا في بعض المخارج فقد وصف سيبويه مخرج (الفاء) على النّحو التالي: "من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا"[1] ويوصف هذا المخرج في البحث الحديث بأنه شفوي أسناني (Labiodentale) والمقصود بأنه شفوي اشتراك الشفة السفلى في النطق والمقصود بكونه أسنانياً اشتراك الأسنان العليا في نطقه.

وفي هذا المجال نشير إلى ابن جني حين يبدأ كلامه عن المخارج وعددها دون تحديد المصطلح "مخرج" أو تعريفه على نحو ما فعل سيبويه، فهو يبدأ الكلام عن المخارج وعددها مباشرة فيقول: "اعلم أن مخارج هذا الحروف ستة عشر ..."[2]، ثم يشرع في وصف هذه المخارج مثلما فعل صاحب الكتاب ويثني على هذا الأخير ويشكره على التقسيم الذي أتى به أثناء تقسيمه للمخارج ثم يؤخذ على كل من خالفه مثل "الأخفش" الذي ذهب إلى الهاء مع الألف لا قبلها ولا بعدها ثم يقدم ابن جني ترتيبه للمخارج، حيث استعمل مصطلح "المخرج" مقابل مصطلح "المقطع" عنده حيث يقول: "اعلم أن الصوت عرض يخرج مع النّفس مستطيلا متصلا حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفا، وتختلف أجراس الحروف باختلاف مقاطعها..."[3].

وواضح من خلال تعريف "ابن جني" لمخرج الصّوت أنه نهج منهج اللّغويين القدامى في تعريف مخرج الأصوات، إذ جاءت تعريفاتهم في كثير من الأحيان غير واضحة، فهم يرون مثلا أنّ الأصوات تنشأ من أقصى الحلق، ويسمون ذلك المكان "المقطع" ثم يتحدد الأصوات عن طريق حصره في مكان ما من الفم، ويسمون ذلك المكان "المعتمد"،حيث يقول "ابن درستويه" في هذا الشأن : "وليست الألف من الحروف الحلقية، ولا لها معتمدٌ في الحلق ولا غيره، لأنها من الحروف الهاوية في الجوف وإنما مقطعها في أقصى الحلق، والحروف كلها مقطعها هناك لأنّ الصّوت إنما يخرج من الحلق، ثم يحصره المعتمد فيصير حرفا"[4].

[1] – سيبويه، الكتاب، ج 4، ص 433.
[2] – ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج 1، ص 52.
[3] – المصدر نفسه، ص 08.
[4] –ابن درستويه، تصحيح الفصيح، تحقيق: عبد الله جبور، بغداد،1975، ج 1، ص 108.

وقد أدّى اختلاف أئمة اللّغة في الاصطلاح والتسمية لمدلول "المخرج" إلى الاختــلاف في عـــدد المخارج فهـــي عند الخليل كما ذكرنا ثمانية، وعنـــد "الفـــرّاء" (ت 207هـــ) و"قطـــرب"(ت 206هـــ)،و"أبي عمر الجرمي" (ت 225هـــ)، و"ابن دريد" (ت 321هـــ) و"ابن كيسان" (299هـــ) أربعة عشر مخرجاً، أمّا "سيبويه" ومن تلاه فعدّوها ستة عشر مخرجاً وقد أوجز "الجرمي" رأي من ذهب إلى عدّها أربعة عشر بالقول: "للحروف أربعة عشر مخرجاً وذلك أنه جعل اللام والنون والراء من مخرج واحد، وجعل لها سيبويه ومن تابعه ثلاثة مخارج متقاربة"[1].

وذكر "ابن الجزري" الاختلاف في عدد المخارج فجعلها عند المحققين وسمى طائفة منهم، مكي بن أبي طالب، الهزلي، سبعة عشر وذكر أنه الصحيح المختار[2] وهي كما ذكرها سيبويه يضاف إليها مخرج الغنّة، فهذا الخلاف بين اللّغويين القدماء وعلماء القراءات حجة قاطعة على أنّ النتائج التي بلغوها تقتضي إحاطتهم بأعضاء النطق وكيفية حدوث الصّوت ودقّة تعيين كل مخرج[3].

هذه هي مصطلحات مخارج الأصوات العربية كما سماها سيبويه وكيفية نطقها، وكما ذكرت في كتب التراث العربي ، والآن نودّ أن نخلص من هذا الحديث عن المصطلحات المستعملة، والمهملة منها، ونوضّح ترتيب الأصوات العربية ومخارجها عند سيبويه من خلال حديثه عن الأصوات في باب الإدغام من الكتاب حيث يقول في هذا الموضع: "ولحروف العربية ستة عشر مخرجا:

فللحلق منها ثلاثة فأقصاها مخرجا: الهمزة والهاء والألف، من أوسط الحلق مخرج العين والحاء، وأدناها مخرجاً من الفم الغين والخاء، ومن أقصى اللّسان وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف، ومن أسفل موضع القاف من اللّسان قليلا ومما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف، ومن وسط اللّسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء، ومن بين أول حافة اللّسان وما يليها من الأضراس مخرج الضّاد، ومن حافة اللّسان من أدناها إلى منتهى طرف اللّسان وبين ما

---

[1] – خليل إبراهيم العطية، في البحث الصوتي عند العرب، ص 25.

[2] – ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تصحيح محمد الضباع، بيروت، ج 1، ص 198.

[3] – ينظر: خليل إبراهيم العطية،في البحث الصوتي عند العرب، ص 25.

يليها من الحنك الأعلى وما فويق الثنايا مخرج النون، ومن مخرج النّون غير أنه أدخل في ظهر اللّسان قليلا لانحرافه إلى اللام مخرج الرّاء، ومما بين طرف اللّسان وأصول الثنايا مخرج الطّاء والدّال والتّاء، ومما بين طرف اللّسان وفويق الثنايا مخرج الزّاي والسّين والصّاد، مما بين طرف اللّسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والذال والثاء، ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء، ومما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو، ومن الخياشيم مخرج النّون الخفيـــفة"[1].

فالمصطلحات التي وظّفها سيبويه للدّلالة على مخارج الحروف بحسب ترتيبها في النّص السابق هي كالآتي:

1_ الحلق.

2_ أقصى الحلق: الهمزة والهاء والألف.

3_ وسط الحلق: العين والحاء.

4_ أدنى الحلق: الغين والخاء.

5_ اللّسان.

6_ أقصى اللّسان ما فوقه من الحنك الأعلى: الكاف.

7_ أسفل اللّسان: الكاف.

8_ وسط اللّسان: الجيم والشين والياء.

10_ أول حافة اللّسان وما يليه من الأضراس: الضاد.

11_ منتهى طرف اللّسان وما يليها من الحنك الأعلى وما فويق الثنايا: النون.

12_ ظهر اللّسان: اللام والراء.

13_ طرف اللّسان وأصول الثنايا: الطاء والدال والتاء.

14_ طرف اللّسان وفويق الثنايا: الزاي والسين والصاد.

15_ طرف اللّسان وأطراف الثنايا: الظاء والذال والثاء.

16_ باطن الشفة السفلى: الفاء.

[1] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص 433 – 435.

17_ بين الشفتين: الباء والميم والواو.

18_ الخيشوم: النون الخفيفة[1].

فنلاحظ من خلال هذا الترتيب أن سيبويه قد قسّم مخارج الحروف العربية على خمس مناطق في جهاز النطق عند الإنسان وهي:

1 – الحلق.

2 – اللّسان.

3 – الأسنان.

4 – الشفة.

5 – الخيشوم.[2]

إنّ مجال الاتفاق بين ما قدمه الأقدمون وما هو واقع اليوم أوسع من مجال الاختلاف خاصّة في مجال تحديد المسمّيات والمصطلحات لهذه المدلولات الجديدة والعلم الجديد لدى العرب (علم الأصوات)، وعلى الرغم من أن كثيرا من نقاط الاختلاف يمكن أن نغضّ النّظر عنها وأن نهملها وذلك لشدّة التقارب والتداخل بين مخارج النطق، فليس في الواقع أنّ هناك حدود فاصلة فصلا تاماً بين بعض المخارج، ومن ثمّ فإنه من الجائز أن ننسب مجموعة من الأصوات إلى مخرج معين وينسبها باحث آخر إلى مخرج آخر قريـــب منـــه أو متصل به ومتداخل معه، إذ يجد المتأمل بأن هناك بعض أوجه الخلاف والاتفاق بين معطيات الأقدمين (سيبويه) والمحدثين التي نحاول أن نوضحها في النقاط التـــالية:

لقد خالف سيبويه الخليل بجعله "الهمزة" أول الأصوات العربية وتبعه ابن جني، و هذا حكم دقيق قياساً إلى ما توصل إليه الدّرس اللّغوي الحديث، مع فارق واحد هو أن القدماء قد جعلوا مخرج الهمزة من أقصى الحلق ومخرجها عند المحدثين من (الحنجرة)، إذ الحنجرة أسبق من الحلق، وما يعلّل رأيهم أنهم أطلقوا الحلق على منطقة واسعة تشمل الحنجرة وغيرها، وتكون الحنجرة

---

[1] – ينظر: المصدر السابق، ج 4، ص 433 – 434.

[2] – محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص 49.

حينئذ هي المقصودة بمصطلح (أقصى الحلق) على الرغم أن أئمة اللّغة الأقدمين لم يشيروا إلى الحنجرة في كلامهم، و لم يعدّوها من مخارج الأصّوات العربية.

جعل سيبويه "الألف" من ذوات المخارج، ومخرجها "أقصى الحلق" و لم ينسبها المحدثون إلى مخرج معين بوصفها حرف مدّ، يمثل في اللغة العربية وفي كل مواضعه حركة هي "الفتحة الطويلة"، وما نطقها إلاّ نتيجة لهيئة حجرة الرّنين لا إقفال ولا تضييق في مخرج بعينه شأنها في ذلك شأن العلل والحركات.

حيث يذهب بعض المحدثين إلى عدّ الألف حركة في كل مواضعه كالياء والواو وقد ذُكر في أبجدية المحدثين وهذا الاعتراض مردود لأن للياء والواو جانبين: الأول كونهما حركتين طويلتين أيضا هما "الضّمة والكسرة"، والثاني كونهما من الأصّوات الصّائتة وهما مذكوران في أبجدية سيبويه بهذا الوصف الأخير بدليل وضع "الياء والجيم والشين" في مخرج واحد وهذا ما لا يمكن عمله بالنسبة للياء الممدودة أي (الكسرة الطويلة)[1].

وإذا كان حكم سيبويه على الهمزة بأنها أول الحروف مخرجاً حكماً سليماً بالمنظور الحديث، فإنما يقع الإعراب عليهما من زاوية جعله (الواو) آخر الحروف مخرجا واعتبارها حرفاً شفوياً، فالدّرس اللّغوي الحديث أثبت أن "الواو" في نحو "ولد" تخرج من أقصى الحنك أي من منطقة الكاف أو ما يقرب منها، مع اتخاذ الشفتين وصفاً معيناً.

فهجائية سيبويه الصوتية كما ذكرها في الكتاب هي: الهمزة، الألف،هـــ، ع، ح، غ، خ، ق، ك، ج، ش، ي، ض، ل، ن، ر، ط، د، ز، س، ظ، ذ، ث، ب، م، و[2]، فهي لا تختلف عن هجائية "المبرد"[3]، وهجائية "ابن جني"[4]، و"السكاكي" الذي وضع شكلاً مصوراً لمخارج الأصوات[5].

---

[1] – ينظر: المصدر السابق، ج 4 ص 431، وخليل إبراهيم العطية، في البحث الصوتي عند العرب، ص26.

[2] – سيبويه، الكتاب، ج 4، ص 431.

[3] – المبرد، المقتضب، ج 1، ص 192.

[4] – ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج 1، ص 50–51.

[5] – ينظر: خليل إبراهيم العطية، في البحث الصوتي عند العرب، ص 26.

أمّا ترتيب بقية الأصوات عند سيبويه فهو ترتيب مقبول ومعقول بل إنه - كما في حال (الفاء والباء والميم) مثلا — بلغ غاية الدّقة، والذي يعكر صفوه ومن تبعه من القدماء في هذا الترتيب هو نسبة بعض هذه الأصوات إلى مخارج تختلف مع تصورات الـــدّرس الحديث وسوف تتضح أبعاد هذا الخلاف والتضارب وغيره أكثر في مواضع لاحقة حين الحديث عن مصطلحات التي استعملها صاحب الكتاب للدلالة عن صفات الأصوات و تقسيماتها عنده.

2 – مسميات صفات الأصوات عند سيبويه:

تنقسم الأصوات إلى مجموعات أو فئات بحسب مخـــارج النطق وأحيازه، وإيعـــاز الأصوات إلى مواضعها يختلف اختلافاً واضحاً من لغـــة إلى أخرى ذلك لأنّ نطـــق الأصوات بالإشارة إلى مواضع نطقها أساسه الخبرة الفعلية والعـــادة النطقية التـــي درج عليها المتكلم، ومن الطبيعي والمقرر عند دارسي الأصوات أن يختلف النـــاس في خبراتهم وعاداتهم في النطق من لغة لأخرى[1].

إذ تنقسم الأصّوات اللّغوية إلى أصوات صامتة " les consonne "وأخرى صائتة أو لينة"les voyelles" حيث يوضح هذا إبراهيم عطية في قوله: "ويطلق علماء الأصوات مصطلح الأصوات الصامتة أو الساكنة على الأصوات التي يلقى الهواء المندفع عقبات وحوائل تؤدي في بعض الحالات إلى إغلاق تام لمجرى الهواء، وبعكسها أصوات اللين فإنها تجد حداً أدنى من تلك الحوائل بالقياس إلى ما تصادفه الأصوات الصّامتة"[2].

وتعدّ أصوات العربية كلها صامتة عدا أصوات (الواو والياء والألف) وما يتفرع منها من حركات أصوات صامتة، وللأصوات الصامتة بعض الصفات الخاصّة بها منها ما تسمى بالصفات العامّة نحو الجهر والهمس، الشدة والرخاوة...الخ، وصفات خاصّة نذكر منها التكرار، الانحراف التفشي والاستطالة...الخ[3].

[1] – كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب للطباعة، القاهرة، 2000، ص 181.

[2] – خليل إبراهيم عطية، في البحث الصوتي عند العرب، ص 39.

[3] – ينظر: المرجع نفسه، ص 40.

أ – مصطلحـــات الصّفـــات العامّـــة:

1 – الجهـــر والهمـــس:

قد رأينا فيما سبق ذكره أنّ للأصوات صفات كثيرة وعديدة، وتصنف هذه الأصوات بحسب اعتبارات خاصّة تعتمد في التقسيم وأولها ذبذبة الوتران الصّوتيان من عدمهما في ظاهرة "الجهر والهمس"[1].

لقد عرف العرب هذا التقسيم والتصنيف وميزوا بين مجهور الأصوات ومهموسها ونلفي سيبويه يعرّف المجهور في قوله: "فالمجهور حرف أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصّوت، فهذه حال المجهورة في الحلق والفم، إلا أن النون والميم قد يعتمد لهما في الفم والخياشيم فتصير فيهما غنّة والدليل على ذلك أنك لو أمسكت بأنفك ثم تكلمت بهما لرأيت ذلك قد أخلّ بهما"[2] وحروفه عنده تسعة عشر بحيث يقول في عدها: "فأمّا المجهورة، فالهمزة، والألـــف والعين، والغين، والقاف، والجيم، والياء، والضّاد، واللاّم، والنّون، والرّاء، والظـــاء والذال، والباء، والميم، والواو، فذلك تسعة عشرة حرفاً"[3]، أمّا المهموس فعرفه سيبويه بقوله: "هو حرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فردّدت الحرف مع جرى النفس، ولو أردت ذلك في المجهورة لم تقدر عليه، فإذا أردت إجراء الحروف فأنت ترفع صوتك إن شئت بحروف اللين والمد، أو بما فيها منها، وإن شئت أخفيت.

والأصوات المهموسة عند سيبويه: "...فالهاء والحاء والخاء والكاف والشين والسين والتاء والصاد والثاء والفاء، فذلك عشرة أحرف".

فمصطلحا "الجهر والهمس" وردا عند القدامى بمعنى واحد، هذا ما يؤكده ابن جني في قوله: "فمعنى المجهور: أنه حرف اشبع الاعتماد من موضعه، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت، وأما المهموس حرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى معه النفس

---

[1] – ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو مصرية، ط4، 1975، القاهرة، ص 21،و: أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 1999، الجزائر، ص 87 – 88.

[2] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص 434.

[3] – المصدر نفسه، ج4، ص 434.

وأنت تعتبر ذلك بأنه قد يمكنك تكرير الحرف مع جري الصوت نحو سسس، كككك، ههههه، ولو تكلفت مثل ذلك في المجهور لما أمكنك"[1]. فابن جـــني هنا أعاد ما أتى به سيبويه في الجهر والهمس، وكذلك يقول الـــزمخشري (ت 538هـ) في الشأن نفسه: "والجهر إشباع الاعتماد في مخرج الحرف ومنع النفس أن يجري معه، والهمس بخلافه، والذي يعرف به تباينهما أنك إذا كررت القاف فقدت ققق، وجدت النفس محصورا لا تحس معها بشيء منه، وتردد الكاف فتجد النفس مقاودا لها، ومساوقا لصوتها"[2]، وأيضا ابن الجزري[3] (ت 833هـ).

ويعرّفه ابن منظور في مؤلفه "لسان العرب": "بأنه حرف لأن مخرجه دون المجهور وجرى معه النفس وكان دون المجهور في وقع الصوت"[4]، ونلفي السكاكي (ت226هـ) يعرّف الجهر بأنه انحصار في مخرج الحرف والهمس جرى ذلك فيه[5].

وينبغي أن نلاحظ أنّ مصطلح "مجهور ومهموس" وإنّ كان بلفظ واحد عند القدامى والمحدثين إلاّ أنّ معناه مختلف، فالمجهور في الدّراسة الحديثة هو الحرف الذي يتذبذب معه الوتران الصوتيان عند النطق به، والمهموس هو الحرف الذي لا يتذبذب الوتران الصّوتيان في خروجه[6]، والعلماء العرب لم يكونوا يعرفون دور هذين "الوترين" في صفة الحروف ومن تمّ لم يشيروا إليهما، وقد حاول البعض بناءا على عدم المعرفة هذه أن يرفض استعمال مصطلح "الجهر والهمس" الوارد عن العلماء العرب بالمعنى الجديد، فذكر "كانتينيو"، إنّ الجواب على هذا الاعتراض يسير إذ أنه يمكن التفطّن إلى المقابلة بين المجهورة والمهموسة تفطناً دقيقاً جداً بدون معرفة سببها الحقيقي[7]، "فكانتينيو" يعتقد أن النّحاة العرب فهموا من كلمتي "المجهور والمهموس" ما نفهمه اليوم بالضبط حيث يقول: "صحيح أن النّحاة العرب كانوا يجهلون تشريح الحنجرة ودور الوترين، ولكن التمييز

---

[1] – ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص 69.

[2] – ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة، ج10، ص 128.

[3] – ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص 202.

[4] – ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1994، ج1، ص 13.

[5] – السكاكي، مفتاح العلوم، المطبعة الميمنية، القاهرة، 1937 ، ص 39.

[6] – جان كانتينيو، دروس في علم أصوات العربية، ص 25.

[7] – حسام النعيمي، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1980م، ص 312 – 313.

بين الصوت المجهور والصوت المهموس لا يحتاج إلى هذه المعرفة التشريحية بل تكفي في ذلك الأذن المرهفة الحساسة، وهذا كان متوفرا عند النّحاة القدماء"[1].

أمّا المحدثون، فقد اكتشفوا العضو الأساسي في جهر الصّوت وهمسه والجهر يكون باهتزاز الوترين الصوتين عند النطق بالحرف وعكس الجهر الهمس الذي يخلو فيه الصوت من كل رنين لبقاء الوترين في حالة توقف أو عطل عن العمل[2].

وقد أجرى العلماء تجارب نقف بها على المجهور والمهموس من الأصوات منها:

1 – وضع الأصبع على تفاحة آدم والتي يقصد بها البروز الحنجري ثم النطق بالحرف فإذا اهتز الوتران الصوتيان شعرنا بالاهتزاز، وهذا بالنسبة للأصوات المجهورة كالنطق بحرف الدال مثلا وإذا لم يهتز لم يشعر بشيء وهذا عند النطق بالأصوات المهموسة وقد أوضح ابن جني أنه يمكن ذوق الحرف واعتبار صداه بأن تأتي به ساكنا لا متحركا ثم تدخل عليه همزة الوصل مكسورة من قبله لأن الساكن لا يمكن الابتداء به فتقول: "اك اق، اج، وكذلك سائر الحروف"[3]، وقد تبع ابن جني في ذلك بعض المحدثين نحـــــو (عبد الواحد وافي) فقال: "بأن الوسيلة السريعة لمعرفة مخرج أي صوت هي أن نأتي بهمزة قبله ثم نأتي به ساكنا أو مشددا فيحث ينقطع الصوت يكون مخرج الحرف"[4] وكذلك الدكتور (صبحي الصالح) حين قال: "إن أفضل وسيلة لمعـــرفة مخرج الحرف أن تسكّنه أو تشدّده وتدخل عليه همزة وصل بأي حركة فحيث انقطع الصوت كان مخرجه المحقق وحيث يمكن انقطاع الصوت في الجملة كان مخرجه المقدر"[5]، فبوضع الأصبع فوق تفاحة آدم يجعلنا نشعر بالاهتزاز الأوتار أو عدم اهتزازها فنعرف بذلك المهموس والمجهور.

2 – وضع الأصبع في الأذن ثم النطق بالحرف فنحس برنين الصوت في الرأس إذا كان الصّوت مجهوراً، وهذا نتيجة لاهتزاز الوترين الصّوتيين ولا نشعر بذلك عند النّطق بالمهموس، وفي هذا

[1] – جان كانتينيو، دروس في علم أصوات العربية، ص 21 – 22.

[2] – دراقي زوبير، محاضرات في فقه اللغة، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 68.

[3] – ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص 07.

[4] – عبد الواحد وافي، فقه اللغة، مطبعة الرسالة، ط6، 1968م، ص 160 – 161.

[5] – صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط6، 1976م، ص 321.

الشأن يقول فندريس: "وإذا راعى الإنسان أن يسدّ أذنيه عند النطق فإنّه عندما يصل إلى المجهورة يسمع الرّنين الذي تنشره الذبذبات الحنجرية في تجاويف الرأس"[1].

3 – وضع الكف فوق الجبهة في أثناء النطق بالصوت فنجد الرنين السابق ونحس به في الكف وهذا الرنين ناشئ عن اهتزاز الوترين الصوتيين مع الحرف المجهور كالباء مثلا ولا يحدث مثل ذلك مع المهموس[2].

فنلاحظ أن سيبويه كان على علم حقيقي بطبيعة الجهر والهمس الصوتية، وذلك بعد الإمعان في تعريفه لهما يمكن لنا أن نستخلص بعض الملاحظات:

أن سيبويه استعمل في التعريفين مصطلحي "الإشباع والإضعاف" ويبدو من المقابلة بينهما أن الإشباع يعني التقوية والإضعاف يعني سلب القوة.

الإشباع ←——— التقـــوية.

الإضعاف ←——— سلب القوة.

يظهر من إسناد الإشباع والإضعاف (الاعتماد) واتفاق منع جري الصوت مع إشباع الاعتماد وجري النفس مع إضعاف الاعتماد، أن الاعتماد يعني الضغط:

اعتماد ←——— ضغـــط[3].

يتجلى من استعمال سيبويه لمصطلح (موضع) دون مصطلح (مخرج) في تحدثه عن الجهر والهمس، فالمقصود بالمصطلح الأول غير المقصود بالمصطلح الثاني وأن (المخرج) دون الموضع، حيث يقول تمام حسان في هذا الشأن: "إن الاعتماد له موضع ولا يوصف بأنه له مخرج لأن المخارج عند سيبويه للحروف فقط... وكذلك الاعتماد يكون من موضعه (والضمير للاعتماد) واقعاً على مخرج الحرف ضاغطاً عليه فمنشأ الاعتماد وموضعه هو الحجاب الحاجز الضاغط على الرئتين لإفراغ ما فيهما من هواء وهو أي الاعتماد أو الضغط واقع على مخرج الحرف أي المكان الذي يتم نطقه فيه"[4].

---

[1] – فندريس، اللّغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1950 ص 51.

[2] – حامد هلال، أصوات اللغة العربية، ص 137.

[3] – تمام حسان، العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط3، القاهرة، 1998، ص 61.

[4] – المرجع نفسه،ص61.

ويظهر أيضا من كلام سيبويه في قوله: "ومنع النفس أن يجري معه... ويجري الصوت"[1]، أي أن هناك نوعاً من التقابل بين النفس وبين الصوت يمكن توضيحه كما يأتـــي:

النّفس ←—— بالهمـــس (Bréhat).

الصّوت ←—— بالجهـــر (Voice)[2].

ويؤكد هذا الكلام لمصطلحات العبارة السابقة، وهي منع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت، فكأن الأوتار الصوتية حين يتقارب بعضها من بعض تكاد تمنع الهواء من المرور، وهذا يجعل الهواء يؤثر عليها بالاهتزاز المستمر حتى ينتهي الصوت إلى مخرجه ويبرز إلى الوجود، وأما المهموس فإن سيبويه قد صرّح بأنه حرف أضعف الاعتماد من موضعه حتى جرى معه النفس[3]، وجري النفس مع الصوت معناه أن الهواء وجد الطريق متسعاً لخروجه وهذا فيما يبدو نتيجة ابتعاد الوترين عن بعضهما فلا يؤثر الهواء فيهما بالاهتزاز، ومن تم تضعف قوة بروز الحرف مما يجعله مهموسا[4] حيث يوافق هذا الرأي "إبراهيم أنيس" إذ يقول مفسراً للعبارتين السابقتين "منع النفس وجري النفس" ومعنى هذا أن الحس المرهف لسيبويه جعله يشعر مع المجهور باقتراب الوترين الصوتيين أحدهما من الآخر حتى يكادان يسدّان طريق التنفس وتلك هي الصفة التي وضحها المتأخرون من علماء الأصوات حين وصفوا ما يجري في الحنجرة مع المجهورات وهذا يضطر هواء التنفس يندفع من بينهما في قوة تحرك الوترين الصوتيين وتجعلهما يتذبذبان حتى ينقضي الاعتماد، أي حتى تنتهي العملية العضوية المطلوبة في إصدار الصوت، أمّا في حالة المهموس فنجد طريق التنفس معه مفتوحا بحيث يسمح بانسيابه حراً فقد عبّر سيبويه أيضا عن المهموس بضعف الاعتماد أي عدم تمكن الصوت في أثناء جريانه في مجراه مما يترتب عليه قلة وضوحه وتلك هي الحالة التي عبّر عنها المحدثون بقولهم إنّ الوترين الصوتيين مع المهموس يبتعد أحدهما عن الآخر فينطلق النفس من بينهما دون الحاجة إلى تحريكهما[5].

---

[1] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص 434.

[2] – تمام حسان، العربية معناها ومبناها، ص 61.

[3] – أنظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص 69.
– سيبويه، الكتاب، ج4، ص 434.

[4] – حامد هلال، أصوات اللغة العربية، ص 140.

[5] – المرجع نفسه، ص 140.

وبهذا نجد أنّ تعريف سيبويه "للمجهور والمهموس" لا يقوم أساسا على اهتزاز الوترين الصوتيين في الحنجرة أو عدم اهتزازها، وإنما يقوم على جري النّفس أو عدم جريه وهذا ما يقودنا إلى النتائج التـــالية:

أ – أنّ سيبويه لم يكن يعرف وظيفة الأوتار الصوتية في الجهر والهمس بل لم يكن يعرف حتى تركيب الحنجرة بدليل تسميته إياها أقصى الحلق واعتبار إياها جزءا قصيّا من الحلق حيث نجد (حسام النعيمي) يؤكد هذا في قوله: "والعلماء العرب لم يكونوا يعرفون دور هذين الوترين في صفة الحروف ومن ثم لم يشيروا إليهما"[1].

ب – أنه رأى الجهر نتيجة لتقوية الضغط والتمكن، كما رأى الهمس نتيجة لإضعافه وعدم التمكن.

ج – فسيبويه يرى أن الجهر مظهره "الصوت"، وأنّ الهمس مظهره "النفس"[2].

إنّ منهج البحث الصّوتي عند العرب كان يقتضي الحس المرهف واليقظة التّامة والنظرة الثّاقبة والفكر الرّاقي، للتمييز بين الظواهر الصّوتية المختلفة التي عالجتها مباحثهم، ويبدو أن هذا كان متوافراً لديهم وخير دليل على هذا هو إبداع سيبويه في بيان مجهور الأصوات من مهموسها، بمثل ما جاء به الدّرس الصّوتي الحديث بحيث كان تحديد سيبويه للمجهور والمهموس مطابقا للتصنيف الحديث[3].

ومحل الخلاف بين المحدثين والقدماء، وصف صوت الهمزة فهي عند القدماء مهموسة وعند المحدثين مجهورة عند البعض ومهموسة عند البعض الآخر، هذا نظرا لوضع الوترين مع هذا الصوت لا يسمح بشيء من ذلك[4]، وبهذا نكون قد خلصنا من وصف ظاهرتي الجهر والهمس عند سيبويه وذكرنا كل ما أحاط بهما من أراء ومصطلحات ومسميات تميز بها سيبويه مثل:

الجهر – الهمس – الإشباع – الاعتماد – النفس – الصوت – الإضعاف – الموضع.

---

[1] – حسام النعيمي، الدراسة اللهجية والصوتية عند ابن جني، ص 313.

[2] – انظر: تمام حسان، العربية معناها ومبناها، ص 62.

[3] – خليل إبراهيم العطية، في البحث الصوتي عند العرب، ص 44.

[4] – انظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 97،و:جان كانتينيو، دروس في علم الأصوات العربية، ص 123.

2 – الشــدّة والرخــاوة:

تحدث ظاهرة (الشدّة والرّخاوة) عن طريق التقاء عضوي النطق التقاءا محكما وعندما ينفصلان يحدث الصوت الشديد، أما الصوت الرخو فيحدث عدم التقاء عضوي النطق التقاءاً شديداً مما يسمح بمرور الهواء وحدوث احتكاك[1].

وقد وصف سيبويه (الشدة والرخاوة) بدقة، حيث يقول: "ومن الحروف الشديدُ وهو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه، وهو الهمزة، والقاف، والكاف، والجيم، والطاء والتاء، والدال، والباء، وذلك أنك لو قلت أَلْـــحَجَ ثم مددت صوتك لم يجر ذلك"[2].

ومنع جريان الصّوت هو الانحباس المؤقت الذي نحس به في مخرج الحرف لحظة قصيرة جدا بسبب التقاء العضوين التقاء محكماً، فإذا انفرجا فجأة سمعنا ما يسمى بالصّوت "الشديد" وهو ما يسميه المحدثون بالصّوت "الانفجاري"، وبهذا فرّق سيبويه بين "المجهور والمهموس" كما ظن البعض فالمجهور كما ذكرنا سابقا نحس فيه بمنع النفس وعدم انطلاقه حراً طليقاً ولكن الصّوت معه لا يمنع بل نظل نسمعه، أمّا مع الشديد فعند المخرج يمنع الصوت فلا نسمع شيئا طالما كان الانحباس في المخرج موجوداً[3]، وما يبرر هذا قول إبراهيم أنيس في هذا الشأن: "والدليل على ما نقول أن سيبويه حين تحدث عن اللام والنون اعتبرهما من الحروف الشديدة لأنّ طرف اللّسان معهما يلزم مكانه ولكن الصّوت مع هذا يخرج، ففي حالة اللاّم يخرج الصّوت من جانبي الفم وفي حالة النون يخرج من الأنف"[4].

ويقول سيبويه أيضا في الأصوات الرخوة ما نصّه: "ومنها الرّخوة وهي: الهاء، والحاء والغين، والخاء، والشين، والصاد، والضاد، والزاي، والسين، والظاء، والثاء، والذال والفاء، وذلك إذا قلت الطّس وانْقَض، وأشباه ذلك أجريت فيه الصوت إن شئت"[5] فهذه الأصّوات الرخوة فرغم التقاء

[1] – ينظر: خليل إبراهيم عطية، في البحث الصوتي عند العرب، ص 45.

[2] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص 434.

[3] – إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 126.

[4] – المرجع نفسه، ص 127.

[5] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص 434 – 435.

العضوين وحدوث انحباس لكن هذا الانحباس ليس كليا بل جزئيا يترك بينهما ممر ضيق يسمح بتسرب الهواء وتسرب الهواء هذا هو الذي عبّر عنه سيبويه "بجريان الصوت"[1].

وأضاف علماء العربية صفة ثالثة للصّوت – غير الشديد والرّخو – اصطلحوا عليه متوسطاً تارةً وما بينهما تارةً أخرى، حيث يقول (ابن الحاجب) في هذا الشأن: "...تنقسم جميع حروف التّهجي قسمة مستأنفة ثلاثة أقسام، شديدة ورخوة، وما بينهما..."[2]، وأطلق عليه المتأخرون "مصطلح التوسط"، معللين ذلك أنه في بعض الأصوات لا يلاقي الهواء عند مروره في مجراه انحباسا ولا احتكاكا إمّا لأن مجراه في الفم من المعوقات كما في صوتي الواو والياء وإمّا لأن مجراه في الفم يتجنب المرور بنقطة السداد والتضييق كما في صوت اللام حيث يوضّح هذا إبراهيم أنيس في كتابه "الأصّوات اللّغوية" ويقول ما نصّه: "...مع بعض الأصوات قد يجد النفس له مسرباً يتسرب منه إلى الخارج وحينئذ يمر الهواء دون أن يحدث أي نوع من الصفير أو الحفيف ويلاحظ هذا مع اللام والنون والميم والراء"[3]. ولعل هذا هو الذي دعا القدماء إلى تسمية هذه الأصوات بالأصوات المتوسطة أي التي ليست انفجارية ولا احتكاكية أو لا شديدة ولا رخوة، حيث يقول سيبويه في هذا الصدد: "وأما العين فبين الرخوة والشديدة تصل إلى الترديد فيها لشبهها بالحاء"[4].

وقد برهن علماء الأصوات المحدثون بتجاربهم على أن هذه الأصوات تكوّن مجموعة خاصة لا هي بشديدة ولا رخوة واصطلحوا عليها الأصوات المائعة (liquides)[5].

أمّا حديث علماء الأصّوات المعاصرين عن (الشدة والرخاوة)، فلم يختلف عمّا قال به القدماء فأوعزوه إلى طريق تيار الهواء المندفع من الرئتين، كما يوضحه رمضان عبد التواب في قوله: "...لقد قلنا أنه في الإمكان أن يعوق تيار الهواء الخارج من الرئتين عائق: يضعه من المرور، عند أي مخرج من هذه المخارج ثم يزول هذا العائق بسرعة وبهذا يندفع الهواء الخارج بانفجار شديد

---

[1] – إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 128.

[2] – الاستربادي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: إميل يعقوب و جماعة من الأساتذة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982، ج3، ص 60.

[3] – إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 24.

[4] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص 435.

[5] – المصدر نفسه، ج4، ص 135، وانظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص 103.

وإما أن يضيق المجرى عند أي مخرج من هذه المخارج ضيقا يسمح للهواء بالمرور مع الاحتكاك بمكان التضييق"[1].

ويسمى الصّوت الخارج في حالة وجود عائق عضوي صوتا شديدا أو انفجاريا[2] ويصطلح عليه أيضا انسدالياً وما يسميه الغربيون (Plosive) حيث يقول إبراهيم أنيس في هذا الصدد: "...وقد ينحبس في مكان ما لحظة سريعة جدا بعدها ينطلق بقوة وهنا نلحظ له انفجارا ودويا"[3]، أمّا الصّوت الحاصل في حالة تضييق نقطة في المخرج فيسمى صوتاً رخواً أو احتكاكياً، وقوله أيضا في الرخو: "أمّا الأصوات الرخوة فعند النطق بها لا ينحبس الهواء انحباساً محكماً وإنما يكتفي بأن يكون مجراه عند المخرج ضيقا جدا ويترتب على ضيق المخرج أنّ النّفس في أثناء المرور بمخرج الصّوت يحدث نوعاً من الصفير أو الحفيف تختلف نسبة تبعا لنسبة ضيق المجرى"[4]، وكل صوت صدر بهذه الطريقة اصطلح القدماء على تسميته بالصوت الرخو وهذه الأصوات يسميها المحدثون بالأصوات الاحتكاكية fricatives وعلى قدر نسبة الصفير في الصوت تكون رخاوته.

ويجعل "فندريس" لإنتاج الصوت الانفجاري ثلاث مراحل فيقول ما نصّه: "ففي كل صامت انفجاري ثلاث خطوات متميزة، الإغلاق أو الحبس، والإمساك الذي قد يكون طويل المدى أو قصيره، والفتح والانفجار..."[5].

والشرط الوحيد في إنتاج الأصوات "الشديدة الانفجارية" هو سرعة زوال العائق فإنه يوجد صوت من أصوات العربية لا يزول فيه العائق، بسرعة بل إن العضوين المتصلين لا ينفصلان انفصالا سريعا، وإنما انفصالهما انفصال بطيء، وفي الانفصال البطيء مرحلة بين الانسداد المطلق والانفتاح المطلق شبيهة إلى حدّ ما إلى التضييق الذي عرفنا انه من مميزات الأصوات الرخوة الاحتكاكية، لذا فإن هذا الصّوت يجمع بين الشدّة والرخاوة بمعنى أنه يبدأ شديداً انفجارياً وينتهي رخواً احتكاكياً[6] واصطلح عليه المحدثون عدّة مصطلحات منها "الصوت المركب"، و"الصوت

[1] – رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1982، ص 33.

[2] – أنظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 23، و كمال بشر، علم الأصوات، ص 103، و أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص 86.

[3] – المرجع نفسه، ص 23.

[4] – المرجع نفسه، ص 23.

[5] – فندريس، اللغة، ص 48.

[6] – رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ص 34.

المزجي"، و"الصوت المزدوج"، وما يسميه علماء الغرب بـــ: (Africaté)، وكذلك يصفها احمد حساني في قوله: "أمّا الجيم فهي انسدادية مزدوجة مركبة أو معطّشة"[1]، ويجعل فندريس هذا النوع من الأصوات المتوسطة بين الانفجاري والاحتكاكي فيقول: "وتوجد سلسلة من الأصوات المتوسطة بين الانفجارية والاحتكاكية وهي ما تســـمى شبــــه الانفجـــارية أو بعبارة أوضح الانفجارية الاحتكاكية وتتميز بالإغلاق الذي لا يستمر إحكامه، وفيها كما في الانفجارية حبس، ولكن هذا الحبس تتبعه حركة خفيفة من الفتح، بحال يجعل الانفجاري ينتهي بالاحتكاكي، فالانفجاري الاحتكاكي هو انفجاري فاشل"[2]، وفي هذا الصدد يورد رمضان عبد التواب نصّا لماريوباي وهذا نصّه: "أما الأصوات المركبة (Affrictes) فهي أصوات لا تنتج عن طريق تغيير المخرج، وإنما تعديل طريق النطـــق فإذا حدث أن كان الانغلاق المتلو بانطلاق الموجود في نطق الــ (T) إذا حدث أن كان هذا الانغلاق متبرعا بالصّوت الاستمراري الاحتكاكي، فإن النتيجة ستكون (CT) الموجود في (Church)... حيث يكون الناتج الــ (j) الموجود في (jet)"[3].

وفي الأخير نرى أنّ تعريف سيبويه لظاهرة "الشدة والرخاوة" يلفت نظرنا إلى شيء تنبّه له العلماء الغربيون كذلك هو أن الأصوات الشديدة أصوات وقتية آنية (moment lente) لا يمكن التغني بها وترديدها لأنها تنتهي بمجرد زوال العائق وخروج الهواء.

أمّا الأصوات الرخوة فإنها أصوات استمرارية متمادّة (Permanente) يمكن التغني بها واستمرار نطقها بلا انقطاع ما دام الهواء موجود، كما يوضح هذا جان كانتينيو بقوله: "وتوافق المقابلة بين الشدة والرخاوة مقابلتنا بين (occlusion) و(occlusive) موافقة كاملة... فالحروف الشديدة التي نجدها عند سيبويه وعند ابن يعيش مطابقة للنظرة الحديثة تمام المطابقة، فهما يذكران فعلا الهمزة والقاف والكاف والجيم والطاء والدال والباء والتاء وكذلك لا تحتوي قائمة الحروف الرخوة أو (المتواصلة) عندهما إلا على الحروف التي نسميها نحن أي الحاء والغين والخاء والشين والسين والزاي والصاد والظاء والثاء والذال والفاء وأمّا الحروف الباقية أي الألف والعين والياء واللام والنون والراء والميم والواو فيعتبرونها بين الشدة والرخاوة"[4].

---

[1] – احمد حساني، مباحث في اللسانيات، ص 86.

[2] – فندريس، اللغة، ص 50.

[3] – ماريوباي: أسس علم اللغة، ترجمة: أحمد مختار عمر،عالم الكتب،ط8،1998، القاهرة، ص 84.

[4] – جان كانتينيو، دروس في علم أصوات العربية، ص 35 – 36.

ويبدو لنا من خلال هذا النص أن سيبويه قد تنبه إلى الآنية والتواصل في الصوت الشديد والرخو، بهذا استطاع التمييز بينهما "الشدة والرخاوة" فلم نجد بينهم وبين المحدثين كبير اختلاف[1].

3 – الاستعـــلاء والاستفـــال:

تعرّض القدماء إلى هذه الظاهرة، واصطّلحوا عليها عدّة مسميات، فنجد ابن جني يقسم الأصوات العربية إلى قسمين أطلق عليهما مصطلحي الأصوات "المستعلية والمنخفضة" ويعرف المستعلية بقوله: "فالمستعلية سبعة وهي: الخاء والغين والقاف والضاد والطاء والصاد والظاء، وما عدا هذه الحروف فمنخفض"[2].

وفسّر الاستعلاء بقوله: "ومعنى الاستعلاء أن تتصعد في الحنك الأعلى، فأربعة منها فيها مع استعلائها إطباق، وقد ذكرناها، وأما الخاء والغين والقاف فلا إطباق فيها مع استعلائها"[3].

أمّا "الزمخشري"[4] و"ابن يعيش"[5] فيعرّفان هذه الظاهرة الصّوتية التي تعتمد على وضعية مقدمة اللسان فيقولان في هذا ما نصّه: "الاستعلاء بارتفاع اللّسان إلى الحنك أطبقت أم لم تطبق والحروف المستعلية هي الحروف المطبقة الأربعة ثم القاف والخاء والغين"، وهذا ما يؤكده الرضى الاسترابادي في قوله: "أن الحروف الثلاثة غير المطبقة يرتفع اللّسان بها أيضا ولكن لا إلى حدّ انطباق الحنك عليها"[6]، بمعنى أنه بداية إطباق لا إطباق كله.

أمّا ابن الجزري فيعرّف صفة الاستعلاء والإستفال بقوله: "والمستفلة وضدها المستعلية والاستعلاء من صفات القوة، وهي سبعة يجمعها قولك (قظ– خص– ضغط) وهي حروف التفخيم على الصواب وأعلاها الطاء كما أن أسفل المستفلة الياء، وقيل حروف التفخيم هي حروف الإطباق لا شك أنها أقواها تفخيما"[7].

---

[1] – خليل إبراهيم عطية، في البحث الصوتي عند العرب، ص 46.

[2] – ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص 76.

[3] – المصدر نفسه، ج1،ص76.

[4] – الزمخشري، المفصل دار الجيل، بيروت، ط2، 1972، ص 19.

[5] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج10، ص 129.

[6] – الاسترابادي، شرح الشافية، ج3، ص 262.

[7] – ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ص 202 – 203، وأنظر: أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص 84.

الاستعلاء لا يخلو من بعض الاتصال بالإطباق كما يلاحظ من تعريفات القدامى خاصّة "ابن جني" الذي فصّل وأفاض في قضية وصف الاستعلاء وجزئياتها وأشار إلى الحروف المستعلية في كونها غير مطبقة أي لم يترك مجالا للّبس، حيث يشير ابن جني في تعريفه "التصّعد في الحنك الأعلى" ارتفاع مؤخرة اللسان فيها، وقد تبين لنا أن أصوات الاستعلاء التي ذكرها العرب لا تخرج عن كونها "لهوية" كالقاف، أو "طبقية" كالغين والخاء، و"أسنانية لثوية" كالصاد والضاد والطاء والظاء، وترتفع معها جميعا مؤخرة اللسان صوب الحنك الأعلى، هذا ما يوضّحه "عبد الواحد وافي" في حديثه عن صفتي الاستعلاء والإستفال أو الانخفاض حيث يقول: "الاستعلاء هو الصعود والارتفاع في أعلى الحنك والانخفاض أو الإستفال ضدّه، وحروف الاستعلاء هي حروف الإطباق والخاء والعين والقاف، وحروف الانخفاض هي ما عدا ذلك"[1].

و لم يحدّد "ابن جني" للحروف المستفلة أو المنخفضة تعريفا دقيقا وإنما اكتفى بالقول أن المنخفضة هي ما عدا الحروف المستعلية السبعة "فالمستعلية سبعة... وما عدا هذه الحروف منخفض"[2]، فلم يشر أية إشارة إلى القصد بالتحديد إلى الإستفال أو الانخفاض لكن يوجد شيء من هذا القبيل عند الاسترابادي في شرحه لشافية ابن الحاجب، حيث شرح هذا الخير شيء ما عن مصطلحي الاستعلاء والانخفاض فقال: "إنها الحروف التي ينخفض معها اللسان ولا يرتفع وهي كل ما عدا المستعلية"[3].

و لم يوجد وصف هذه الظاهرة "الاستعلاء والانخفاض" عند عالمنا الجليل "سيبويه" حيث أشار إليه من خلال حديثه عن حروف الحلق، وقال بأنها حروف سفلت في الحلق ووصف ما سواها بالحروف المرتفعة[4]، أي أنه لم يورد لها (الاستعلاء والانخفاض) عنصرا مستقلا بذاته نحو "الجهر والهمس والشدة والرخاوة...الخ"، وهذا ما يوضحه الدكتور حسام النعيمي في قوله: "ووصف الحروف بالاستعلاء والانخفاض لم أجده عند سيبويه ويبدو أن اتصال أقصى اللّسان بأدنى الحلق أو

---

[1] – عبد الواحد وافي، فقه اللغة، مطبعة الرسالة، ط6، القاهرة، 1968، ص 162.

[2] – ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص 72.

[3] – الاسترابادي، شرح الشافية، ج3، ص 262.

[4] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 225.

أقصى الحنك اللّين (اللهاة) هو الذي جعلهم يصفون هذه الثلاثة الخاء والغين والقاف بالاستعلاء"[1] ويضيف بعض المحدثين العين والهاء إلى الحروف المستعلية.

4 – التفخيـــم – الإطبـــاق والترقيق – الانفتـــاح:

التفخيم هو ظاهرة صوتية، أو أثر صوتي يصاحب نطق بعض الأصوات، حيث يعرّفه المحدثون بأنه "التفخيم – vélarisation"، أثر سمعي ينتج عن عوامل فسيولوجية متداخلة، وسمّوه أيضا التفخيم، أو التجليد أو التسمين، وهو صفة بعض الحروف منها المطبقة الأربعة وكذا القاف والخاء والغين والراء واللام[2]، وهو خلاف "للترقيق" أي مقابل له، وفي كيفية حدوث هذه الظاهرة الصّوتية يقول الدكتور كمال بشر أنها تقوم على عاملين "أولهما ارتفاع مؤخر اللسان تجاه أقصى الحنك (The velum) أو (The soft palats) الحنك اللّين فيحدث تغير في التجويف الفموي، وحدثا رنينا مسموع (Résonance)، ثانيهما على ما يقال: رجوع اللّسان إلى الخلف بصورة أسرع مما يحدث له في أثناء النطق بالأصوات المرققة"[3]، هذا يوضح أن للتفخيم جانبين جانبا عضويا متمثل في وضع اللّسان وما يتبعه في الفم وجانبا سمعيا ذا خاصية مميزة.

ووصف الأصوات اللغوية بهذه الصفة يعدّ من خصوصيات اللغات السامية حيث يقول فهمي حجازي موضحا الأمر: "تصنيف الأصوات اللّغوية من حيث الإطباق والانفتاح يعدّ من السمات المميزة للغات السامية، وكان "سيبويه" أول من تعرف على هذه السمة والأصوات المطبقة في اللغة العربية هي الصاد والضاد والطاء والظاء"[4]، هذا عند المتأخرين، أمّا عند أئمة اللغة فنلفي الخليل يستعمل مصطلح الحروف "الفخام"، جمع فخّم إشارة إلى هذه الأصوات الأربعة ذاتها التي أطلق عليها البعض "الحـــروف المطبقة أو حروف الإطباق"، وفي استخدام هذا المصطلح إشارة واضحة إلى الأثر السمعي لهذه الأصوات، دون التعرض لعملية إصدارها[5]، ويبدو أن هذا المصطلح الخليلي المأخوذ من الفعل (فَخُمَ) قد وجد له مكانا في بعض أعمال التابعين، وسوّغ لبعضهم توليد مصطلح آخر من المادة الأصلية ذاتها وهو "التفخيم".

---

[1] – حسام النعيمي، الدراسة اللهجية والصوتية عند ابن جني، ص 319.

[2] – الزوبير دراقي، محاضرات في فقه اللغة، ص 69، وأنظر: أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص 88 – 89.

[3] – كمال بشر، علم الأصوات، ص 394.

[4] – فهمي حجازي، مدخل على علم اللغة، ص 57 – 58.

[5] – انظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص 398.

أمّا سيبويه فيذكر الحروف المطبقة وهي عنده الصاد، والضاد، والطاء، والظاء ويعرّفها كالآتي: "وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعهنّ، انطبق لسانك من مواضعهنّ إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف"[1].

حيث نستخلص من كلام سيبويه النقاط التالية:

- الحروف المطبقة هي الصاد، الضاد، الطاء، الظاء.
- الإطباق يتم برفع اللسان إلى الحنك الأعلى.
- الإطباق يحصر الصوت ومعناه الأثر السمعي بين اللسان والحنك.
- الإطباق ضد الانفتاح.
- الحروف المنفتحة كل ما عدا المطبقة.
- الإطباق يرادف التفخيم، والتفخيم يلازم الإطباق كما في ص. ض. ط. ظ، لكنه لا يتوقف عليه، وبهذا يكون سيبويه بعبقريته قد أدرك في هذا الزمن السحيق[2] الخواص المميزة لأصوات الإطباق، وأدرك أنه يمكن نسبة هذه الأصوات إلى موضعين من مواضع النطق: موضع النطق الأصلي للصوت المعين وموضع الإطباق، وهو عنده ما حاذى الحنك الأعلى من اللّسان، وأدرك أيضا عملية الإطباق ذاتها وهي عملية فيزيولوجية وأثرها السمعي في الأصوات ألا هو "التفخيم"، وهذا ما يوضح أن كلام سيبويه يتفق مع وجهة النظر الحديثة في هذه الظاهرة الصوتية المركبة للتفخيم.

ب – مسميات الصّفـــات الخاصّـــة في الكتاب:

ويصطلح عليها أيضا الصّفات الأحادية، التي ليس لها مقابل وعددها غير محدد ولا نهائي ونذكر من أهمـــــها:

[1] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص 436.

[2] – كمال بشر، علم الأصوات، ص 398.

1 – الذلاقـــة والإصمـــات:

وهذان المصطلحان انفرد بهما العرب القدامى، و لم يعرفهما المحدثون من أهل الاختصاص حيث يعرّف ابن دريد مصطلح "ذلق" في جمهرته، بأنه طرف اللسان المستدق[1]، والذلاقة في الأصوات هي مصطلح يندرج تحته نوعان من الأصوات، الأول ذلقي مخرجه من ذلق اللسان من طرف غار الفم ويشمل أصوات "الراء واللام والنون" والثاني شفوي مخرجه من بين الشفتين ويشمل أصوات "الفاء والميم والياء" حيث يوضح هذا الدكتور حامد هلال في قوله: "المذلقة هي التي يعتمد عليها بذلق اللّسان وهو مصدره وطرفه وهي ستة (مـــر بنفل)"[2]، ويطلق على هذين الصفتين عدّة مصطلحات منها "الذلقية، أو الذليقة، أو الذولقية".

فقد أشار إليها الخليل في معجمه بقوله: "أعلم أن الحروف الذلقية والشفوية ستة وهي: "ر، ل، ن، ف، ب، م"، وإنما سميت هذه ذلقاً لأنّ الذلاقة في المنطق إنما هي بطرف اللسان والشفتين وهما مدرجتا هذه الأحرف الستة، منها ثلاثة ذلقية "ر، ل، ن تخرج من ذلق اللّسان من طرف غار الفم، وثلاثة شفوية "ف، ب، م" مخرجها من بـــين الشفتـــين"[3].

و"الإذلاق" في اللّغة العربية يقابله مصطلح "الإصمات" وهو يشمل باقي أصوات العربية إنما عدّوها مصمتة لأنها على رأي القسطلاني (ت 923هـ) تعني المنع تقول: أصمتت أي منعت أي تختص ببناء كلمة في لغة العرب إذ كثرت لاعتياصها على اللّسان، فهي حروف تنفرد بنفسها في كلمة أكثر من ثلاثة أحرف حتى يكون معها غيرها من الحروف المذلقة[4]، هذا ما يؤكده ابن جني في قوله: "سميت مصمتة أو صمت عنها"[5]، بحيث كان السبق للخليل بن احمد في وضع ضوابط "الذلاقة والإصمات"، في الأصوات العربية حيث تعتمد نظريته على أن أية كلمة رباعية أو خماسية معرّاة من أصوات الذلاقة فلابدّ أن تكون محدثة مبتدعة ليست من كلام العرب[6].

---

[1] – ابن دريد، جمهرة اللغة، مكتبة المتنبي، بغداد، ج1، ص 07.

[2] – حامد هلال، أصوات اللغة العربية، ص 146.

[3] – الخليل، العين، ج1، ص 57.

[4] – القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق عامر السيد عثمان وعبد الصابور شاهين، 1972، القاهرة، ج1، ص 193.

[5] – ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص 74 – 75.

[6] – الخليل، العين، ج1، ص 58.

ونعود في السياق نفسه إلى ابن جني الذي فصّل في هذه المسألة فهو يجعل حروف الذلاقة ستة وهي: "اللام والراء والنون والفاء والباء والميم، لأنه يعتمد عليها بذلق اللسان وهو وصدره وطرفه"[1].

والحروف المصمتة هي باقي الحروف، وفي هذه الحروف الستة سر طريف، ينتفع به في اللغة، وذلك أنك متى رأيت اسما رباعيا أو خماسيا غير ذي زوائد، فلابد فيه من حرف من هذه الستة أو الحرفين نحو: "جعفر، وقعضب، وسلهب، وسفرجل...الخ" فمتى وجدت كلمة رباعية أو خماسية معرّاة من بعض هذه بالأحرف الستة فعلم بأنه دخيل في كلام العرب وليس منه، ولذلك سميت الحروف المصمتة أي صمت عنها، أن تبنى منها كلمة رباعية أو خماسية معرّاة من حروف الذلاقة[2].

ويظهر أن مصطلح "الذلاقة" هنا لا يعني أكثر من معناه الشائع المألوف وهو القدرة على الانطلاق في الكلام بالعربية دون تعثر أو تلعثم، فذلاقة اللسان كما نعرف جودة نطقه وانطلاقه في أثناء الكلام[3]، وهذا المصطلح في المعجم اللغوي العربي الحديث كما ذكره الدكتور رشاد حمزاوي في كتابه "المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية (consonnes bilabiales et liquide) اللام والراء والنون، لقد سمى بعد القدماء هذه الأصوات الثلاثية بالأصوات الذولقية"[4].

و لم يرد هذا المصطلح (الذلاقة و الاصمات) في ثنايا الكتاب لكن سيبويه يكون قد أشار إليه من بعيد في أبواب وفصول الكتاب المتعددة والمتنوعة.

وقد أيّدت المباحث الصوتية التي جاء بها الدكتور إبراهيم أنيس شيوع استعمال حرف اللام نحو 127 مرة في كل ألف من الأصوات الصامتة في العربية وأن نسبة الميم 124 مرة في كل ألف مرة منها، وأن نسبة النون بلغت 112 مرة كذلك[5].

[1] – ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص 78.

[2] – ينظر: المصدر نفسه، ج1،ص78.

[3] – إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 110..

[4] – رشاد حمزاوي، المصطلحات اللغوية الحديثة، ص 97.

[5] – إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص 242، وأنظر: الأصوات اللغوية، ص 103.

كما لوحظ توافق في عدد الميمات والنونات في السور العشر الأولى من القرآن الكريم إذ يزيد كل منها عن عشرة آلاف[1]، وكذلك أفصح الحاسب الإلكتروني في إحصاء جذور الصحاح للجوهري (ت 398هـ) المشتمل على 5639 جذرا عن شيوع صوت الراء الجذور الثلاثية 1003 مرّة، يليه صوت "الميم والنون واللام" بترديد مقارب[2]، إلا أن ما جعلنا أن نجزم القول به حول صحة شيوع مصطلح حروف الذلاقة الذي كان سببا في تسميتها والتي لا تخلو منها الكلمات الرباعية والخماسية في اللغة العربية أو مع إيماننا بصدق القول بابتداع أمثال: "دغسق، ضفخج، وعقجش" غير العربية وأشباهها[3]، الخالية من أصوات الذلاقة فلا يصدق على "العسجد" وأمثالها إذ لا يمكن عدّها مبتدعة أو محدثة، ومهما حاول ابن دريد في جمهرته إقناعنا من أنها عربية "لأنّ السين لبنة جرسها من جوهر الغنّة".

2 – التفـــشّي:

هذا المصطلح يطلق على صفة خاصة بصوت (الشين) ومجهورها وذلك لأن اللسان يتفشى فعلا على الحنك فيتكوّن في وسطه نوع من القناة ينطلق منها النفس ولا يقتصر تسربه على المخرج بل يتوزع في جنبات الفم، وقد أقرّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة تسميته بـــ (chantante hushig Sound) وهذا ما يوضحه الدكتور رشاد حمزاوي: "...وهو الشين ومجهورها ويتميز بأن مجرى الهواء معه أكثر اتساعا منه في أصوات الصفير وأن الهواء معها لا يقتصر تسربه على المخرج بل يتوزع في جنبات الفم"[4].

وقد عُرفت ظاهرة التفشي عند العرب فهذا ابن دريد يقول في مقدمة الجمهرة في معرض حديثه عن الأصوات فيقول ما نصّه: "...إلا أنها دخلت على الشين لتفشي الشين وقربها من عكدة اللسان، بل هي مجاورة للعكدة إلى الفم"[5]، وفسّر العكدة في جمهرته، بأنها أصل اللسان إنما قال ذلك بقرب مخرج الشين من مخرج الجيم والياء لأن هذه الأصوات عند سيبويه وعنده من مخرج وسط اللسان بينه وبين الحنك الأعلى.

---

[1] – احمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، ط 1985، ص 242.

[2] – خليل إبراهيم عطية، في البحث الصوتي عند العرب، ص 54.

[3] – الجواليقي، المعرب من كلام الأعجمي، دار الكتب المصرية، ص 12.

[4] – رشاد حمزاوي، المصطلحات اللغوية الحديثة، ص 106.

[5] – ابن دريد، الجمهرة، ج1، ص 54.

نلفي ابن الجزري يذكر حروف التفشي، ويخصّ منها الشين اتفاقا لأنه تفشي في مخرجه حتى اتصل بمخرج الطاء، وأضاف إليها بعضهم الفاء، والضاد، وبعضهم الراء والصاد والسين والياء والثاء والميم[1]. ومن المحدثين من يخصّ هذه الصفة بحرف الشين وحده هذا ما يوضحه الدكتور الزوبير دراقي: "حرف واحد صفته التفشي وهو الشين، والتفشي يتحقق عندما ينبسط اللسان على الحنك تاركا في الوسط ممرا ينساب منه النفس وينتشر"[2].

أمّا شهاب الدين القسطلاني فيتعرض لصفات الحروف في مؤلفه "لطائف الإشارات" فيتحدث عن صفة "التفشي"، ويخص هذه الصفة بالشين وحده فيقول: "ومنها التفشي وهو في الشين وحده وفقا للداني لأنها تفشت عند النطق بها حتى اتصلت بمخرج الظاء"[3]، ويتضح من خلال هذا لحديث أن صفة التفشي خاصة بصوت الشين وحده وقد وصف القسطلاني الأصوات التي أضيفت وخصها بصفاتها، والغريب أنه لم يذكر الياء وصف تفشيها كما فعل في سائر الأصوات السابقة عليها.

وقد تعرض المتأخرون لهذه الصفة وعرّفوا مصطلح التفشي بأنه خاصية حرف الشين وذلك لأن اللسان يتفشى فعلا على الحنك فيتكوّن في وسطه نوع من القناة ينطلق منها النفس[4]، وهذا يبين أنهم لم يضيفوا على ما جاء به القدماء شيئا ذا بال يذكر.

وسيبويه قد تحدث عن صوت الشين بقوله: "ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء"[5].

3 – الصّفيـــر:

هي صفة "الصّاد والزّاي والسّين" وسميت عند العرب كذلك لأن صوتها كالصّفير وهي تخرج من بين الثنايا وطرف اللّسان فينحصر الصّوت هناك ويصفر به[6].

---

[1] – ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، ج1، ص 205، وأنظر: أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص 85.

[2] – الزوبير دراقي: محاضرات في فقه اللغة، ص 70.

[3] – شهاب الدين القسطلاني: لطائف الإشارات، ج1، ص 202.

[4] – جان كانتينيو: دروس في علم أصوات العربية، ص 38.

[5] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص 433.

[6] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج10، ص 130، وينظر: سيبويه، الكتاب، ج4، ص 433.

4 – القـــلقـــة (Sonorisation):

القلقة ليست في الحقيقة إلى مبالغة الجهر في الصوت وذلك لئلا تشوبه شائبة همس أو غير ذلك، كما شاع في لهجات الكلام[1]، وهي صفة توجد في الحروف التي تجمع بين الجهر والشدة عدد حروفها خمسة يجمعها قولك "قطب جد"، وهي نوعان قلقلة كبرى أو قوية حين تكون في نهاية الكلمة عند الوقوف، وقلقلة صغرى حين تكون داخل الكلـــمة[2].

حيث يورد شهاب الدين القسطلاني نصا في هذا الصدد: "... ومنها حروف القلقلة ويقال "القلقلة" وهي خمسة جمعوها في "قطب جد" وتكون متوسطة كباء "نبعث"، وجيم "النجدين"، ودال "مددنا"، وقاف "خلقنا" وطاء "أطوار"، ومتطرفة كباء "لم يتب"، وجيم "لم يخرج"، ودال "لقد"، وقاف "من يشاقق" وطاء "تشطط"، لتقلقل اللّسان بها عند سكونها في الوقف وغيره"[3].

ونجد هذا المصطلح في كتب التراث حيث إنّ سيبويه يسمي أصوات القلقة بالأصّوات المشربّة فيقول: "وعلم أن من الحروف حروفا مشربّة ضغطت من مواضعها فإذا وقفت خرج معها من الفم صّويت، ونبا اللسان عن موضعه، وهي حروف القلقة ... وذلك القاف، والجيم، والطاء، والدال، والباء، والدليل على ذلك أنك تقول الحذق فلا تستطيع أن تقف إلا مع الصّويت لشدة ضغط الحرف، وبعض العرب أشد صوتا"[4]. وكذلك درج هذا المصطلح أي القلقلة في المعاجم العربية فصاحب لسان العرب يعرفه: "سمى الفراهيدي أصوات القلقة بالمحقورة"[5].

فمصطلح "حروف القلقة" ورد عند سيبويه بمصطلح أو بمسمى آخر هو الحروف المشربة، وهي في رأيه الجمع بين الجهر والهمس، بحيث جاء وصف سيبويه لحروف القلقة وصفا دقيقا بحسب ما وصل إليه الدرس الصوتي الحديث.

5 – الانحـــــراف (Consonne latérale):

فيطلق مصطلح "الانحراف" على الحرف الذي ينحرف فيه اللسان عند النطق به وهي صفة تخص حرفاً واحداً في العربية وهو اللام، حيث يقول سيبويه في هذا الشأن: "هو حرف شديد

---

[1] – رشاد حمزاوي، المصطلحات اللغوية الحديثة، ص 161.

[2] – الزوبير دراقي، محاضرات في فقه اللغة، ص 69، وانظر: مباحث في اللسانيات، ص 85.

[3] – القسطلاني، لطائف الإشارات، ص 199 – 200.

[4] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص 174.

[5] – ابن منظور، لسان العرب، مادة (قلق).

جرى فيه الصوت للانحراف اللسان مع الصوت ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة وهو اللام"[1].

فقد فصّل "ابن جني" في صفة الانحراف بدقة حيث أنه أوعز بأنه يوجد حرف واحد في العربية منحرف وهو اللام، من خلال قوله: "ومن الحروف حرف منحرف، لأن اللسان ينحرف فيه مع الصوت وتتجافى ناحيتا مستدق اللسان عن اعتراضهما على الصوت فيخرج الصّوت من تينك الناحيتين وما فويقهما وهو اللام"[2].

واللام العربية في الدّرس الصّوتي الحديث هي صوت لثوي يتم نطقه باتصال طرف اللسان باللثة[3] حيث يعتمد طرف اللسان على أصول الثنايا العليا بحيث تنشأ عقبة في وسط الفم مع ترك منفذ للهواء عن إحدى حافتي اللسان أو عنهما معا، فيرفع الحنك الأعلى فلا ينفذ الهواء عن طريق الأنف ويتذبذب الوتران الصوتيان، فاللام العربية صامت مجهور سني منحرف أو جانبي وسمي كذلك لأن اللسان ينحرف فيه مع الصوت[4].

6 – التكـــــرار:

التكرار وهو مصطلح يوصف به صوت الرّاء في العربية (consonne roulée) وهو صفة خاصّة بالراء وحده، وهذا ما نجده عند شيوخ العربية القدماء فسيبويه يقول في الحرف المكرر ما نصه: "ومنها المكرر هو حرف شديد يجري فيه الصوت لتكريره وانحرافه إلى اللام فتجافى للصوت كرخوة، ولم يكرر لم يجر الصوت فيه هو الراء"[5].

ويوضّح هذا ابن جني أيضا في قوله: "ومنها المكرر وهو الراء، وذلك أنك إذا وقفت عليه رأيت طرف اللّسان يتعثر بما فيه من التكرير، ولذلك احتسب الإمالة بحرفين"[6]، ويقصد القدامى بالتكرار تعثر طرف اللسان فيه عند الوقف ويعدّ ابن جني من أهم من درسوا مصطلح "التكرار" بكل دقة وتفصيل، وأيّده في ذلك كل من تبعه ونلفي ابن يعيش في شرحه للمفصل يعيد قوله:

---

[1] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص 435.

[2] – ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص 77.

[3] – خليل إبراهيم العطية، في البحث الصوتي عند العرب، ص 60.

[4] – جان كانتينيو، دروس في علم أصوات العربية، ص 38.

[5] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص 435.

[6] – ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص 77.

"والتكرار صفة الرّاء وذلك إذا وقفت عليه رأيت اللسان يتعثر بما فيه من التكرير"[1]، ونجد نفس الطرح عند الزجاجي حين يقول في التكرار "والحرف المكرر الرّاء لأن فيه تكرار"[2].

لقد حدّد سيبويه بكل دقة مفهوم صفة التكرير وسار على نهجه كل من أتى من بعده خاصة ابن جني ، بل لم يزيدوا واكتفوا بنفس مصطلحات سيبويه.

أمّا شيوع مصطلح "التكرار" عند المحدثين من علماء الأصوات، فتوافقوا على أن صفة "التكرار" خاصّة بحرف الراء، كما نجدهم اختلفوا في تعاريفهم، وتحديدهم لهذا المصطلح وهذا مردّه إلى اختلاف المناهل والمشارب التي يعتمدون عليها في أبحاثهم الصوتية، ولكي نوضح هذا أشرنا إلى أهم هذه الآراء والتعاريف وذلك من خلال مؤلفاتهم ومباحثهم اللغوية.

فتمام حسان يأتي بمصطلح مرادف "للصوت المكرر" وهو "الاستمرار" حيث يقول: "الأصّوات المستمرة وهو الرّاء، وينطق به بترك اللسان مسترخيا في طريق الهواء الخارج من الرئتين، فيرفرف اللّسان، ويضرب طرفه في اللّثة ضربات مكررة، وهذا معنى التكرار في صفته"[3].

أمّا إبراهيم أنيس فيقول في هذا الصدد: "الرّاء صوت مكرر لأن التقاء طرف اللّسان بحافة الحنك مما يلي الثنايا العليا يتكرر في النطق بها كأنما يطرق طرف اللسان حافة الحنك طرقا ليّنا يسيرا مرتين أو ثلاثا لتكون الرّاء العربية"[4]، ويراد بالتكرير ملاحظة الضربات المتلاحقة التي تصحب نطق الرّاء[5].

ومن هذه التعاريف الكثيرة، يبدو لنا أن المحدثين عرّفوا المكرر بنفس تعريف سيبويه حيث أنهم يرون أن النطق بالرّاء يتمثل في عدة اهتزازات وارتعاشات في طرف اللّسان هذا ما يجعلنا نخلص بأنهم (المحدثين) لم يضيفوا شيئا ذا أهمية كبيرة إلى ما توصّل إليه سيبويه ومن تبعه في تحديد مفهومي "الانحراف والتكرار" بل اكتفوا بنفس المسميات التي استعملها سيبويه.

---

[1] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج10، ص 130.

[2] – الزجاجي، الجمل، شرح أبي شنب، ط2، دمشق، 1957، ص 378.

[3] – تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 132.

[4] – إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 67.

[5] – خليل إبراهيم عطية، في البحث الصوتي عند العرب، ص 60.

7 – الهــــاوي:

مصطلح "الهاوي" هو مصطلح تراثي أصيل، ورد في أقدم كتب التراث وهذا ما نجده عند الخليل، عند حديثه عن حروف العربية في مؤلفه "العين" حيث أطلق مصطلح "الهاوي" على الصوت الذي لم يكن له حيز ينسب إليه إلا الجوف، وقد سماه "بالجوفي" لخروجه من الجوف وعدم وقوعه في مدرجة من مدارج اللّسان أو الحلق أو اللّهاة، وقد عدّ الخليل الأصوات الهوائية وهي (الهمزة والواو والياء والألف) فيقول في هذا الشأن ما نصّه: "في العربية تسعة وعشرون حرفا، منها خمسة وعشرون حرفا صحاحا أحيازا و مدارج، وأربعة أحرف جوف وهي الواو والياء والألف اللينة والهمزة، وسميت جوفا لأنها تخرج من الجوف فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان ولا من مدارج الحلق، ولا من اللهاة، وإنما هي هاوية في الهواء فلم يكن لها حيز تنسب إليه الجوف، وكان يقول كثيرا الألف اللينة والواو والياء هوائية أي أنها في الهواء"[1].

أمّا سيبويه فردّ صفة "الهاوي" إلى الألف، هذا ما نتبينه من قوله: "ومنها الهاوي وهو حرف اتسع لهواء الصوت مخرجه أشد من اتساع مخرج الياء والواو، لأنك قد تضم شفتيك في الواو وترفع في الياء لسانك قبل الحنك وهي الألف، وهذه الثلاثة أخفى الحروف لاتساع مخرجها وأخفاهن وأوسعهن مخرجا: الألف، ثم الياء، ثم الواو"[2]، وهذا ما نجده في شرح الشافية حيث يقول ابن الحاجب: "لأنه في الحقيقة راجع إلى الصوت الهاوي الذي يعد الفتحة، وهذا وإن شاركه الواو والياء فيه، إلا أنه يفرقهما من جهة اتساع هواء الألف، لأنه صوت بعد الفتحة فيكون الفم فيه مفتوحا بخلاف الضمة والكسرة فإن ذلك لا يكون عنهما، فذلك اتسع هواء صوت الألف أكثر منه في الواو والياء"[3]، فهو بهذا يعيد نفس كلام الخليل وسيبويه في هذا الموضع.

أمّا عند المحدثين فسريان هذا المصطلح "الهاوي" ملحوظ، حيث يعرّفه جان كانتينيو بقوله: "الهاوي: أي الذي فيه هواء، وهو نعت ينعت به ألف الجرس أي الألف الذي يحدث صوتا للمقابلة، بينه وبين الألف إذا كان عماد الهمزة"[4]، وقد سمى العرب الألف هاويا لكونه أعلى مراتب الانطلاق في أصوات اللّين.

---

1 – الخليل، العين، ج1، ص 57.

2 – سيبويه، الكتاب، ج4، ص 435 – 436.

3 – الاسترباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ص 258.

4 – جان كانتينيو، دروس في علم أصوات العربية، ص 38.

8 – المهـــتـــــوت:

"المهتوت" مصطلح عريق في التراث اللغوي العربي، لكن وقع فيه شيء من التضارب في تحديد تعريف شامل لهذه الصفة الصوتية، فهناك من يرى أنه "المهتوت" صفة للهمزة والهت في اللغة: عصر الصوت وأقدم من اصطلح عليه الخليل[1]، فالخليل نفسه يصف به حرفين، فتارة يصف "الهاء" فالهت[*] فيقول: "ثم الهاء ولو لا هتة، في الهاء، وقال مرة "ههة" لأشبهت الحاء، لقرب مخرج الهاء من الحاء"[2]، وتارة أخرى يجعلها من صفات الهمزة فيقول: "وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق، مهتوتة مضغوطة، فإذا رُفِّهَ عنها لانت فصارت الياء والواو والألف عن غير طريق الحروف الصحاح"[3].

أمّا ابن جني فيقصد "بالمهتوت" حرف الهاء ويرجع هذا لما فيها من ضعف وخفاء فيقول ما نصّه: "ومن الحروف المهتوت وهو الهاء وكذلك لما فيه من الضعف والخفاء"[4].

أمّا شيوع هذا المصطلح عند المحدثين جاء به جان كانتينيو وهو في رأيه: "المحصور المكسور أو المقول بسرعة وغزارة من الكلام"[5]، ونجده أيضا عند الدكتور عبد الغفار حامد هلال صفة للهاء حيث يقول: "وهو الهاء لما فيها من الضعف والخفاء فتحتاج إلى النطق الموضّح لها وهو الهت"[6].

ومصطلح الهت لم يرد ذكره في كتاب سيبويه، فقد أغفل الحديث عنه وكذلك لم يحظ هذا المصطلح "المهتوت" باهتمام اللغويين المحدثين.

---

[1] – الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هارون: المؤسسة المصرية للنشر، القاهرة، 1967، ج5، ص 358.

[*] – هتت: هتَ الشيء يهته هتا، فهو مهتوت، وهتيت، وهتهته وطئه وطئا شديدا فكسره، وتركهم هتّا بتا أي كسرهم، وقيل قطعهم، والهت كسر الشيء حتى يصير رفاتا، وهتّ الهمزة يهتها هتا، تكلم بها.

[2] – الخليل، العين، ج1، ص 57.

[3] – المصدر نفسه،ج1، ص 52.

[4] – ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص 74.

[5] – جان كانتينيو، دروس في علم أصوات العربية، ص 38.

[6] – حامد هلال، أصوات اللغة العربية، ص 146.

9 – الاستــــــطالة:

فهذا المصطلح "الاستطالة" إذن يطلق على صفة خاصة بصوت "الضاد" في اللغة العربية فيقول ابن الجزري في هذا الصدد: "الحرف المستطيل هو الضاد، لأنه استطال عن الفهم النطق به حتى اتصل بمخرج اللام، وذلك لما فيه من القوة بالجهر والإطباق والاستعلاء"[1].

أمّا شيوع هذا المصطلح عند المتأخرين من علماء اللغة، فلم نجده يختلف عمّا جاء به القدامى فيعرّفه كانتينيو في قوله: "الاستطالة إنها صفة الضاد وربما كان السبب في هذه التسمية وجود تلك الزوائد الإنحرافية في الضاد"[2]، واصطلح آخرون على الاستطالة بمصطلح جديد هو "التحليق"، ما يوضحه تمام حسان في حديثه عن هذه الصفة: "فهي نتيجة طبيعية للامتداد اللّسان إلى ما يداني الجدار الخلفي للحلق ويصطلح عليها أيضا "التحليق"، ...وهو يوجد في الضاد المصرية وفي كل الأصوات الطبقية وهي الصاد والضاد، والطاء، والظاء"[3].

لم يشر سيبويه إلى مصطلح الاستطالة و لم يذكر أنه تحدث به، فبإجماع أهل الاختصاص من المتقدمين والمحدثين أن صفة "الاستطالة" صفة خاصة بحرف الضاد، لا كما رآها بعض المغالين أنها خاصة بأحرف اللين، أو ما يسمى بالممدود، فهناك فرق بين المستطيل والممدود[4].

10 – الغنّـــــة:

مصطلح "الغنّة" هي صفة خاصة بحرف الميم، والنون اللتين هما من المخرج الأنفي أو الخيشوم المحوّل إلى مجرى النّفس بعد انسداد فتحة الفم، ومن المتكلمين من هو أغنّ خالص والمؤنثة غنّاء وهذا لإخراجه الأصوات كلها من خيشومه، وهي عند سيبويه أيضا خاصّة بحرف الميم والنون حيث يقول في هذا الشأن: "إلاّ أنّ النون الميم قد يعتمد لهما في الفم والخياشيم فتصير فيها غنّة"[5]، كما يوضح هذا أيضا في موضع آخر عند حديثه عن الشديد فيقول: "ومنها حرف شديد يجري

[1] – ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج1، ص 205، وانظر: احمد حساني: مباحث في اللسانيات، ص 85.

[2] – جان كانتينيو، دروس في علم أصوات العربية، ص 38.

[3] – تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 120.

[4] – أنظر: شهاب الدين القسطلاني، لطائف الإشارات، ص 202.

[5] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص 434.

معه الصوت لأن ذلك الصوت غنّة من الأنف، فإنما تخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف، لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه الصّوت، وهو النون وكذلك الميم"[1].

وأمّا ابن جني فيعني بالغنّة: "هي خروج صوت الحرف من الخيشوم وحروفه الميم والنون لأنه قد يعتمد لهما في الفم والخياشيم، فتصير فيهما غنّة"[2].

أمّا عند المحدثين فمصطلح "الغنّة" خاص بالميم والنون ونظيره بالمصطلح الأجنبي (nasal)[3] ويعرّفه محمود السعران في قوله: "تتكون الصوامت الغنّاء بأن ينحبس الهواء حبسا تاما في موضع الفم ولكن يخفض الحنك اللين ليتمكن الهواء من النفاذ عن طريق الأنف، ومن أمثال الصوامت الغنّاء الميم والنون"[4].

لقد تحدّث سيبويه عن صفات الأصّوات عامّها وخاصّها، وتميز منهجه في دراسته للأصوات اللغوية منهجا علميا دقيقا بالرغم من الفترة التي عاش فيها فهي تعد مرحلة مبكرة جدا من تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، هذا إن دل على شيء إنما يدل على عبقرية هذا العالم الجليل الذي خدم اللّغة العربية وصنّف مباحثها، والمتأمّل يلاحظ أن التّابعين له والمحدثين قد أعادوا وفي بعض الأحيان لم يضيفوا شيئا على كلام سيبويه، بل إن صحّ القول اجترّوا كلامه وأفكاره بل أعادوا نفس مصطلحاته.

فسيبويه حدّد مفهوم "الجهر والهمس" دون علمه بوجود الأوتار الصوتية، وتحدث عن مفهوم "الشدة والرخاوة" ومفهوم "التكرير" والانحراف... وغيرها من الظواهر الصوتية التي أبدع في وصفها وتسمية مدلولاتها.

---

[1] – المصدر السابق، ص 435.

[2] – ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص 75، وانظر: حامد هلال: أصوات اللغة العربية، ص 148.

[3] – رشاد حمزاوي، المصطلحات اللغوية الحديثة، ص 250.

[4] – محمود السعران، علم اللغة، دار النهضة العربية، بيروت، ص 184.

المبحـــث الثالث: الظّــواهر الصّـــوتية في كتـــاب سيبـــويه:

1 – النّبـــر – stress:

وهو الضغط على مقطع معين من الكلمة ليصبح أوضح في النطق من غيره لدى السمع، حيث يقول جان كانتينيو: "النبرة هي إشباع مقطع من المقاطع بأن تقوى إما ارتفاعه الموسيقي أو شدته أو مداه أو عدة عناصر من هذه العناصر في نفس الوقت"[1].

فالنبر – عند العرب – ارتفاع الصوت يقال نبر الرجل، إذا تكلم بكلمة فيها علو ونبرة المغني رفع صوته عن خفض، والمنبر مرقاة الخطيب سمي بذلك لارتفاعه وعلوه والنبر بالكلام الهمز، والهمز مثل الغمز والضغط ومنه الهمز في الكلام لأنه يضغط وقد همزت في الكلام فاهمز[2].

فكان عند القدامى وسيبويه بمعنى الهمز، فأشار إليه سيبويه من خلال حديثه عن الهمزة، "واعلم أن الهمزة إنما فعل بها هذا من لا يخففها لأنه بعد خرجها ولأنها نبرة في الصدر تخرج باجتهاد"[3]، ويلاحظ أن المحدثين لم يزيدوا على ما أتى به القدامى في تصور فكرة النبر أكثر من تنظيمه وتخصيصه بالمقطع[4].

2 – التّنغيـــم – intonation:

أمّا التنغيم فهو تغييرات تنتاب صوت المتكلم من صعود إلى هبوط، ومن هبوط 'لى صعود، لبيان مشاعر الفرح، والغضب، والنفي، والإثبات، والتهكم، والاستهزاء والاستغراب، وتسمى النغمة (صاعدة) Rising tone إذا تم صعودها من أسفل إلى أعلى المقطع الذي وقع عليه النبر، والنغمة (الهابطة) Falling tone إذا تم نزولها من أعلى إلى أسفل، على آخر مقطع وقع عليه النّبر[5].

فكانت العلاقة بين النّبر والتنغيم علاقة وثيقة لأنه لا يحدث نبر دون تنغيم، ولابد قبل الحديث عن ظاهرة النّبر والتنغيم من الإشارة إلى بعض آراء المستشرقين والمحدثين ممن عالجوا هذه المسألة، فنجد "هنري فليش" ينفي وجود النبر في العربية فيقول: "إن نبر الكلمة كان مجهولا تماما لدى

---

[1] – جان كانتينيو، دروس في علم الأصوات العربية، ص 194.

[2] – ابن منظور، لسان العرب، ج7، ص 39 – 40 – 239.

[3] – سيبويه، الكتاب، ج3، ص 548.

[4] – عبد الصابور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة 1960، ص 25.

[5] – خليل إبراهيم العطية، البحث الصوتي عند العرب، ص 63.

اللّغويين العرب لأنه لم يجد اسماً بين مصطلحـــاتهم"[1] وهاهو ذا "برجستراسر" يحذو حذو سابقيه حيث يقول: "أنه لا نص نستند عليه في إجابة مسألة كيف حال العربية في هذا الشأن – يعني النبر – ومما يتضح من اللّغة نفسها، ومن وزن شعرها أن الضغط لم يوجد فيها"[2]، أمّا "كارل بروكلمان" فيؤيد وجود نوع من العربية القديمة تغلب عليه الموسيقية ويتوقف على كمية المقطع.

أمّا عند القدامى فنجد صوراً من التنغيم بحيث نستشهد بقول سيبويه في باب الإشباع من الكتاب: "فأما الذين يشبعون فيمططون، وعلاماتها واو وياء وهذا تحكمه لك المشافهة... وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاسا"[3].

كما يوضح هذا ابن جني في قوله: "وقد حذفت الصّفة ودلّت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم سير عليهم الليل، وهم يريدون ليل طويل، وكأنّ هذا إنما حذفت فيه الصّفة لما دّل من الحال على موضعها، وذلك أنك تحسّ في كلام القائل لذلك من التطويح، والتطريح والتفخيم، والتعظيم، ما يقوم مقام قوله: ليل طويل أو نحو ذلك وأنت تحس هذا بنفسك إذا تأملته، وذلك أن تقول في مدح إنسان والثناء عليه وتقول كان والله رجلا، فتزيد في قوة اللفظ بالله هذه الكلمة، وتتمكن من تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها، أي رجلا فاضلا أو كريما أو نحو ذلك، وكذلك تقول سألناه فوجدناه إنسانا فتمكّن الصوت بإنسان وتفخمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك إنسانا سمحا أو جوادا أو نحو ذلك، وكذلك إذا ذممته ووصفته بالضيق فقلت سألناه وكان إنساناً وتزوي وجهك وتقطبه، فيغني ذلك عن قولك إنسانا لئيما أو لحزا أو مبخلا أو نحو ذلك"[4].

وتدلّ مصطلحات الإشباع، و التمطيط، والاختلاس، التطويح، والتطريح، والتفخيم من خلال معانيها اللغوية إلى رفع الصوت وانخفاضه، والذهاب به كل مذهب، وهي على هذا – إشارة إلى (النّبر)، وليس النّبر – كما سبق بيانه – غير عملية عضوية يقصد منها ارتفاع الصوت المنبور وانخفاضه.

[1] – هنري فليش، العربية الفصحى،ترجمة: عبد الصابور شاهين، ط1،بيروت،(د،ت)، ص 49.

[2] – برجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، ترجمة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1982، ص 46.

[3] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص 202.

[4] – ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، 1954، القاهرة، ج2، ص 370 – 371.

كما أن تمطيط اللام وزوي الوجه وتقطيبه مظهر من المظاهر التي تستدعيها ظاهرة التنغيم، فما سماه سيبويه بالإشباع[1] وما دعا إليه ابن جني من مطل للحركات، إنما هو فهم واستيعاب من مسألة الضغط على الحركات لتطول كميتها الصوتية فتصبح الكسرة ياء والضمة واو، والفتحة ألف...[2].

3 – المماثـــلة – assimilation:

المماثلة هي تأثر الأصوات المتجاورة في الكلمات الجمل، وميلها إلى الاتفاق في المخارج والصفات نزوعا إلى الانسجام الصوتي واقتصادا في الجهد الذي يبدله المتكلم[3].

فأصوات اللغة تختلف فيما بينها في المخارج والشدة والرخاوة، والجهر والهمس والتفخيم والترقيق، وما إلى ذلك، فإذا التقى في الكلام صوتان من مخرج واحد أو من مخرجين متقاربين وكان أحدهما مجهورا والآخر مهموسا مثلا، حدث بينهما شدّ وجذب وحاول كل منهما جذب صاحبه إليه، بتماثله معه في صفاته كلها أو في بعضها[4].

ولقانون المماثلة حالات يتم فيها فناء أحد الصوتين في الآخر بحيث يألفان صوتا واحدا، وسمي هذا النوع بالإدغام، والمماثلة نوعان:

_ المماثلة بالتأثر التقدمي (Progressive) ومعناها تأثر الصوت الثاني بالأول.

_ المماثلة بالتأثر الرجعي (Régressive) ومعناها تأثر الصوت الأول بالثاني.

لقد عرف العرب القدامى وسيبويه قانون المماثلة ووظفوا فيه عدة مسميات ومصطلحات، فهي عند سيبويه بمعنى "المضارعة والتقريب"[5]، و"تجانس" الصوت و"تشاكله" عند ابن يعيش[6]، و"المناسبة" عند ابن الحاجب[7].

---

[1] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص 202.

[2] – ينظر: خليل إبراهيم العطية، البحث الصوتي عند العرب، ص 67 – 68.

[3] – المرجع نفسه، ص 70.

[4] – رمضان عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله، مكتبة الخانجي، القاهرة،1981، ص 22.

[5] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص 437.

[6] – ابن يعش، الشرح المفصل، ج10، ص 318.

[7] – الاستربادي، شرح الشافية، ج3، ص 4.

فالمماثلة تقع في الحالات الآتية مثل: الجهر والهمس، الشدة والرخاوة، الإطباق والانفتاح، وأمثلتها كثيرة عند سيبويه في الكتاب، حيث أسهب في الحديث عن المماثلة في باب الإدغام حيث يقول: "والحروف المتقاربة مخارجها إذا أدغمت فإن حالها حال الحرفين اللذين هما سواء في حسن الإدغام، وفيما يزداد البيان فيه حسنا، وفيما لا يجوز فيه إلى الإخفاء وحده، وفيما يجوز فيه الإخفاء والإسكان، فالإظهار في الحروف التي تخرج من مخرج واحد وليست بأمثال سواء أحسن، لأنها قد اختلفت، وهو في المختلفة المخارج أحسن لأنها أشد تباعدا، وكذلك الإظهار كلما تباعدت المخارج ازداد حســـنا"[1].

4 – الإمالــة:

فهي الإجناح عند الخليل فيما روى سيبويه[2]، في الكتاب وأيضا هي العدول بالألف عن استوائه والجنوح به إلى الياء فيصير مخرجه بين مخرج الألف المفخمة وبين مخرج الياء[3]، وهو المقصود بالإمالة في كتب اللغة والقراءات القرآنية ويقابلها الفتح، والفرق الصوتي بين الإمالة والفتح هو أن الألف الممالة صوت لين نصف ضيق، أما الألف غير الممالة في حالة الفتح، فصوت لين نصف متسع، فكتب اللغة لم تكتفي بمعالجة الإمالة كونها جنوح الألف صوب الياء، بل أشارت إلى حالات ثلاث وهي:

1 – الألف الممالة نحو الضمة مثل: الصلوة والزكوة.

2 – الكسرة المشوبة بالضمة مثل: قيل وبيع وغيظ مما بني للمجهول من الأفعال ويسمى أيضا بالإشمام عند النحويين.

3 – الضمّة المشوبة بالكسرة نحو بوع، هذه هي حالات الإمالة في اللغة العربية إضافة إلى النوع الأول الذي ذكرناه سابقا وهو العدول بالألف إلى الياء، التي تسمى بالإمالة المحصنة وهي الشائعة.

الإمالة من العادات الكلامية الأدائية لذا فقد اهتم النحاة العرب بالإشارة إلى القبائل المميلة، واهتم أهل القراءات بالإشارة إلى المميلين من القرّاء.[4]

---

[1] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص 445.

[2] – المصدر نفسه، ج4، ص 478.

[3] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج9، ص 54.

[4] – ينظر: خليل إبراهيم العطية، في البحث الصوتي عند العرب، ص 79.

5 – المخالفــة – Dissimilation:

فهي معاكسة للمماثلة، فقانون المخالفة هو تعديل الصوت الموجود الذي يؤدي إلى زيادة مدى الخلاف والابتعاد بين الصوتين ويكون ذلك بأحـــد أصـــوات اللين الطويلة أو بصوت من الأصوات المتوسطة أو المائعة وهي اللام والميم والنون والراء، وقد تكون الكلمات العربية المشتملة على أحد الأصوات المائعة المذكورة قد تولد نتيجة عامل المخالفة بين صوتين متماثلين مثل: حرجل – حجل، وجلمد – جمد، وعنكب – عكب وعرقب – عقب[1]. فالمخالفة كما عرفها فندريس: "هي أن يعمل المتكلم حركة نطقية مرة واحدة وكان من حقها أن تعمل مرتين"[2]، من هنا نستنتج أن المخالفة في الحروف العربية هي تجنبا للاستثقال الذي هو قبيح في كلام العرب، الذي يستحسن الخفة والسهولة في الكلام.

أمّا سيبويه فقد عقد باب في كتابه عنوانه "ما شدّ فأبدل مكان اللام والياء لكراهية التضعيف وليس بمطّرد، وأورد قول العرب تسّيرت، وتظنّيت، وتقسّيت، وأملّيت، بدل أمللت... وكل هذا التضعيف فيه عربي كثير جيّد"[3].

6 – الإدغــــام:

هو ظاهرة من الظواهر المماثلة يفنى فيها الصوتان المتجاوران فناءا تاما ولذلك سماها المحدثون "Completc assimilation" أي المماثلة الكاملة.

فسيبويه من أوائل علماء العربية الذين اهتموا بالإدغام، فعده محور دراسته لعلم الأصوات وقد ترسم خطاه من تلاه على اختلاف في طريقة العرض بالكلام على مخارج الأصوات وبيان صفاتها العامة والخاصة منها، فيقول سيبويه في هذا الشأن في باب الإدغام في الحرفين: "فأحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحركين اللذين هما سواء إذا كان منفصلين... وكلما توالت الحركات أكثر كان الإدغام أحسن"[4].

---

[1] – المرجع السابق، ص 85.

[2] – فندريس، اللغة، ص 94.

[3] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص 424.

[4] – المصدر نفسه، ص 437.

وللإدغام عند سيبويه أوجه هي:

1 – إدغام المثلين: ويرد في كلمة واحدة مثل: مدّ وشدّ، وفي الكلمتين مثل **قال تعالى ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ ﴾**[1].

2 – إدغام المتقاربين: ويأتي بعد جعل الصوتين متماثلين لأن الإدغام هو إخراج الصوتين من مخرج واحد دفعة واحدة باعتماد تام، ولا يمكن إخراج المتقاربين من مخرج واحد لأن لكل صوت مخرج على حدة ومثاله إدغام النون في الميم مثل "امحى واماز"، وأصلها انمحى وانماز هذا في الكلمة، أما في الكلمتين مثل إدغام التاء في الثاء في **قال تعالى ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهَا ﴾**[2]، وإدغام الدال في الثاء في **قال تعالى ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾**.[3]

3 – إدغام المتجانسين: فهو مجال خصب لتحقيق الانسجام الصوتي، ومثال المتجانسين إدغام القاف في الكاف مثل **قال تعالى ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ ﴾**[4]، والطاء في الصاد مثل: "اصّبر" وهذا في الكلمة الواحدة، أمّا في الكلمتين كإدغام التاء في الطاء في **قال تعالى ﴿وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ﴾**[5]، وإدغام الذال في الظاء في **قال تعالى ﴿إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾**[6]، واللام في الرّاء مثل **قال تعالى ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾**[7]، والسين في الزاي مثل **قال تعالى ﴿وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ ﴾**[8] .

لقد قدم سيبويه خدمات جليلة للغة العربية، فعرّف الصّوت، وطبيعته ووظائفه وأثره السمعي، و انتهج ما يسمى في الدّرس الصّوتي الحديث "**بالفونيتيك**" Phonétique حيث درس جهاز النطق، ومخارج الحروف وصفاتها، ووضع هجائية صوتية بأصولها وفروعها.

---

[1] – سورة البقرة، الآية 60.

[2] – سورة الشمس، الآية 11.

[3] – سورة آل عمران، الآية 145.

[4] – سورة المرسلات، الآية 20.

[5] – سورة آل عمران، الآية 72.

[6] – سورة الزخرف، الآية، 39.

[7] – سورة المطففين، الآية 14.

[8] – سورة التكوير، الآية 7.

كما درس وظائف أصوات اللغة العربية وهو ما يصطلح عليه في اللسانيات الحديثة "**بالفونولوجي**" Phonologie، حيث تطرق إلى الصوت (الحرف) "**الفونيم**"، وإلى الصوامت والصوائت، وقوانين التأثر والتأثير، والمجاورة، وطول الصوت وقصره، وظواهر النّبر التنغيم، المماثلة، المخالفة، الإدغام، الروم، الإشمام، الإمالة ،وغيرها من الظواهر الصّوتية التي أسس لها سيبويه متبعا في ذلك المنهج الوصفي الذي يعتمد على دقة الملاحظة للوصول إلى الحقيقة، حيث نوضّح هذا بقول صاحب الكتاب: "والدليل على ذلك أنك لو جافيت بين حنكيك فبالغت ثم قلت قق قق لم تر ذلك مخلا بالقاف، ولو فعلته بالكاف وما بعدها من حروف اللّسان أخلّ ذلك بهنّ"[1].

فبهذه الجهود والأفكار تطور الدّرس الصّوتي عند العرب وبلغ مرحلة متقدمة من النّضج وهذا شكل زخماً لغوياً ومصطلحياً أثرى معاجم اللّغة العربية وهذا بفضل سيبويه ومن تبعه من التّابعين.

[1] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص 480.

الفصل الثالث

الأبنية الصّرفية ومصطلحاتها في كتاب سيبويه

المبحث الأول: الميزان الصّرفي عند سيبويه.

1- المجرّد.

2- المزيد.

3 - القلب المكاني.

المبحث الثاني: أبنية الأسماء والأفعال عند سيبويه.

1 - المجرّد والمزيد.

2 - المصادر والمشتقات.

3 - اللاّزم والمتعدّي.

المبحــث الأول: الميـــزان الصّــرفي.

إنّ لكل أهل صناعة معيار يقابلون به ما يعرض عليهم مما يدخل في صناعتهم فللصّائغ ميزان يعرف به صحة البضاعة من زيفها، وللبائع ميزان يعرف به زيادة البضاعة من نقصانها، ولما كان نظر علماء اللّغة إلى الكلمة من جهة حروفها التي تتألف منها ليعرفوا أصالتها وزيادتها، ومن جهة هيئة هذه الحروف وضبطها على أية صورة كانت مما دفع بهم إلى استخدام معيار من الحروف سموه بالميزان.

ويذكر الصّرفيون أنّ صناعة التصريف شبيهة بالصياغة، فالصائغ يصوغ من الأصل الواحد أشياء مختلفة، والصرفي يحول المادة الواحدة إلى صورة مختلفة، فهو يحتاج في عمله إلى ميزان يعرف به عدد حروف الكلمة وترتيبها، وما فيها من أصول وزوائد وحركات وسكنات وما طرأ عليها من تغيير كما احتاج الصائغ إلى الميزان ليعرف به مقدار ما يصوغه[1].

لقد نظر علماء اللّغة إلى الكلمات التي يستخدمونها في مبحث علـــم الصّرف فوجدوا أن عدد حروفها الأصول لا يقل عن ثلاثة أحـــرف إلاّ لعلّـــة استوجبت ذلك أو اعتباطاً كما في بعض الألفاظ ولا تزيد عن الخمسة أحرف، فألفوا الميزان من ثلاثة أحرف لأن الكلمات الثلاثية الأصول أكثـــر استعمالاً مـــن غيرها فـــي الكلام ولأنهم لو جعـــلوه رباعياً أو خماسياً لاضطروا إلى حذف حرف أو اثنين عند وزن كلمة رباعية أو ثلاثية، ولذلك آثروا أن يجعلوا الميزان الصّرفي بثلاثة أحرف وأن يزيدوا على ذلك إذا وزنـــوا رباعـــياً أو خماسياً، ورأوا أنّ ذلك أحسن من أن يجعلوه على خمسة أحرف ثم ينقصوا منه إذا وزنوا رباعياً أو ثلاثياً والزيادة أسهل من الحذف، وجعلوا "فَعَلَ" ميزان لهم لأنّ أهم مخارج الحروف عند العرب هي: الحلق، واللّسان، والشفتان[2] فأخذوا "الفاء" من الشفة و"العين" من الحلق و"اللام" من اللّسان، ولأنّ الفعل أعم الأحداث إذ يصدق على كل حدث أنّه فعل وقد سموا لذلك الحرف المقابل للفاء، وهو الحرف الأول من الكلمة المجرّدة "فاء الكلمة"، والحرف مقابل للعين "عين الكلمة"، والحرف المقابل للام "لام الكلمة"[3].

---

[1] – ينظر: الإستربادي، شرح الشافية، ج1، ص 15.

[2] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص 434.

[3] – خديجة الحديثي، الأبنية الصّرفية في كتاب سيبويه، ص 88.

والتزموا في الميزان أن تقابل أحرفه بالحركات والسكنات التي جاءت عليها أحرف الكلمة الموزونة نفسها، وتشكّل الشكل الذي عليه هـــذه الكلمة من تقديم أو تأخيـــر أو غير ذلك، مثل "كَتَبَ" تكون الكاف فاء الكلمة، والتاء عينها والباء لامها، و لم كانت أحرف "كتب" الثلاثة مفتوحة، حركة أحرف الميزان الثلاثة بالفتح أيضا.

ففعل هي الصّورة أو الهيئة التي يقاس بها هيئة الكلمة ومقدارها بالنسبة إلى كلمة أخرى[1]، فقولنا "ضرب" على وزن "فعل"، و"نصر" على الوزن نفسه، دلالة على أن "ضرب" و"نصر" مشتركتان في الهيئة أو المقدار الذي هو عدد الحروف والحركات في فعل أمّـــا إذا قلنا إن وزن "قتل" هو "فعل"، ووزن "قاتل" هو "فاعل" فقد بيّنا أنّ بين اللّفظين اختلافاً بزيادة إحداهما على الأخرى.

1 – المجـــــرّد:

فالمجرّد هو ما كانت جميع حروفه أصلية ويكون في الاسم على ثلاثة أنواع هي:

المجرّد الثلاثي: وهو ما كانت حروفه الأصلية ثلاثة أحرف.

المجرّد الرباعي: وهو ما كانت حروفه الأصلية أربعة أحرف.

المجرّد الخماسي: وهو ما كانت حروفه الأصلية خمسة أحرف.

أمّا في الفعل فيكون إمّا ثلاثياً أو رباعياً ولا يكون خماسياً، فإذا أردنا أن نزن كلمة من ثلاثة أحرف أصول سواء كانت اسما أم فعلا نقابل أحرف الكلمة الأول بالفاء والثاني بالعين والثلاث باللام، ونشكل بعدها أحرف الميزان بحركات الكلمة الموزونة فنضع للفاء والعين حركتيهما، أمّا الحرف الثالث فلا يشكل لأنه محل الإعراب أو البناء فإذا أردنا وزن كلمة محركة مع حركة حرفها الأخير حركنا اللام بحركته، أو بنيناه على علامة بنائه، فنقول أن وزن "كَتَب، دَرَس، جَمَل، حَمَل" على وزن: فَعَل، ووزن "فَهِم وعَلِم، فَخِذ وكَبِد" على وزن: فَعِل... وهكذا في بقية الكلمات.

أمّا إذا كانت الكلمة مجردة على أربعة أحرف سواء أكانت اسماً أو فعلا زيدت لام ثانية على حروف الميزان "فَعَلَ " في آخرها، فقيل "فعلل"[2]، فعندما نزن الكلمة بها نضع "الفاء" مقابل الحرف

[1] – الإستربادي، شرح الشافية، ج1، ص 12.

[2] – خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص 90.

الأول و"العين" مقابل الحرف الثاني و"اللام الأولى" مقابل الحرف الثالث و"اللام الثانية" مقابل الحرف الرابع، ثم نشكّل الأحرف الثلاثة الأولى بحركات الأحرف المقابلة لها في الكلمة الموزونة، ويبقى الحرف الرابع بلا حركة لأنه محل الإعراب أو البناء مثل: وزن " دَحْرج، جَعْفر" على وزن فَعْلَل، وهذه طريقة وزن كل الكلمات الرباعية.

وإذا كانت الكلمة المجرّدة خماسية، فهي لا تكون إلا اسما كما قلنا، زيدت لام ثالثة على حروف الميزان "فَعَل" في آخر الميزان فتصير "فعللل"، فعند وزن الكلمة الخماسية نضع "الفاء" مقابل الحرف الأول و"العين" المقابل الحرف الثاني و"اللام الأولى" مقابل الحرف الثالث و"اللام الثانية" مقابل الحرف الرابع و"اللام الثالثة" مقابل الحرف الخامس ونشكّل كل حرف بحركة الحرف المقابل من أحرف الكلمة الموزونة أو سكونه فنقول أن وزن "جَحْمَرِش، صَهْصَلِق" على وزن فَعْلَلِل، ووزن "سَفَرْجَل، وفَرَزْدَق" على وزن فَعَلّل، ووزن "قُذَعْمِل وخُبَعْثِن" على وزن فُعلّل، وزادوا في الرباعي والخماسي على حروف فعل حرفا أو حرفين من جنس اللام لأنها طرف، ولأنهم بصدد أن يزيدوا بعد الآخر فكررت اللام لقربها من الطرف، وهذا مذهب سيبويه الذي يثبت أنّ للمجرّد رباعي وخماسي، عكس الكوفيين فإنهم يقصرون المجرد على الثلاثي في الأسماء والأفعال ويجعلون ما زاد فيها على الثلاثة من الزوائد ثم اختلفوا فمنهم من يتوقف في وزن ما زاد عن الثلاثة أحرف ويقول في وزنه لا أدري[1].

هذا إذا كانت أحرف الكلمة صحيحة، أمّا إذا كان في الكلمة إعلال أو إدغام فمنه ما لا يراع فيه التغيير عند الوزن، كالإعلال بالقلب وذلك في معتل العين أو اللام عند تغييره بقلب عينه أو لامه "ألفا" فهذا الإعلال لا يغير له الميزان وإنما يؤتى به بحسب أصل الكلمة قبل حدوث الإعلال فنقول في: "قال، وصال، وباع، وبال" أنها على وزن "فَعَل"، ولا يجوز أن نقول أنها على وزن فال، ونقول في وزن: "غزا، سما، دعا، رمى وقضى" أنها على وزن "فَعَل"، ولا يجوز أن نقول أنها على وزن "فعا"[2].

أمّا في الإدغام فتوزن الكلمة على أصلها قبل حدوث التغيير فوزن "شدّ، وردّ، ومدّ وعفّ" على وزن "فَعَل"، ووزن "ودّ، ملّ" على وزن "فَعِل"، ولا نقول أن وزنها "فَعْلَ" وكذلك أوزان

---

[1] – السيوطي، همع الهوامع، ت أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998، ج 3، ص 213.

[2] – خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص 92.

فعل الأمر منها فنقول في وزن "غضّ" على وزن "اِفْعَل"، ولا نقول "فَعْل"، وغيرها من الأوزان والتغيرات التي تعتري بعض الكلمات التي وضعت لها في العربية قوانين وضوابط نحتكم إليها من أهمها القلب المكاني وغيرها.

فالزيادة هي أن يضاف إلى حروف الكلمة الأصلية حرف أكثر وهي نوعان هما:

1 – زيادة من موضع الحروف الأصلية وذلك بتكرير حرف أو أكثر من أصول الكلمة وكل حرف الهجاء تقبل التكرير إلى الألف، ومنها تكرير العين في "سُلَم، وتُبَع" هذا في الاسم أما في الفعل مثل "قَطَّع، وهَذَّب، وكَرَّم" هذا دون فاصل، أما مع الفصل بين الحرفين بزائد فيقع في الاسم نحو "عقنقل، وعثوثل" وفي الفعل نحو "اغدودن، واخلولق واعشوشب، واحدودب".

أمّا تكرير اللام فتكون إمّا من غير فاصل بين الحرفين المكررين، ويقع في الاسم نحو "خدبّ، وقرشبّ"، وفي الفعل نحو "احمرّ، وابيضّ، واقعنسس"، وأما مع الفصل بين الحرفين المكررين ولا يكون ذلك في الاسم نحو "صِهْمِيمْ، وحَنْدَقُوقْ".

وأمّا مكرر الفاء وحدها نحو "قُرقُف، وسُنْدُس"، أو العين المفصولة بأصل نحو "حِدْرِد" فأصلي لا زيادة فيه وكذلك مضعف الرباعي نحو "زِلْزال وقِلْقال" من الفعلين زلزل وقلقل[1].

2 – زيادة حرف ليس من جنس حروف الكلمة: وهذا النوع يقع في الاسم كزيادة الألف في "ضارب، وذاهب" وزيادة الواو في "جوهر، وكوكب" وزيادة الياء في "صيرف، وغيلم" وزيادة الميم والواو في "مضروب، ومنصور"، ويقع في الفعل كزيادة الهمزة في "أكرم، وأحسن"، وزيادة الألف في "قاتل، وضارب"، وزيادة التاء والألف في "تغافل، وتناوم"، وزيادة الهمزة والنون في "انكسر، وانطلق"، وزيادة السين والتاء في "استغفر، واستقام، واستحجر".

وهذا النّوع من الزيادة هو بغير تكرير يكون بحروف معينة تلتزم الزيادة منها، ولا تتجاوزها وقد جمعت في قولهم "سألتمونيها"، وجمعها بعضهم في "أمان وتسهيل" فقال :

سألتُ الحروف الزائدات عن اسمها فقالت ولم تبخل: أمان وتسهيل[2]

فذكر ابن جني أنّ "المبرّد" سأل "المازني" عن حروف الزيادة فأنشده:

هويتُ السّمانَ فشيّبَنِني وما كنتُ قد ما هويتّ السّمَانا

---

[1] – المرجع السابق، ص 95.

[2] – المرجع نفسه، ص 95.

فقال له: الجواب؟ فقال له أبو عثمان: أجبتك بالشعر دفعتين يريد قوله السمانا.[1]

وهذه الحروف العشرة هي: "الهمزة، والألف، والياء، والواو، والتاء، والميم والنون، والهاء، والسين، واللام"، ولا تقع هذه الزيادة إلا من هذه الأحرف العشرة ولكن ليس معنى هذا أنّ هذه الأحرف لا تقع في الكلام إلاّ زائدة، فقد تكون أصول الكلمة كلها من هذه الأحرف نحو: "سَأَلَ"، و"نَامَ"، و"تَمَّ" و"مَلأَ"، و"ماتَ" وغيرها وقد تتركب جمل مفيدة منها نحو "مَلأتُ الإِناءَ ماءً"، وإنما المراد أنهم إذا أرادوا أن يزيدوا حرفاً أو أكثر على الكلمة من غير موضع حروفها الأصلية لم يكن بُدٌّ من أن يزيدوا من هذه الأحرف دون غيرها، والأصل في الزيادة حروف المد واللّين وهي: الألف والواو والياء لأنها أخف الحروف لذلك لا تكاد تخلو منها كلمة، فإن خلت منها لا تخلو من بعضها وهي الحركات لأنها أبعاض للياء والواو والألف.[2]

2 – المزيـــد:

فهو ما يزيد عن حروفه الأصلية حرف أو أكثر بمقتضى ضوابط وقوانين صرفية فالمزيد فهو نوعان: زائد بتضعيف حرف أو أكثر من أحرف الكلمة الأصلية، وزائد بحرف أو أكثر بحروف الزيادة "سألتمونيها" دون تضعيف.

فإذا كانت الزيادة بتضعيف حرف من حروف الكلمة فإنّنا نضعف الحرف المقابل له من الميزان سواء أكانت زيادة للإلحاق أو لغيره، سواء أكانت العين هي المضاعفة أم اللام، ففي زادة الإلحاق يكون "جلبب، وشملل، ومهدد" على وزن "فعلل"، لأنه ملحق بـــ "دحرج" بتضعيف الحرف الثالث من الكلمة، ولما كان المزيد حرفاً من جنس اللام الأصلية فإنّنا نزيد لام ثانية في ميزانها وكذلك فيما كانت زيادته لغير الإلحاق نحو "هَذَّب، وقَطَّع" فوزنها "فَعَّل" بتضعيف عين الميزان لتضعيف عين الكلمة الموزونة، ولا نأتي بالحرف المزيد في هذه الكلمات بلفظه فلا نقول في "جَلْبَب" "فَعْلَب"، ولا في وزن "قَطّع" "فَعْطَل" ولا في وزن "هَذّب" "فَعْذَل"، لأن الزيادة بتضعيف حرف من أحرف الكلمة فضعفنا الحرف مقابل له في الميزان، وإذا ضعف الحرف الزائد في الكلمة ضعف في الميزان أيضا فوزن "هَبَيَّخ" "فَعَيّل"، فضعفت الياء الزائدة في الميزان في تضعيفها في الكلمة

[1] – ابن جني، المنصف في شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني، ت إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة 1954 ج1، ص 98.

[2] – خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص 96.

الموزونة، وإذا كانت الزيادة بحرف من حروف "سألتمونيها" لا بتضعيف الحرف الأصلي أو زائد فإننا نضع الزائد في موقعه من الميزان، فتزن "أكرم" بوضع أحرف الميزان الثلاثة مقابل الأحرف الأصلية، ونضع الهمزة أو الميزان مقابل الهمزة التي في أول الكلمة فيكون وزنها "أفعل" ومثلها يكون وزن "أحمد وأحسن"، وكذلك إذا أردنا أن نزن "كاتب" نزيد الألف بعد فاء الميزان كما كانت مزيدة بعد الحرف الأول من أحرف الكلمة الأصول، فيكون وزنها "فاعل"، ونقول في وزن "تقاتل" "تفاعل" زدنا التاء في أول الميزان والألف بعد فائه كما كانتا مزيدتين في الكلمة، مثل "انتصر، وانكسر" على وزن "افعل"، وهو أن نضع الأحرف الثلاثة للميزان مقابل الأحرف الثلاثة الأصلية ونضع الحرف الزائد في موضعه من الميزان بلفظه أيضاً.[1]

وإذا كانت الزيادة في الكلمة من نوعين أعطي لكل زيادة حكمها عند الوزن فوزن "تَعَلّم" يكون بزيادة تاء في أول أحرف الميزان مع تضعيف عينه، لتضعيف عين الكلمة الموزونة ويصبح الميزان "تَفَعَّل"، ومثال ذلك في "تهذّب، توصّل" ميزانها "تفعّل".[2]

وإذا كان المزيد رباعي الأصول فإننا نتّبع الطريقة السابقة بعد أن نقابل الحروف الأربعة الأصول بـــ "فعلل" ونضع الزائد في مكانه الميزان، فإن كانت الزيادة بتضعيف حرف ضعف الحرف المقابل له من الميزان فنقول في وزن "هُمَّقع" "فُعَّلل"، فضعفنا عين الميزان بتضعيف الحرف الثاني من الأصول.

وإذا كانت الزيادة بغير التضعيف فإننا نضع الحرف المزيد يلفظه في الميزان وفي موقعه من الكلمة الموزونة متبعين الطريقة التي مضت في وزن الثلاثي المزيد بحرف من حروف الزيادة فنقول في وزن "عصفور، وعنقود، وزنبور" "فعلول" زدنا الواو بين لامي الميزان كما كانت مزيدة بين لامي الكلمة ونقول في وزن "عنكبوت" "فعللوت" زدنا الواو والتاء بعد أحرف الميزان كما زدناهما بعد أحرف الكلمة الأصول[3].

وإذا كان مزيدا بزيادتين أحدهما بتضعيف حرف من أحرف الكلمة، والأخرى بحرف من حروف الزيادة، فإننا نعطي لكل زيادة حكمها، فنقول في وزن "سنمّار" "فعلاّل" وفي وزن

[1] – ينظر: المرجع السابق، ص 113 – 114.

[2] – المرجع نفسه، ص 114.

[3] - المرجع نفسه، ص115.

"الصفقّى" "الفعلّى"، وكذلك نجري في وزن المزيد مما كان خماسي الأصول فنقول في وزن "سلسبيل" "فعلليل" وفي وزن "عضرفوط" "فعللول"، هذا إذا كانت أحرف الكلمة الأصول صحيحة ولم يحدث فيها إعلال ولا إبدال أمّا إذا كانت الكلمة معتلة وحدث فيها إعلال أو إبدال، منه ما يجب مراعاته في الميزان ومنه ما لا يجب مراعاته على نحو ما سبق في المجرد[1]، فالذي لا يجب مراعاته في الميزان الصّرفي هو كما يلي:

أ – الإعلال بالقلب:

كقلب الياء واواً، أو الواو ياءاً أو قلب كل منهما ألفاً، فإنّنا نأتي بالميزان على أصل الكلمة من غير أن نهتم بالتغيير الذي حدث فنقول إن وزن "استقام، واستطال، واستبان" "استفعل" ولا نقول "استفال"، لأننا وزن هذه الكلمات على أصلها الذي هو "استقوم واستطول..." دون أن نراعي التغيير الذي طرأ على حرف العلة، وكذلك نقول إن وزن "استرضى، واستعلى" "استفعل" ولا نقول "استفعى" للسبب نفسه.

ب – الإعلال بالنقل:

ويسمى الإعلال بالتسكين أيضاً وهو أن نسكّن حرف العلّة بنقل حركته إلى الساكن الذي قبله، فإذا أردنا أن نزن كلمة حدث فيها إعلال بالنّقل نزنها على أصلها قبل حدوث هذا الإعلال فنقول في وزن "نَصُون، ويَقُوم، ويَدُوم" "يَفْعُل" وكذلك نقول في وزن "يَبِع، ويَبِين، ويَمِيل" "يَفْعِل" ولا نقول "يَفُعْلُ" وأنما نزنها على أصلها الذي هو "يَصْوُنُ ويَقْوم، ويَدْوم، ويَبْيع ويَمْيل"[2].

جـــ – الإعلال بالنّقل والقلب معاً:

توزن الكلمة التي وقع فيها إعلال بالنقل والقلب معا على أصلها قبل حدوث هذين الإعلالين فيها فنقول في وزن "يَخَاف ويَهَاب" "يَفْعل" ولا نقول "يَفَال" بل نزنهما على أصلهما "يَخْوَف، يَهْيَب"[3].

---

[1] – المرجع السابق، ص 115 – 116.

[2] – ينظر :المرجع نفسه، ص 116.

[3] – ينظر :المرجع نفسه، ص 117.

د – الإبدال من تاء الافتعال وشبهه:

فالكلمة التي أبدلت فيها "تاء الافتعال" توزن على أصلها قبل حدوث الإبدال[1] فنقول في وزن "اصْطَبَر" "اِفْتَعل" لأن أصلها "اصْتَبر" فقلبت التاء طاءا لوقوعها بعد الصاد، وكذلك نقول في وزن "اضْطَرب""افْتَعل" ولا نقول فيهما "افْطَعل"، وذلك لأن "تاء الافتعال" تقلب طاء إذا كانت "فاء الكلمة" صادا أو ضادا أو طاءا أو ظاءا، وتقلب الطاء حرف من جنس ما قبلها وتدغم فيه كما في "اظّفر، واصّبر"[2]، ونقول في وزن "ازْدَهَرَ، واذْدَكَرَ" "افْتَعَلَ"، ولا نقول "افْدَعَلَ"، لأن "تاء الافتعال" تقلب دالا إذا كانت "فاء الكلمة" دالا أو ذالا أو زايا، وقد تقلب الفاء حرفا من جنس الدال فتدغم فيها كما في "ادَّكَرَ"، وأصلها "اذْدَكَرَ، واذْتَكَرَ" أو تقلب الدّال حرفاً من جنس الفاء كما في "اذّكَرَ"[3]، ونقول في وزن "ازّيَّنَ، واطّيَّر" "تَفَعّل" لا "افّعّل" لأنّ أصلهما "تَزَيّن، وتَطَيّر" فقلبت التاء من جنس الحرف الذي بعدها وهو "فاء الكلمة" ثم سكن وأدغم في الفاء وتعذر النطق بالساكن فأتي بهمزة الوصل وصولا إلى النطق به فصار "ازّيّن، واطّيّر" ومثلهما "ادّارَك، واثّاقَل" فوزنهما "تَفَاعل" لا "افّاعَل"، غير أن البعض يزنها بالصفة التي هي عليها وهو قليل نادر[4].

هـــ – التغيير الذي يكون للإدغام:

الكلمة التي يحصل فيها التغيير من أجل الإدغام توزن على أصلها قبل حدوث هذا التغيير كما في الثلاثي المجرّد، فوزن "اشْتَدّ" "افْتَعَلَ" لا "افْتَعّل"، ووزن "مَرَدّ" "مَفْعَل" لا "مَفَعْل"، ووزن "مُشْتَدّ" "مُفْتَعِل" لا "مُفْتَعْل" وغيرها.

و – الإبدال الذي يحدث في بعض الحروف عمّا نعرفه:

ذلك في لهجات بعض القبائل فإنّنا لا نبدل الكلمة المقابلة في الميزان بل نقول إنّ وزن "فَحَصْطُ، وفُزْدُ" "فَعَلْتُ وفَعُلْتُ" ولا نقول "فعلطُ، فعلدُ"، وإذا كان الإستربادي يذهب إلى أنها توزن على هيئتها بعد حدوث الإبدال فقال "فعلطُ، وفعلدُ".

---

[1] – الإستربادي، شرح الشافية، ج1، ص 18.

[2] – ابن جني، المنصف، ج2، ص 324 – 327.

[3] – المصدر نفسه، ج2، ص 330.

[4] – الإستربادي، شرح الشافية، ج1، ص 18 – 19.

وسبب وزنها على "فَعَلت، وفَعُلت" عند من يذهب إلى وزنها على الأصل هو أن أصلهما "فَحَصْت، وفُزْتُ" فأبلت التّاء في الكلمة الأولى طاءاً وفي الثانية دالا في بعض اللّهجات وهذا الوزن للتمثيل فحسب لأن الأصل في الضمائر لا توزن ولكن جرى العرف على وزنها مع الأفعال بها[1].

أمّا ما يجب مراعاته في الميزان فنسرده في النقاط التالية:

أ – الإعلال بالحذف:

وقد ذكرنا قسما منه عند الكلام على المجرد، ونكتفي بذكر ما يتعلق بالمزيد وهو أن الكلمة إذا حذف منها حرف حذف ما يقابله في الميزان كقولنا في وزن "عِدّة" و"زِنَة" و"صِلَة":"عِلَة"، لأن أصلها "وِعْدة" و"وِزْنة" و "وِصْلة"، فلما حذفت "الواو" التي هي "فاء الكلمة" حذفنا "الفاء" من الميزان فلا نقول أن وزنها "فِعْلة" وإن كانت في الأصل على هذا الوزن ، ونقول في وزن "يَجِد" و"يَزِن" و"يَصِل" : "يَعِل" ولا نقول أن وزنها "يَفْعِل" إن كانت في الأصل "يَوْجِد" و"يَوْزِن" و"يَوْصِل" على: "يَفْعِل" هذا إذا أردنا وزن اللّفظ بنفسه بغض النظر عن أصله[2].

ب– الإعلال بالنّقل والحذف معاً:

وإذا حدث في الكلمة إعلال بالنقل وتبعه إعلال بالحذف وزنت على صورتها الأخيرة، فوزن "مَقُول" "مَفُعْل"، ووزن "مَبِيع" "مَفِعْل" عند سيبويه، وذلك لأن أصلهما عنده "مَقْوُول، ومَبْيُوع" على وزن "مَفْعُول"، فسكنوا "الواو" الأولى أو "الياء" ونقلوا حركتاها إلى الصحيح قبلها فالتقى ساكنان وحذفت "واو مفعول" لأنها حرف زائد وهي أولى بالحذف من "عين الكلمة"، وجعلت "الفاء" تابعة "للياء" حيث أسكنت في "مَبِيع"[3]، ووزنهما عند "الأخفش" "مَفُول" لأنه يرى أن المحذوف منهما هو "عين الكلمة" لا "واو مفعول" وهي أولى بالحذف من الواو لأن الواو زيادة أوتي بها بمعنى المد فلا تحذف ولكنها قلبت في "مَبِيع" ياءا بعد أن أسكنوا ياء "مَبْيُوع" وألقوا حركتها على الباء وانضمت الباء وصارت بعدها ياء ساكنة فأبدلت مكان الضمة كسرة للياء التي

[1] – ينظر: المصدر السابق، ج1، ص19.

[2] – ينظر: خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص119.

[3] – سيبويه، الكتاب، الطبعة الأولى لبولاق (نسخة إلكترونية –PDF) 1316هـ ج2، ص 363.

بعدها فلما حذفت "عين الكلمة" وافقت "واو مفعول" الباء المكسورة فقلبت "ياءا" فرقاً بين ذوات الواو وذوات الياء[1].

3 – القلب المكـــاني:

هو أن يغير ترتيب حروف الكلمة عن الصيغ المعروفة بتقديم بعض أحرفها على البعض الآخر إمّا لضرورة لفظية أو للتوسع أو للتخفيف، ويمكن معرفة هذا القلب في الألفاظ بأن تقول: "كل لفظين من أحرف واحدة جاءا بمعـــنى واحـــد وفيهما تقـــديم أو تأخير وأمكن أن يكونا جميعاً أصلين ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه، بأن يكون كل منهما كامل التصريف، فكلاهما أصل قائم بنفسه ولا يجوز جعل أحدهما أصل للآخر لما في ذلك من التحكم، هذا عند الصّرفيين لأنهم يهتمون بالتصاريف والأوزان" [2]، أمّا عند اللّغويين فلهم وجهة نظر أخرى وهي أن تكون كل لغة ارتجلت إحدى المادّتين ارتجالاً مع هذا التقارب، فالمعقول عندهم أن إحداهما مقلوب عن صاحبه ثم بينت أيهما الأصل وأيهما الفرع وذلك اعتماداً على بعض الشروط التي يمكن بها معرفة "القلب المكاني"[3] وهي:

1 – أصل الكلمتين أو الاشتقاق كما في "نَاء – يَنَاءُ" و"نَأى – يَنْأى": لما قيل في مصدرهما "النَأي" و لم يأتي من لفظ "نَاءَ" مصدر آخر كان ذلك دليلا على أن "نأى" هي الأصل وأن "ناء" مقلوبة عنها فقدمت "لام الكلمة" على عينها فأصبحت "نَاء" على وزن "فَلَعَ"، ومثلها في "يَئِس" و"أَيِس" فعرف أن "يَئِس" هي الأصل وأن "أيس" هي مقلوبة عنها لمجيء "اليأس واليآسة" وهما مصدر "يئس"، و لم يرد من "أيس"، فهي مقلوبة بتقديم "العين" على "الفاء" وأصبحت "أَيِس" على وزن "عَفِلَ"[4]، وفي كلام العرب ومؤلفاتهم الكثير من الأمثلة التي تدل على هذه الأوزان.

2 – التصحيح مع وجود موجب الإعلال كما في "أيس" فإن تصحيحه مع موجود الموجب هو تحرك الياء وانفتاح ما قبلها دليل على أنه مقلوب عن "يئس"، فيقول ابن جني: "وعندي أنه لو لم يكن مقلوبا لوجب إعلاله، وأن يقول: "إسْتُ أآس" كـــ "هِبْتُ أهابُ" فظهوره صحيحا يدل

---

[1] – ابن جني، المنصف، ج2، 287.

[2] - ينظر: خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص 121.

[3] – المرجع نفسه، ص 121.

[4] – ابن جني، الخصائص، ج2، ص 70 – 73.

على أنه إنما صح لأنه مقلوب عما تصح عينه وهو "يَئِسْتُ" لتكون الصحة دليل على ذلك كما كانت صحة "عَوِرَ" دليل على أنه في معنى ما لابد من صحته وهو "إِعْوَرّ" "[1].

3 – يعرف القلب بقلة استعماله بالنسبة للأصل مثل "آدُر" مقلوب عن "أدؤر" في جمع "دار"، و"آدر" أقل استعمالا من "أدؤر" فصح أنه المقلوب عن "أدؤر"، ومثله مثل "راء" فهو مقلوب عن "رأى" لأنها أكثر استعمالا من "راء"[2].

4 – ويعرف القلب في الكلمة إذا أدى تركها بلا قلب إلى اجتماع همزتين وفي ذلك نحو "جاء" فاسم الفاعل من "جاء" "جاييئ" بتقديم الياء التي هي "عين الفعل " على الهمزة التي هي "لام الفعل"، فلو لم تقلب اللام مكان العين لأدى تركها إلى انقلاب الياء همزة لأن اسم الفاعل من الأجوف الثلاثي الذي تقلب عينه همزة بعد "ألف فاعل" فتجتمع همزتان في كلمة واحدة وذلك مستكره فوجب تقدير القلب فيه فيصبح "جاييئ، جائي" ثم يعلّ إعلال قاضٍ فيصبح "جاءٍ" ووزنه "فالٍ" و"الجائي" على وزن "الفالع"، فهذا رأي الخليل الذي يستند فيه بطريق القياس على ما ورد عن العرب من إجراء القلب في اسم الفاعل كراهية الهمزة الواحدة وذلك نحو قول الشاعر طريف ابن تميم العنبري:

فَتَعْرِفُونِي أَنَّنِي أَنَا ذَاكُمُ   شَاكٍ سِلاَحِي فِي الحَوادِثِ مُعَلِمُ

فقدموا الكاف من "شائك" التي هي "لام الكلمة" على الهمزة وهي "عين الكلمة" فصارت "شاكي" فأعلت إعلال "قاضٍ" فصارت "شاكٍ"، أما سيبويه فلم يكن يرى القلب في ذلك بل رأى أنه لا بأس من اجتماع همزتين إذ يعمل حينئذ على ما تقتضيه الأصول من قلب الهمزة الثانية في "جائيء" ياءا ثم تعلّ إعلال "قاضٍ" مستندا إلى أن أكثر العرب تقول "شاكٌ" فحذفوا الهمزة وكأنهم لم يقلبوها حين قالوا فاعل منها لأن من شأنه الحذف لا القلب ولكنهم لم يصلوا إلى حذف همزة جائي كراهية أن تلتقي الألف والياء وهما ساكنتان[3].

5 – ويعرف القلب إذا كان تركه في الكلمة يؤدي إلى منع الصرف بغير علّة، وذلك في "أشياء" بحسب رأي الخليل وسيبويه، فإنها عندهما على وزن "لفعاء" حيث وجداها ممنوعة من الصرف لغير

[1] –المصدر السابق، ج2، ص 72.

[2] –سيبويه، الكتاب، ج2، ص 130.

[3] – المصدر نفسه، ج2، ص 129 – 278 – 279.

علة فقررا فيها القلب ليكون أصلها "شيئاء" على وزن "فعلاء" كـــ"حمراء" فلا ينصرف ألف التأنيث وإن كان اسم جمع لا جمعا لشيء، وقد قدمت فيها الهمزة التي هي "لام الكلمة" في موضع الفاء وصارت "أشياء" على وزن "لفعاء" فمنعها من الصرف نظرا إلى الأصل "فعلاء"[1].

ومما يثبت أن "أشياء" على وزن "لفعاء" وأصلها "شيئاء" ثعلى وزن "فعلاء" وجمعها على "أشاوي" كما يجمع "صحراء" على "صحاري" فأبدلت الياء من "أشايا" واوا[2].

وقد خالف "الخليل وسيبويه" من جاء بعدهما، "فللأخفش" مذهب فيها، وللفرّاء رأي، و"للسكاكي" نظرة أخرى، وهذه الطرق التي ذكرناها في معرفة "القلب المكاني" قريبة مما ذكره "ابن الحاجب" في شافيته، وهناك طرق أخرى في هذا الموضوع ذكرها "أبو حيان الأندلسي" في شرحه "تسهيل ابن مالك" كلها طرق تبيّن أنّ "القلب المكاني" وضّح لنا بأن وزن الكلمة المقلوبة يختلف عن وزن الكلمة الغير مقلوبة، فالكلمة الأصلية توزن بالطريقة التي تقدم ذكرها، أما الكلمة المقلوبة فقد أحدثنا في ميزانها التغيير الذي حدث فيها، فإن تقدم الحرف الثاني من الكلمة على الأول قدمنا عين الميزان على الفاء، وإن أخرنا الحرف الثاني عن الثالث، أخرنا عين الكلمة عن اللام، وإن قدمنا الحرف الثالث عن الأول قدمنا اللام على الفاء كما وضحناه في الأمثلة المتقدمة[3].

وما دمنا قد تكلمنا عن الميزان الصرفي وما يطرأ عليه من تغيير في وزن الأبنية المختلفة وبينا فوائده في الصّرف، ننتقل للحديث عن أبنية الأسماء والأفعال في كتاب سيبويه.

المبحـــث الثـــاني: أبنية الأسماء والأفعال في كتاب سيبويه.

I – أبنية الأسماء المجرّدة والمزيدة:

المجرّد وهو ما كانت جميع حروفه أصلية كما بيناه في المبحث السابق وهو على ثلاثة أقسام "ثلاثي ورباعي وخماسي"، فقال فيه سيبويه إنّه الاسم المتمكّن المظهر الذي لا يكون على أقل من ثلاثة أحرف وإن جاء من الأسماء كـــ "يَدٍ ودَمٍ" وغيرهما ثلاثية الأصول غير أنّ أحد الأحرف حذف ويمكن معرفة ذلك بتصغيره أو تكسيره، حيث يقول: "ليس في الدنيا اسم أقل عدد من اسم على ثلاثة أحرف، ولكنهم يحذفون ما كان على ثلاثة أحرف وهو في الأصل له، ويردونه في

[1] – المصدر السابق، ج2، ص 379.

[2] – المصدر نفسه، ج2، ص 379 – 380.

[3] – ينظر: خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص 126.

التّحقير والجمع، وذلك قولهم في "دمٍ - دُمَيّ" وفي "حرٍ - حُرَيح"، وفي "شفةٍ - شُفَيهة" وفي "عدةٍ - وُعَيدة"" وقد كرر هذا سيبويه في عدّة مواضع من كتابه[1].

وهناك من يرى أنّ المعنى العام للكلمة يتكون من حرفين، أمّا الحرف الثالث فهو الذي يحدد معنى الكلمة ويميزها عن بقية الكلمات، وقد أشار إلى ذلك ابن جني في باب: "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني"[2]، وقرر أنّ لمعظم مواد الكلم أصلا ترجع إليه أكثر كلمات ذلك الأصل، ففي الكلمات "جَبَنَ" و"جَبَرَ" و"جَبَلَ" نجد أن أصلها "الجيم" و"الباء"، وأنّ الحرف الثالث حدّد معنى كل كلمة، وهذا ما يسمى "بالاشتقاق الأكبر" الذي ادّعى "السكاكي" أنّه من تسمية استاذه "الحاتمي"[3].

أمّا الصّرفيون حينما بحثوا في أبنية الأسماء المجردة المتمكنة لم يتكلموا على وجود أسماء ثنائية لها أبنيتها وصيغها الخاصة وإنما كان بحثهم منصب على الأسماء الثلاثية والرباعية والخماسية، ولذلك سوف نبحث في هذا المبحث في أبنية الأسماء المجردة والمزيدة عند سيبويه الذي أقر أنه لا وجود لاسم متمكن ثنائي، وإنما جميع الأسماء من ثلاث أحرف أو أكثر وما جاء منها على حرفين فإنما هو ثلاثي حذف أحد أحرفه، يضاف إلى ذلك أنّ البحث في ثنائية الأسماء لم ينضج بعد[4].

ولقد قسم سيبويه الأسماء إلى نوعين قسم يوصف به سواء أكان مشتق أم غير مشتق وسماه الصفات وقد بحث هذين القسمين معاً و لم يفصل بينهما.

1 – المجـــرّد:

فهو ثلاثي ورباعي وخماسي كما ذكرنا سابقاً.

أ – الثلاثي المجـــرّد:

تقتضي القسمة العقلية أن يكون الثلاثي المجرد على اثني عشر بناءا، لأن للفاء ثلاث أحوال: فتح وضم وكسر، ولا يمكن إسكانه لتعذر الابتداء بالساكن، وللعين أربعة أحوال: الحركات الثلاث والسكون، واللام للإعراب أو البناء فلا يتعلق به الوزن، وثلاثة أحوال للفاء في أربعة

---

[1] – سيبويه، الكتاب، ج2، 62.

[2] – ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص 304 – 305.

[3] – السكاكي، مفتاح العلوم، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، 1937، ص 7.

[4] – خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص 135.

أحوال للعين تكون أثني عشر بناءا سقط منها بناءان لاستثقال الخروج من ثقيل إلى ثقيل يخالفه، وهما الخروج من كسر إلى ضم، ومن ضم إلى كسر ولذلك لم يذكر سيبويه من أبنية الثلاثي المجرد سوى عشرة والتي كانت شائعة في كلام العرب[1]، وأوزانه هي:

"فَعْل": فمن الأسماء: "صقر وفهد وكلب"، ومن الصفات: "صعب ودخل".

"فِعْل": فمن الأسماء: "عذق وجذع"، ومن الصفات: "جلف ونضو".

"فُعْل": فمن الأسماء: "البرد والقرط"، ومن الصفات: "عبر ووجد ومر".

"فَعَل": فمن الأسماء: "جبل وجمل وحمل"، ومن الصفات: "بطل وحسن".

"فَعِل": فمن الأسماء: "كتف وكبد وفخذ"، ومن الصفات: "حذر ووجع وحصر".

"فَعُل": فمن الأسماء: "رجل وسبع وعضد"، ومن الصفات: "حدث وحذر وخلط".

"فُعَل": فمن الأسماء: "صرد ونغر وربع"، ومن الصفات: "حطم ولكع ولبد".

"فُعُل": فمن الأسماء: "عنق وأذن وعضد"، ومن الصفات: "جنب ونكر وألف".

"فِعَل": فمن الأسماء: "ضلع وعوض وصغر"، ولم يذكر سيبويه من الصّفات على هذا البناء إلى كلمة واحدة من المعتل يصف بها الجمع وذلك قول العرب "قَومُ عِدَي"، وهو ليس جمعا بمترلة قولهم "السّفْر والرّكْب"[2].

"فِعِل": فمن الأسماء: "إبل"، قال سيبويه: "ولا نعلم من الأسماء والصفات غيرها"[3].

أمّا البناءان الثقيلان وهما "فُعِل وفِعُل" فقد قال سيبويه عنهما: "اعلم أنه ليس في الأسماء والصفات "فُعِل" ولا يكون إلا في الفعل وليس في الكلام "فِعُل""[4].

ولكن "ابن جني" أورد اسما واحدا وهو "دُئِل" قال الشاعر:

جَاءُوا بِجَيْشٍ لَو قِيسَ مَعْرسُه   مَا كَان إلا كَمَعْرسِ الدُئِلِ[5]

---

[1] – المرجع السابق، ص 136.

[2] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 315.

[3] – المصدر نفسه، ج2، ص 315.

[4] – المصدر نفسه، ج2، ص 315.

[5] – ابن جني، المنصف، ج1، ص 20.

وقد اعتبر "ابن الحاجب" لفظة "الدُئِل" منقولة وفصل الرضي الإسترابادي الكلام فيها فقال: "وجاء في الأسماء "الدُئِل" علماً وجنساً، أمّا إذا كان علماً فيجوز أن يكون منقولا من الفعل "كشمر ويزيد"، والدَّأل – الختل ودخول اللام قليل كما في قوله:

رَأيتُ الوَليدَ بنَ اليَزيد مُباركًا   شَديداً بأعباءِ الخِلافةِ كَاهِلُهُ

فعلى هذا لا استبعاد فيه، لأنّه أصل الفعل المبني للمفعول، وأمّا إذا كان جنساً على ما قيل أنه اسم دويبة شبيهة بابن عرس، قال:

جَاءُوا بِجَيشٍ لَو قِيسَ مَعْرسُه   مَا كَان إلا كَمَعْرسِ الدُئِلِ

ففيه أدنى إشكال لأن نقل الفعل إلى اسم الجنس قليل لكنه مع قتله قد جاء منه قدر صالح ويجوز أن يكون "الدُئِل" العلم منقولا من هذا الجنس على ما قال "الأخفش"[1].

أمّا "فِعُل" فقد ذكر ابن الحاجب "حِبُك" ورده إلى تداخل اللغتين في حرفي الكلـــمة حيث ورد فيها "الحِبِك" بكسرتين و"الحُبُك" بضمتين، أما "الحِبُك" بالكسرة بعدها ضمة فهي قراءة شاذة في **قوله تعالى ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ﴾**[2].

ب – الرباعي المجرد:

ذهب سيبويه وجمهور النّحاة البصريين إلى أنّ الرباعي والخماسي صنفان غير ثلاثي لأن المجرّدة عندهم على ثلاثة أحرف، وأربعة وخمسة لا زيادة فيها ولا نقصان، أمّا "الفرّاء" و"الكسائي" فقد قالا بأنّ أصلهما الثلاثي، وذهب "الفرّاء" إلى أنّ الزائد في الرباعي حرفه الأخير وفي الخماسي الحرفان الأخيران، وذهب الكسائي إلى أن الزائد في الرباعي الحرف الذي قبل آخره، وقد ناقضا قوليهما باتفاقهما على أن وزن "جعفر" "فعلل"، ووزن "سفرجل" "فعلل"، مع اتفاق الجميع على أن الزائد إذا لم يكن تكريرا يوزن بلفظه[3].

أمّا القسمة العقلية فتقتضي أن يكون للرباعي المجرد خمسة وأربعون بناءا، وذلك بأن نضرب ثلاث حالات الفاء في أربع حالات العين فيصير اثني عشر، نضربها في أربع حالات اللام الأولى،

[1] – الإسترابادي، شرح الشافية، ج1، ص 36 – 38.
[2] – سورة الذاريات، الآية 7.
[3] – الإسترابادي، شرح الشافية، ج1، ص 48، وينظر: الكتاب، ج2، ص 354.

فيكون ثمانية وأربعين، ويسقط منها ثلاثة لامتناع اجتماع الساكنين، وما ذكره سيبويه منها خمسة أبنية فقط وهي: "فَعْلَل": فمن الأسماء: "جعفر وعنبر وجندل"، ومن الصفات: "سلهب وجشعم".

"فُعْلُل": فمن الأسماء: "برثن وحبرج"، ومن الصفات: "جرشع وكندر".

"فِعْلِل": فمن الأسماء: "زبرج وزئبر وحفرد"، ومن الصفات: "عنفص وخرمل".

"فِعْلَل": فمن الأسماء: "درهم وقلعم"، ومن الصفات: "هجرع وهبلع".

"فِعَلّ": فمن الأسماء: "الفطحل"، ومن الصفات: "هزبر وسبطر وقمطر".

ويقول سيبويه: "وليس في الكلام "فُعَلِل" إلا أن يكون محذوف من مثال "فعَالِل"، لأنه ليس حرف في الكلام تتوالى فيه أربع متحركات، وذلك في "علبط" إنما حذفت الألف من "علابط" والدليل على ذلك أنه ليس شيء من هذا المثال إلا ومثال "فعالل" جائز فيه"[1]، ويفهم من كلام سيبويه أنه لم يأتي بناءا تتابعت فيه أربعة حركات وإنما ورد من ذلك إنما هو محذوف عن بناء الآخر بمعناه يستعمل أيضا وليس رباعيا مجردا، وتبعه في ذلك ففرعوا هذه الأبنية من "فعالِل" بينما فرعها الفراء والفارسي من "فِعْلِيل"[2].

جـــ – الخماسي المجرد:

القسمة تقتضي أن يكون للخماسي مائة وواحد وسبعون بناءا، حيث ذكر منها سيبويه أربعة أبنية وهي:

"فَعَلَّل": فمن الأسماء: "سفرجل وفرزدق وزبرجد"، ومن الصفات: "شمردل وهمرجل".

"فَعْلَلِل": فمن الصفات: "حجمرش وصهصلق"، و لم يذكر سيبويه اسما لهذا البناء حيث يقول: "ولا نعلمه جاء اسما"[3].

ولكن "المازني" قال: "أنّ عدد أبنية الخماسي الخمسة وتكون هذه الخمسة أسماء وصـــفات و لم يمثل للاسم ومثل له السيوطي بـــ "قهبلس"[4].

"فُعَلَّل": فمن الأسماء: "خزعبل وقذعملة"، ومن الصفات: "قذعمل وخبعثن".

---

[1] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 335.

[2] – السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح محمد المولى الجاد وآخرون، دار إحياء الكتب العـــربية ط1، 1953، ج2، ص 28، وينظر: شرح الأشموني، ج4، ص 185.

[3] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 341.

[4] – السيوطي، المزهر، ج2، ص 34.

"فِعْلَلّ": فمن الأسماء: "قرطعب وحنبتر"، ومن الصفات: "جردحل وحترقر".

وزادوا على سيبويه بناءا خامسا هو "فُعْلَلِل" ومثلوا له بـــ "هندلع وهي من البقوليات الغريبة"[1].

2 _ المـــزيد:

فالثلاثي منه يزداد بحرف أو أكثر، وأقصى ما ينتهي إليه بالزيادة سبعة أحرف لأن فعله يبلغ الستة، نحو "اشْهِيْباب" و"اغْديدَان"، والرباعي يبلغ السبعة بالزيادة أيضا لأنّ فعله يبلغ الستة بالزيادة، وهو أقصى ما ينتهي إليه نحو "احْرنْجام"، أما بنات الخمسة فتبلغ بالزيادة ستة فقط نحو "عَضْرفوط"، ولا تبلغ السبعة كما بلغتها بنات الثلاثة والأربعة، لأن بنات الخمسة لا تكون في الفعل فيكون لها مصدر على سبعة أحرف[2].

هذا ما ذهب إليه سيبويه فقد ردّ بمجيء "قَرَعْبُلانة"، وهي خماسية الأصول وقد بلغت بالزيادة ثمانية أحرف، وقد انتّصر "ابن جني" لسيبويه وردّ على من قال بمجيء الخماسي على أكثر من ستة أحرف وقال: "بأنّ الألف والنون زائدتين تجريان مجرى الزيادة الواحدة لأنهم يحذفونها في الترخيم كما يحذفون الحرف الواحد، ولأنها في تقدير الانفصال في أكثر الكلام، والهاء للتأنيث وبذلك تكون لفظة "قرعبلانة" خماسية بمنزلة ما زيد من الخماسي بحرف واحد"[3].

أ – مزيد الثلاثي:

وتكون الزيادة فيه على نوعين:

-الأول: أن تكون من موضع الحروف الزوائد "سألتمونيها"، بزيادة حرف أو أكثر من حروف الزيادة.

-الثاني: أن تكون من غير موضع الحروف الزوائد ولا تكون إلاّ بتضعيف حرف من حروف الكلمة الأصلية.

---

[1] – ابن جني، الخصائص، ج3، ص 203.

[2] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 310.

[3] – ابن جني، المنصف، ج1، ص 52.

– زيادة من موضع الحروف الزوائد:

1 – **زيادة الهمزة:** وزيدت في أول الكلمة في الأبنية الآتية:

"أَفْعَل" مثل: "أجدل وأبيض"، "إِفْعِل" مثل: "إثمد"، "إِفْعَل" مثل: "إصبع"، "أَفْعِل" مثل: "أَصْبِع"، ويقول فيه سيبويه: "وهو قليل ولا نعلمـــه جاء صفة"[1]، وقد زاد "ابن سيدة"(ت558هـــ) "أَفْعُل" فقال: "ومما يقال بالهمز والياء "أعصر ويعصر"[2] "أَفْعُل" نحو "أبلم وأصبع" "إِفْعَال" مثل "إعصار وإسلام"، "أَفْعَالّ" نحو "أسحارّ"، "إفعيل" نحو "إكليل وإخريط" "أفعول" مثل "أسلوب وأخدود"، "أفاعل" مثل "أدابر وأحامر" "أباتر" وهو الرجل القاطع لرحمه، حيث قال فيها سيبويه: "ولا نعمله جاء وصفا إلا هذا "[3] "إفعول" نحو "الإدرون والإسحوف"، "أفعال" قال سيبويه: "وليس في الكلام أفعال إلاّ أن تكسر عليه اسماً للجمع"، ولكنه ذكر في موضع آخر من كتابه إن "أفعال" وردت اسماً للواحد أيضا يقول: وأمّا "أفعال" فقد يقع للواحد من العربي من يقول: هو "الأنعام **وقال الله عزّ وجل ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾**[4]، وقال أبو الخطاب: "سمعت العرب يقولون هذا ثوب أكياش"[5].

"أفاعل" نحو "أجادل"، "أفاعيل" نحو "أقاطيع"، "أفنعل" نحو "أبنبم والندد"، "إفعيْلَى" نحو "إهجيرى"، "أفعُلّة" نحو "أترجة"، و"أفعْلّ، إفعلَى، إنْفَعْل، أفْعُلان، إفعِلان أفْعَـــلان إفعلاء، أفعلاء، أفْعُل، إفْعُل، أُفْعَل، أَفْعُلاء، أفعلاوَى، أُفعُلاء، أفنعول، أَفِعَّلَة أَفِعلَى"[6].

وزيدت الهمزة غير أول وتكون ثانية في "فأعل" نحو "شأمل" ، و"فئعل" نحو "نئدل" وتكون ثالثة في "فعأل" نحو "شمأل"، وتكون رابعة في "فعائل" نحو "حطائط وجرائد".

2 – **زيادة الألف:** وزيدت ثانية للأبنية الآتية:

---

[1] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 315.

[2] – ابن سيدة، المخصص، المطبعة الأميرية،1320هـــ،الطبعة الأولى، ج14، ص 18.

[3] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 316.

[4] – سورة النحل، الآية 66.

[5] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 18.

[6] – المصدر نفسه، ج2، ص 316، وينظر: الخصائص، ج3، ص 212، والمزهر، ج2، ص 7، وشرح الشافية، ج2، ص 333.

"فاعِل" مثل "كاهل وضارب وقاتل"، "فاعَل" نحو "طابق وخاتم"، "فاعول" مثل "طاووس وناموس"، "فاعَال" نحو "خاتام"، "فاعِلاء، فاعُولاء" وذكر سيبويه أنه ليس في الكلام "فاعيل وفاعَيل" وأورد السيوطي عليهما "ياليل وزازيه"[1].

-وزيدت "الألف" ثالثة في الأبنية الآتية:

"فعال" نحو "غزال وجبان"، "فِعال" نحو "حمار وكناز"، "فُعال" نحو "غراب وشجاع" "فُعالى" نحو "حبالى"، وأيضا "فُعاعيل، فعالاء، فواعل، فعلان، فعَالّة، فُعَالية، فَعَالية مَفَاعِل، مفاعيل، فواعل، فواعيل، فعاعيل، فعاعل، فعَالى، فعالي، فعاليل، فعـــالل، فعالين فعالن، فعاوِل، فعايل، فعائل، فياعل، فياعيل، تفاعيل، تفَاعِل، يفـــاعيل يفاعِل، فعاويل فعاليل، فعاليت، فناعل، مُفاعل"[2].

-وزيدت "الألف" رابعة للتأنيث في الأبنية الآتية:

"فَعْلى" مثل "سلـــمى"، "فِعْلى" مثـــل "ذكـــرى وضيزى" مثل **قوله تعالى ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾**[3]، "فَعَلَى، فُعَلى، فَعْلى، فِعْلى، فُعْلى"، حيث قال سيبويه أنها لا تكون إلاّ للتأنيث، وأيضاً "فِعْلال، مِفْعال، فُعْلال، تِفْعال، فَعَّـــــال **كقـــوله تعـــالى ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾**[4]، فُعَّال، فِعَّال، فِعْلاء، فُعْلاء، فَعْلاء، فُعَّالى، فُعَلاء، فِعَلاء، فَعَلاء، فَوعال فُعَلان، فَعَلان فُعْلان، فَيعال، فُعْوال، فِيعال، فَوعال، فِنْعال، فِعْنال، فَعَنْلى، فعلنى، فُعَالى فُنعُلاء فُنعَلاء فوعلاء، فيعلاء".

3 – **زيادة الياء**: زيدت أولا في الأبنية الآتية:

"يَفْعَل" نحو "اليرمع واليرمق"، "يفعول" نحو "يربوع ويعقوب" وأيضا "يفعيل، يفنعل يفعلّ، فَيْعَل، فِيَعْل، فَيْعُل، فَيْعِل، فيعول، فيعولى، فيعليل، فيعلان، فيعلولة"[5].

-وزيدت "الياء" ثالثة عند سيبويه في الأبنية الآتية:

---

[1] – المصدر السابق، ج2، ص 318، وينظر: المزهر، ج2، ص 8 – 9.

[2] – المصدر نفسه، ج2، ص 318، وينظر: المزهر، ج2، ص 16 – 28، والخصائص، ج3، ص 212.

[3] – سورة النجم، الآية 22.

[4] – سورة البروج، الآية 16.

[5] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 346 – 325 – 315 – 372، وينظر: المزهر، ج2، ص 12 – 27 – 28، والمخصص، ج14، ص 18.

"فَعِيل، فِعْيل، فعيلل، فَعَيّل، فعيعل، فعيول، فُعْيَل، فِعْلية، فِعَّيل، فُعَّيل، مِفْعيل، فِعْليل فِعْليت، فِعْلين، فَعَليل"[1].

-وزيدت "الياء" خامسة في كتاب سيبويه في الأبنية الآتية:

"فُعَلْنيَة، فُعَنْلِية، فَعْفَعيل، فَنْعَلِيل، وقد ذكر سيبويه لفظة "خنشليل" في موضع آخر وقال عنها أن النون فيها أصلية وأنها على وزن "فعلليل""[2].

4 – **زيادة النّون:** وقد زيدت "النون" ثانية في الأبنية الآتية:

"فَنْعَل" نحو "قنبر"، "فُنْعَل" نحو "جندب"، "فِنْعَلو"نحو "كندأو وسندأو وقندأو وهي صفات و لم يرد هذا البناء اسما"[3].

- وزيدت "النّون" ثالثة في الأبنية الآتية:

"فعنعل" نحو "عقنقل"، "فعنلل" نحو "ضفندد"، "فعنل" نحو "عرند"، "فعنلة" نحو "جرنبة وهو اسم"[4].

وزيدت "رابعة" في الأبنية الآتية:

"فَعْلَن" نحو "رعشن وضيفن"، "فِعْلَن" نحو "العرضنة والخلفنة والبلغن، بمعنى البلاغة" "فِعْلِن" نحو "فرسن" وهو قليل في كلام العرب.

5 – **زيادة التاء:** وزيدت "التاء" أولاً في الأبنية الآتية:

"تَفْعُل" نحو "تنضب"، "تَفْعَل" نحو "تدرأ"، وأيضا "تَفْعُل، تُفْعُل، تِفْعِل، تَفْعَلة تفعلوت، تفعيل، تَفعول، تُفعول، تَفعلة، تِفعلة، تِفْعَلة، تِفِعَّل، تَفَعُّل، تُفُعُّل".

وزيدت "التاء" رابعة في "فعلتة" نحو "سنبتة". وزيدت خامسة في "فعلوت" نحو "زغبوت ورهبوت وجبروت وملكوت ورجل خلبوت وناقة تربوت"[5].

---

[1] – ابن جني، المنصرف، ج3، ص 105، وينظر: الخصائص، ج3، ص 207، والمزهر، ج2، ص 18.

[2] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 120 – 126.

[3] – المصدر نفسه، ص 326، وينظر: المنصف، ج1، ص 138، الخصائص، ج2، ص 48.

[4] – المصدر نفسه، ج2، ص 327.

[5] – المصدر نفسه،ج2،ص327.

6 – **زيادة الميم**: وزيدت "الميم" أولاً في الأبنية الآتية:

"مفعول" نحو "مضروب"، "مَفْعَل" نحو "محلب"، "مِفْعَل" نحو "منبر"، "مَفْعِل" نحو "مسجد"، "مُفْعَل" نحو "مصحف"، وأيضا "مُفْعُل، مَفْعُلة، مِفْعِلّ، مِفْعِل، مُفْعول".

–وزيدت "الميم" رابعة في الأبنية الآتية:

"فُعْلُم" نحو "زرقم وستهم"، "فِعْلِم" نحو "دقعم ودردم ودلقم"، وقد ذكر سيبويه "دلقم" في الرباعي المجرد وقال: "إنها على وزن "فعلل" فهو يرى هناك أن الميم أصلية ويرى هنا أنها مزيدة وهو مذهب الأكثيرن لأن "دلقم" في الناقة التي تكسرت أسنانها فاندلق لسانها فهو من دلق"[1]، "فُعَامل" نحو "دلامص" وسيبويه يرى أن الميم زائدة فيها لأنه من التدليص[2].

7 – **زيادة الواو**: زيدت ثانية وجاءت على هذه الأبنية:

"فوعل" نحو "كوكب وحومل"، "فوعلل" نحو "كوألل" وهو صفة حيث قال السيوطي: "إن وزنه "فوأعل" أو "فوعلل""[3].

–وزيدت "الواو" ثالثة في الأبنية الآتية:

"فَعُول" نحو "خروف وصدوق"، "فَعْوَل" نحو "جدول وجهور"، "فِعْوَل" نحو "عسود وعثول"، وأيضا "فَعَوَّل، فُعُول، فَعَوعل، فَعَولل، نحو "حَبونن" وهي اسم وجعلها بعضهم "حِبَونن" فهي "فِعَولل""[4].

–وزيدت "الواو" رابعة في الأبنية الآتية:

"فَعْلُوة" نحو "ترقوة وعرقوة"، "فُعْلُوة" نحو "الخندوة والعنصوة"، "فِعْلُوة" وأيضا "فِعَّول فَعُّول، فُعُّول، فُعْلُول، فَعَلُول".

وزيدت الواو خامسة في "فَعَنْلُوَة" نحو "قلنسوة" وهي اسم والهاء لازمة لها.

---

[1] – ابن جني، المنصف، ج1، ص 151.

[2] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 352، وينظر: شرح الأشموني، لألفية ابن مالك، ج2، ص 197، شرح الشافية، ج2، ص 234.

[3] – السيوطي، المزهر، ج2، ص 19.

[4] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 329.

ويتبيّن مما تقدم أنّ سيبويه لم يذكر من حروف الزيادة في أبنية الثلاثي المزيد إلاّ سبعة أحرف هي: الهمزة – الألف – الياء – النون – التاء – الميم – الواو، أما الأحرف الثلاثة الباقية من حروف الزيادة فلم يذكرها في حديثه عن الأبنية وإنما جاءت متفرقة بين ثنايا الكتاب.

فمن زيادة الهاء نجد: "هِفْعَل" فهي عند سيبويه في أبنية الرباعي المجرد واعتبر الهاء أصلية، أما الأخفش فقد اعتبرها ثلاثية زيدت بهاء في أولها، لأن "هجرع" للطويل مشتقة من "الجرع" وهي للمكان السهل، و"هبلع" للأكول وهي من "البلع"[1].

"هِفْعُولة" نحو "هركولة"، وقد حكي عن الخليل أن الهاء في هذه اللفظة زائدة لأنها مأخوذة من "تركل" ولكن بعضهم يرى أن على وزن "فعلولة" فالهاء أصلية فيها[2].

وأيضا "فهعل" نحو "صهتم"، "هفعل" نحو "هزبر"، "فِهْعِل، هَفْعَل، فِعْلَهُو، هِفْعَال فعهل نحو "سلهب" بمعنى الطويل وهو من "السلب" وذكره سيبويه في الرباعي المجرد، "فعلهة فهنعال، مفعهل، مفعلل"[3].

وقد ردّ بعضهم زيادة الهاء في الأول وجعل، ما ورد مما يوهم زيادتها أولا: أصلا وأثبته بعضهم وجاءوا له بالأبنية المتقدمة.

ومن زيادة السين وجدنا "فعلس" نحو "دفنس"، و"فعلسة" نحو "خلبسة"، و"فعلوس" نحو "قربوس"، فقد عدها سيبويه من أبنية الرباعي المزيد بالواو وجعلها على وزن "فعلول" وأيضا "فعلاس" نحو "عرفاس" و"فعالس" نحو "خلابس"، "أفعليس" نحو "أبنسيس"، وقيل وزنه "أفعليل" و"فاعلوس" نحو "أبانوس"، "وفنعليس" نحو "خندليس" وقد ذكرها سيبويه في أبنية الخماسي المزيد بالياء فهي عنده على وزن "فعلليل"[4].

أما زيادة اللام "فعلل" نحو "زيدل في زيد" و"عبدل في عبد" و"طيسل في طيس" وهو الكثير، وقد نقل عن الأخفش أن "لام عبدل" أصل وهو مركب من "عبد الله" كما قالوا "عبشمي".

[1] – ينظر: المصدر السابق، ج2، ص 313.

[2] – ابن جني، المنصف، ج1، ص 25، وينظر: شرح الشافية، ج2، ص 385.

[3] - سيبويه، الكتاب، ج2، ص 335.

[4] – المصدر نفسه، ج2، ص 341، وينظر: المزهر، ج2، ص 18 – 26.

فسيبويه لم يذكر زيادة الهاء والسين في أبنية الثلاثي المزيد، لأنه اعتبرهما في بعض هذه الأبنية أصلية، يضاف إلى ذلك ربما أنه لم يسمع بالأبنية التي ذكرها مـــن جاء بعده أو لأنه لم يستطع أن يجدها في كلام العرب، أو لأن بعضها أستحدث بعد زمانه.

- **زيادة بتضعيف أحد الحروف الأصول:**

1 – تضعيف العين: "فُعَّل" نحو "سلم وحمر"، "فِعَّل" نحو "القنب"، "فُعُّل" نحو "تبع" وهو قليل في كلام العرب.

2 – تضعيف اللام: "فَعْلَل" نحو "قرقد ومهدد" وهما اسمان ولم يرد صفة، "فُعْلُل" نحو "سردد ودعبب"، وأيضا "فُعْلَل، فِعْلِل، فَعَلَّ، فِعَلَّ، فُعُلَّ، فِعِلَّ، فَعِلَّ، فُعَلَّة، فَعُلَّة"[1].

3 – تضعيف العين واللام معا: "فَعَلعل" نحو "جبربر وحورور"، "فُعُلعل" نحو "ذرحرح وجلعلع"[2].

4– ومن تضعيف الفاء والعين معا: "فعفعيل" نحو "مرمريس" وقد ذكرها سيبويه في أبنية زيادة الياء خامسة.

ب – الرباعي المـــزيد:

وتكون الزيادة فيه على نوعين، زيادة بحروف الزوائد وزيادة بغيرها، وقد وردت ألفاظ هذا الوزن من غير المضعف فقد حكى الفرّاء: "ناقة بها خزعال"، أي داء، وزاد غيره "قسطال"، قال أوس:

ولَنِعمَ الُمسْتَضِيفِ إِذَا دَعا والخيلُ خارجةٌ من القَسْطالِ

وقال ابن حني:"قد يمكن أن يكون القسطل فاحتاج فأشبع الفتحة"[3]، وزاد بعضهم"بغداد وقشعام" وهو العنكبوت.

[1] – المصدر السابق، ج2، ص 329 – 330، وينظر: شرح الشافية، ج2، ص 336 – 337، والمنصف، ج1، ص 129 – 130.

[2] – الإستربادي، شرح الشافية، ج1، ص 63.

[3] – ابن جني، الخصائص، ج3، ص 213.

"فِعْلال": حيث يرى سيبويه أنه لم يأتي في المضاعف على هذا الوزن إلاّ هذا المصدر نحو "الزلزال والقلقال"، ولكن "الزبيدي" يرى أنه قد جاء اسماً غير مصدر نحو "الدئداء" وهو اسم لآخر الشهر وهذا مضاعف لأن الهمزتين أصليتان[1].

"فَعْلالاء" نحو "برناساء" وهو اسم وهو نادر في كلام العرب.

"فُعْلال" نحو "قرطاس وفرناس" و لم يأتي صفة، قال ابن الحاجب: "والفصيح في قرطاس أن تكسر الفاء"[2].

"فِعْفِيلياء" نحو "بربيطياء وقرقيسياء"، عند حديثنا عن الإلحاق بينا أنه يزاد على الكلمة حرف أو أكثر بغرض إلحاقها بكلمة أكثر منها أحرفاً، وأن الثلاثي يلحق بالرباعي المجرّد أو يلحق بالرباعي المزيد، أو يلحق بالخماسي المجرّد، وهي أبنية كثيرة في أبواب كتاب سيبويه.

جــ – الخماسي المـــزيد:

ولا يأتي إلاّ مزيداً بحرف من حروف الزيادة، فمن زيادة الألف سادسة "فَعَلَّلى" نحو "قبعثرى وضبغطرى"، "فِعْلَّلين" نحو "اسطفلين" وهو "الجزر"[3].

ومن زيادة "الواو" خامسة: "فعللول" نحو "عضرفوط وقرطبوس".

ومن زيادة "الياء" خامسة "فعلليل" نحو "سلسبيل وعندليب"[4].

ومما ألحق بالخماسي المزيد "فيعلول، وفعللوت، وفعللول، وفنعلول"، وهي ملحقة ببناء "فعللول وفعلويل"، وهو ملحق ببناء "فعلليل".

فهذه هي أبنية الثلاثي والرباعي والخماسي من الأسماء والصفات مجردة ومزيدة كما ذكرها ووظفها سيبويه في كتابه.

---

[1] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 338.

[2] – الإستربادي، شرح الشافية، ج1، ص 11.

[3] – المصدر نفسه، ج1، ص 10.

[4] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 342، وينظر: المنصف، ج1، ص 145، والخصائص، ج3، ص 215.

II – المصــــادر والمشتـــقات:

1 – المصـــادر:

المصدر هو الاسم الذي يدّل على الحدث مجرداً من الزمن والشخص والمكان، فهو عند البصريين ضمن المشتقات ويسمى أصل المشتقات، ويصطلح عليه سيبويه في كتابه بمصطلح "الحدث"، والمصدر ثلاثة أنواع:

مصدر قياسي – مصدر سماعي – مصدر صناعي.

أمّا المصدر القياسي فهو الذي نستطيع أن نقيس عليه مصادر الأفعال التي وردت عن العرب، ولا نعرف كيف تكلموا بها وهو الأصل الذي تطرد عليه مصادر كل باب.

أمّا المصدر السماعي وهو الذي يسمع في الفعل خارجاً عن الوزن القياسي الذي يجب أن يكون عليه، وهذا النوع من المصادر لا يكون مطردا فيما شابهه من الأفعال، إذ لا نستطيع أن نقيس عليه الأفعال التي جاءت عن العرب، و لم نسمع مصادرها، وهو يحفظ عن الفعل نفسه ولا يقاس عليه غيره[1].

وقد يكون للفعل الواحد وصدران أحدهما قياسي والآخر سماعي أو أكثر من مصدرين أحدهما قياسي والأخرى سماعية، وقد لا يكون للفعل إلاّ مصدر قياسي فقط فقد رجح ابن جني السماع على قياس حيث يقول: "واعلم أنك إذا أداك القياس إلا شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه، فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته، فأنت فيه مخير تستعمل أيهما شئت فإن صحَّ عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه... وإذا تعارض نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، و لم تقسه في غيره"[2]، وعلى هذا فيمكن تطبيق قوله على المصادر أيضا، ويكون رأيه في ذلك أنه إذا سمع في فعل من الأفعال مصدر غير قياسي فالأولى أن تترك القياس ونستعمله كما جاء عن العرب.

أمّا المصدر الصناعي وهو المصوغ بإضافة "ياء" النسبة إلى اسم، مردفة "بتاء" التأنيث للدّلالة على صفة فيه، ويكون ذلك في الأسماء الجامدة كالحجرية والإنسانية والحيوانية والكمية والكيفية،

[1] - ينظر: خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص208.

[2] – ابن جني، الخصائص، ج1، ص 125 – 126 – 127.

فالإنسانية هي الصّفة المنسوبة إلى الإنسان، والحجرية هي الصفة المنسوبة إلى الحجر، ومثلهما بقية الكلمات.

و لم يقسم سيبويه المصادر على هذا النّحو وإنما تكلم على النوعين الأولين، وتكلم في غيرهما من الموضوعات أي أنه لم يقسمها إلى مصادر قياسية وسماعية بل أشار إلى ما يقاس عليه وإلى ما سمع عن العرب مما يحفظ ولا يقاس عليه في أثناء كلامه عنها، وقد كانت أبنية النوعين متداخلة في فصول كثيرة، أما المصدر الصناعي فلم نعثر على إشارة إليه في الكتاب و لم نجد له صيغا للحديث عنه، ولعل إهمال سيبويه لهذا النوع من المصادر يعود إلى أن الحاجة لم تكن ماسة إليه في البدايات الأولى للتأليف عند العرب، فقد دعت إليه الحاجة بعد اختلاط العرب بالأعاجم وازدهار فنون الترجمة، وبداية تأليف العرب في العلوم المختلفة، فاحتاجوا إلى وضع أبنية تسد حاجاتهم في الكتب المترجمة والمؤلفة[1].

1-أبنية المصادر القياسية:

أ – في الأفعال الثلاثية المجردة:

إننا نجد سيبويه عندما يذكر المصادر يشير ولو بإشارات غير واضحة إلى وجود أبنية قياسية وأخرى سماعية من الأفعال الثلاثية المجرّدة، ونجد "ابن مالك" عندما بحث مصادر هذه الأفعال يقسمها إلى سماعية وقياسية، وإضافة إلى أنّ "الرضي الاسترابادي" في شرحه للشافية بَيَّن المصدر الغالب في كل باب ويفهم من كلامه أنه يقصد به المصدر القياسي[2]. -وهذه أبنيته عند سيبويه:
"فَعْل" ويكون مصدر لكل فعل متعد على وزن "فَعَل - يَفْعُل" نحو "قتل – قتلا، خلق – خلقا، دق - دقا، ساق – سوقا"، ومن باب "فَعَل - يَفْعِل" نحو "ضرب – ضـــربا باع – بيعا"، ومن باب "فَعَل - يَفْعَل" نحو "قطع – قطعا، وضع - وضعا"، ومن باب "فَعِل - يَفْعَل" نحو "حمد – حمدا، نال – نيلا"، ومن باب "فَعِل - يَفْعِل" نحو "ومق – ومقا"[3].
"فَعول" ويكون مصدرا لكل فعل لازم على وزن "فَعَل" إذا لم يدل على صوت أو سير أو امتناع أو أداء أو مهنة، فإن جاء على أحد هذه المعاني كان له مصدر آخر خاص به يقاس عليه، ومثله

[1] – خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص 210.
[2] – الإسترابادي، شرح الشافية، ج1، ص 153 – 163.
[3] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 214.

باب "فَعَل - يَفْعَل" نحو "قعد – قعودا، وغار – غؤورا"، ومن باب "فَعَل - يَفْعِل" نحو "جلس – جلوسا، ورد – ورودا"، ومن باب "فَعَل - يَفْعَل" نحو "ذهب – ذهوبا، هدأ – هدوءا"[1].

"فِعَال" فيما دل على امتناع "واباء" ويكون من "فعل" اللازم، فمن باب "فَعَل - يَفْعُل": "شمس – شماسا، شرد - شرادا"، ومن باب "فَعَل - يَفْعِل": "نفر - نفارا"، ومن باب "فَعَل - يَفْعَل": "طمح - طماحا"، وفيما دل على انتهاء زمان الفعل نحو "قطع - قطاعا"، ولم يشر بعض النحاة كابن مالك إلى قياسية "فِعال" من "فَعَل" اللاّزم إلاّ فيما دلّ على امتناع[2].

"فَعَلان" فيما دل على اضطراب وتقلب من "فعل" اللازم، فمن باب "فعل - يَفْعُل": "درا دورانا"، ومن باب "فعل - يَفْعِل": "عسل - عسلاناً"، ومن باب "فعل - يَفْعَل": "لمع - لمعاناً"[3].

"فُعَال" فيما دل على داء من "فَعَل" اللازم فمن باب "فعل - يَفْعُل": "نعس – نعاساً" ومن باب "فعل - يَفْعِل": "عطس - عطّاساً"، ومن باب "فعل - يَفْعَل": "سهم - سهاماً"، وفيما دلّ على صوت من "فعل " اللاّزم فمن باب "فعل - يَفْعِل": "بغم –بغاماً، عوى – عواءً، ومن باب "فعل – يَفْعَل": "صرخ – صراخاً، نبح - نباحاً"، ومن باب "فعل – يَفْعُل": "دعا – دعاءً، زقا – زقاءً"[4].

وذكر سيبويه هذه الأبنية في كتابه ولكنه لم يشر إلى أنها مصادر وذلك في قوله: "وقالوا العِضاض شبهوه بالحِران والشِباب ولم يريدوا به المصدر من "فعلته فعلا"، ونظير هذا فيما تقاربت معانيه قولهم: "جعلته رفاتاً وجذاذاً ومثله الحطام والفضاض والفتات فجاء هذا على مثال واحد حين تقاربت معانيه، ومثل هذا ما يكون معناه نحو معنى الفضالة وذلك نحو قلامة والخوارة...، فجاء هذا على بناء واحد لما تقارب معانيه"[5].

"فعيل" فيما دلّ على صوت من "فعل" اللازم، فمن باب "فعل - يَفْعُل": "هدر – هديرا، هق - هيقا"، ومن باب "فعل - يَفْعَل": "جحش - جحيشاً"، ومن باب "فعل - يَفْعِل": "صهل –

[1] – المصدر السابق، ج2، ص 118 – 119.

[2] – ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين، دار السعادة، ط10، ج2، ص 100.

[3] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 216 – 217.

[4] – المصدر نفسه، ج2، ص 163.

[5] – المصدر نفسه، ج2، ص 217.

صهيلاً"، وفيما دلّ على سير من "فعل" اللازم "رسم – رسيماً"[1]. "فِعَالة" فيما دل على المهنة أو الصنعة، فمن باب "فعل - يَفْعُل": "خلف – خـــلافة ساس - سياسة"، ومن باب "فعل - يَفْعِل": "وكل - وكالة"، ومن باب فعل - يَفْعَل": "سعى - سعاية"...الخ.

"فَعَل" ويكون مصدرا لكل فعل لازم على وزن "فَعِل" من أحد المعاني الآتية: ما دل على داء مثل: "مرض – مرضا، سقم – سقما، وجع - وجعا، عمي - عمى"، وما دل على حزن أو فرح نحو: "حزن – حزناً، فرح – فرحاً، ندم – ندماً، جذل - جذلاً" وما دلّ على خوف أو ذعر مثل: "فزع – فزعاً، جزع – جزعاً، وجل - وجلاً"، وما دلّ على عيب كداء نحو: "حمق – حمقاً، كسل – كسلاً، عرج – عرجاً، حدب - حدباً"، وما دلّ على حيلة نحو: "خمط – خمطاً، خرم - خرماً"، وما دلّ على جـــوع أو عطش نحو "عطش – عطشاً، وغرث – غرثاً"، وما دلّ على انتشار أو هيج مثل: "أرج – أرجاً، حمس – حمساً، وغضب - غضباً"، وما دلّ على سهولة أو تعذر نحو: "سلس – سلساً، عسر - عسراً"[2].

"فَعَالة": ويأتي مصدرا لكل فعل على وزن "فَعُل" وقد جاء في المعاني الآتية: ما دلّ على حسن أو قبح نحو "سبط – سباطة، نضر – نضارة، ملح – ملاحة"، وما دلّ على نظافة نحو: "نظف – نظافة، طهر – طهارة"، وما دلّ على صغر أو كبر نحو: "نذل – نذالة حقر - حقارة"، ما دل على قوة أو جرأة أو ضعف أو سرعة نحو "صلب – صـــلبة شجع – شجاعة، رزن – رزانة، كمش - كماشة"، وما دلّ على رفعة أو ضعة نحو "نبه – نباهة، دنؤ – دناءة، لؤم – لآمة"[3].

فاعتبر سيبويه "فعولة" بناءا سماعيا في "فَعُل" وأيّده في ذلك الإستربادي الذي اعتبر "فعالة" هو المصدر الغالب في "فَعُل"[4].

هذه هي أبنية المصادر القياسية التي جاء عليها الفعل الثلاثي المجرد عند سيبويه.

- أمّا في الأفعال **الثلاثية المزيدة** فهي كالآتي:

---

[1] – المصدر السابق، ج2، ص 218.

[2] – المصدر نفسه، ج2، ص 219.

[3] – المصدر نفسه، ج2، ص 219 – 223 – 233.

[4] – ابن عقيل، شرح الألفية، ج2، ص 101، وينظر: الكتاب، ج2، ص 223، وشرح الشافية، ج1، ص 156.

"إفعال": ويكون في كل فعل على وزن "أفعل – يُفْعِل" نحو : "أكرم – إكراماً، أخرج – إخراجاً، أقام – إقامة".

"تفعيل": ويكون في كل فعل على وزن "فَعَّل - يُفَعِّل" نحو: "كسر – تكسيراً، وحد – توحيداً، نوم – تنويماً".

"تفعلة": وهي قياسية في باب "فَعَّل – يُفْعِّل" معتل اللام نحو: "عزّى - تعزية".

"مفالعة": وتكون في "فاعَل - يُفاعل" نحو "قاتل – مقاتلة، خاصم - مخاصمة".

"افتعال": ويكون في "افتعل - يفتعل" نحو "احتبس – احتباساً، اشتد - اشتداداً".

"انفعال": ويكون في "انفعل - ينفعل" نحو "انطق – انطلاقاً، انصرف - انصرافاً"[1].

"افعلال": ويكون في "افْعَلَّ - يَفْعَلُّ" نحو "احمر – احمراراً".

"تَفَعُّل": ويكون في "تفعَّل - يتفعَّل" نحو "تقدم – تقدماً، تكلم - تكلماً".

"تفاعل": ويكون في "تفاعل - يتفاعل" نحو "تقاتل - تقاتلاً".

"استفعال": ويكون في "استفعل - يستفعل" نحو "استخرج - استخراجاً".

"افْعُوّال": ويكون في "افعوّل - يفعوّل" مثل "اجلود - اجلواداً"[2].

ب – الأفعال الرباعية المجردة:

وللرباعي المجرّد بناء واحد هو "فَعْلَلة" لأنه ليس لفعله إلا صيغة واحد هي "فعلل - يفعلل" سواء أكان مضعفا أم غير مضعف وذلك نحو "زلزل – زلزلة، دحرج - دحرجة"، ويأتي هذا البناء أيضا مصدرا للأفعال الثلاثية الملحقة به نحو "حوقل – حوقلة، شيطن – شيطنة"[3].

-أمّا الرباعي المزيد فهو نوعان:

- المزيد بحرف وهو "التاء" في أوله ويكون مصدره على وزن "تفعلل" نحو "تزلزل – تزلزلاً، تدحرج - تدحرجاً".
- المزيد بحرفين وله بناءان "افْعِنْلال": في "افْعَنْلَل - يَفْعَنْلِل" نحو "احرنجم – احرنجاماً احرنطم - احرنطاماً"، و"افْعِلاّل": في "افعللّ - يفعللّ" نحو "اطمئن – اطمئناناً اقشعر –

[1] – ينظر: خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص219.

[2] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 243 – 245.

3 - ينظر:خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه،ص220.

اقشعراراً"، ويأتي على هذه الأبنية مصدر الأفعال الثلاثية الملحقة بالرباعي المزيد نحو "تمدرع– تمدرعا، تشيطن – تشيطناً، اقعنسس – اقعنساساً"[1].

جـ – المصدر الميمي:

هو المصدر المبدوء بميم زائدة في غير "المفاعلة" ومنه القياسي ومنه السماعي ومنه الثلاثي ومنه الرباعي، وسنذكر في هذا الموضع ما تعلق بالمصدر الميمي القياسي.

ففي الثلاثي المجرد:

"مفعل": ويأتي في الأفعال التي على وزن "فَعَل – يَفْعُل" مثل: "ضرب – مضرباً، عاش – معاشاً، فرّ – مفراً".

"مِفْعِل": ويكون قياسياً في معتل الفاء بالواو الذي على وزن "فعل – يفعل" نحو: "وضع– موضعاً، وعد – موعداً"، فالمصدر الميمي عند سيبويه يكون على وزن "مَفْعَل" في جميع الأفعال عدا ما كان معتل "الفاء" بالواو مكسور "العين" في المضارع، فإنه يأتي على وزن "مَفْعِل"، وذهب "ابن الحاجب" إلى أنّ المصدر الميمي في الثلاثي المجرد يكون على وزن "مفعل" مؤيّداً لما قال به سيبويه في الكتاب[2].

أمّا المزيد الثلاثي فإنه يأتي على وزن المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر، فيكون على وزن "مفعل" في الفعل "أفعل – يفعل" نحو "أخرج – مخرجاً، أصبح – مصبحاً، أمسى – ممسياً".

"مُفَعَّل" في الفعل "فعل – يفعل" نحو "سرّح – مسرّحا"، كقول جرير:

أ لمَ تَعلم مُسرِّحـــي القَوافِي فلاَ عيًّا بهِنَّ ولا اجتِـــلابَا

"مُفاعَل" وهي في الفعل "فاعل – يفاعل" نحو "قاتل – مقاتلاً".

"مُتفاعَل" في الفعل "تفاعل – يتفاعل" نحو "تحامل – متحاملاً".

"مُفْتَعَل" في الفعل "افتعل – يفتعل" نحو "انتصر – منتصراً، اعترف – معترفاً".

---

[1] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 241 وما بعدها.

[2] – المصدر نفسه، ج2، ص 246، وينظر: شرح الشافية، ج1، ص 168 – 171.

"مُنْفَعَل" في الفعل "انفعل – ينفعل" نحو "انصرف – منصرفاً، اندفع – مندفعاً"، وأيضا "مُتفَعَّل، مفعَلّ، مستفْعَل، مفعَوّل، مفعَوعَل، مفعَالّ"[1].

ويأتي المصدر الميمي في الرباعي المجرّد المزيد على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر فيكون على الأوزان التالية: "مُفَعْـــلَل مُتَفَعْلل، مُفْعَنْلَل، مُفْعَلَلّ"، وما ألحق بالأفعال الرباعية المجردة والمزيدة يأتي مصدره الميمي على هذه الأبنية نحو "جلبب – مجلبباً، اقعنسس – مقعنسساً"[2].

د – مصدر اسم المـــرّة:

وهو المصدر الذي يدل على حدوث الفعل مرّة واحدة، وله في الثلاثي المجرد بناء واحد وهو "فعلة" نحو "قعد – قعدة، ضرب – ضربة، خطى - خطوة"، وقـــد ذهب "ابن الحاجب" أنّ الفعل الثلاثي إذا لم يكن مصدره مختوماً بالتاء فإنّ اسم المرّة منه يبنى على "فعلة"، أمّا إذا كان مختوما بالتاء فإنه يستعمل للمرّة بلا تغيير وهذا الرأي لم يقل به أحد غيره، قال الإستربادي: "و لم أعثر على مصنف على ما قاله بل أطلق المصنفون أنّ المرة من الثلاثي المجرد فعلة"، فهو بهذا يتبع سيبويه فيما قال[3].

ويأتي اسم المرّة الثلاثي المزيد، والرباعي المجرد والمزيد على وزن مصدره المستعمل بزيادة التاء، وقد يوصف بواحدة ويكون على وزن:

"إفْعَالَة" في الفعل "أفعل – يُفعِل" نحو "أكرم – اكرامة".

"تفعيلة" نحو "سبح – تسبيحة"، "إفتعالة" نحو "احترز– احترازة"، "انفعالة" نحو "انطلق– انطلاقة"، "افعلالة" نحو "احمر – احمرارة"، "تفعُّلة" نحو "تقبل – تقبلة، توعد – توعدة"، "تفاعلة" نحو "تقاتل – تقاتلة، تلاقى – تلاقية"، "استفعالة" نحو "استخرج – استخراج"...وهو كثير في الكتاب[4].

[1] – خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص 223، وينظر: الكتاب، ج2، ص 246.

[2] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 250.

[3] – الإستربادي، شرح الشافية، ج1، ص 128.

[4] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 229 – 246.

هـــ – مصدر اسم الهيئة:

هو المصدر الذي يؤتى به للدّلالة على هيئة وقوع الحدث وهو قياسي ولا يصاغ إلاّ من الثلاثي المجرّد وقد شذت صياغته من غيره ويصاغ على وزن "فِعلة" نحو "قتل – قِتلة طعم – طِعمة، مات – مِيتة"[1].

2 – أبنية المصادر السماعية:

وهي المصادر التي تحفظ في الأفعال التي وردت عليها ولا يقاس عليها أمثالها مما لم تسمع فيها وهي في الثلاثي المجرد كثيرة وتقل في غيره.

أ– أمّا في الثلاثي المجرّد فأبنيته هي:

"فَعْل": نحو "سكت – سكتا، شب – شبا، لمع – لمعا، يأس – يأسا، ضعف - ضعفا".

"فَعَل": ورد سماعيا في "فعل" لازما ومتعديا وفي "فَعُل" وفي "فَعِل" المتعدي واللازم نحو "رقص – رقصاً، طرد – طرداً، خبّ – خبباً، سرق – سرقاً، عبر عبراً، شرف – شرفاً شكل – شكلاً، غبس - غبساً"[2]، وأيضا "فَعِل، فُعْل، فُعَل، فِعْل، فِعَل، فَعْلة، فَعَـــلَة فَعِلَة، فُعْلَة، فُعْلَة، فِعْلَة، فُعول، فُعولة، فِعَال، فِعَالة، فَعَال، فَعَالة، فُعَال، فَعْلان، فَعَلان، فِعْلان فُعْلان، فَعُول، تِفْعال، انْفِعال، فيعَلولة، فِعْلى، فُعْلى"[3].

ب –وأبنيته في الثلاثي المزيد هي:

"فِعَّال" نحو "كلمته – كلاّماً، حملته – حمّالا" حيث يقول سيبويه في هذا الشأن: "أرادوا أن يجيئوا به على الإفعال فكسروا أوله وألحقوا الألف قبل آخر حرف فيه ولم يريدوا أن يبدلوا حرفاً مكان حرف وقد **قال الله عز وجل ﴿وَكَذَّبُوا بِآَيَاتِنَا كِذَّابًا﴾**[4].

"تِفِعَال" نحو "تحمّل – تحمالاً"، "فيْعال" نحو "قتل – قيتالاً" ، "فِعال" نحو "ماريته – مراءً"، "فَعلى" وأيضا "فُعلى، فِعلى، فَعُول، إفْعَال، إفْتِعال، تَفَاعُل، تفعيل، انْفِعال، فَعْل تِفْعَال"، "فَعَال" نحو

[1] – ينظر: المصدر السابق، ج2، ص 229.

[2] – المصدر نفسه، ج2، ص 215 – 216 – 230.

[3] – المصدر نفسه، ج2، ص 215 – 216 – 217 – 229، وينظر: المنصف، ج2 ، ص 12، المخصص، ج14، ص 133، شرح ابن عقيل، ج2، ص 101، شرح الشافية، ص 158.

[4] – سورة النبأ، الآية 28.

"أنبت – نباتاً" نحو **قوله تعالى** ﴿**وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا**﴾[1]، "إفْعَال" من باب "أفعال يُفْعِل"معتل العين بلا تعويض عن الحرف المحذوف نحو **قوله تعالى** ﴿**وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ**﴾[2]، بالفعل "أقام" والقياس "إقامة".

أمّا في الرباعي المجرّد فالسماعي فيه قليل، وقد سمع فيه بناءان هما:

"فِعْلال": نحو "زلزل – زلزال، قلقل - قلقال".

"فَعْلال": نحو "زلزل – زلزال، قلقل - قلقال".

جـــ – المصدر الميمي:

"مِفْعِل" جاء سماعيا في الأفعال التي قياسها "مَفْعَل" نحو "رجع - مرجعاً"، **وقوله تعالى** ﴿**ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ** ﴾[3]، "حاضت - محيضاً" **لقوله تعالى** ﴿**وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ**﴾ [4]، وأيضا "مَفْعَل":

وجاء سماعيا في معتل الفاء بالواو لقول سيبويه: "حدثنا يونس أنّ ناساً من العرب يقولون "وجل – موجلاً، ووحل – موحلاً، ووحد - موحداً"، ويرى أنهم إنما فتحوا "موحد" لأنه اسم موضوع ليس بمصدر ولا مكان إنما هو معدول عن واحد"[5]، وأيضا "مَفْعِلة" نحو "عصى - معصية"، "مَفْعُلة" نحو "عجز - معجزة"، "مَفْعُلة" وقد سمعت في لفظة من المثال الياء في قولهم "يسر - ميسرة"، وقرئ في القرآن الكريم في **قوله تعالى** ﴿**فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ**﴾[6]، بضم السين، وقد استغنوا ببناء "مَفْعُول" عن بناء "مَفْعَل" كما في قولهم: "دعه إلى ميسورة، ودع معسورة، حيث يقول سيبويه: "كأنه قال دعه إلى أمر يوسر فيه أو يعسر فيه، كذلك المرفوع والموضوع، كأنه يقول ما يرفعه وما يضعه، وكذلك المعقول كأنه قال عقل له شيء أي حبس له لبه وشدد، ويستغني بهذا

---

[1] – سورة نوح، الآية 17.

[2] – سورة النور، الآية 37.

[3] – سورة الزمر، الآية 7.

[4] – سورة البقرة، الآية 222.

[5] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 249.

[6] – سورة البقرة، الآية 280.

عن "المفْعَل" الذي يكون مصدرا لأن في هذا دليلا عليه"[1]، وقد سمع المصدر الميمي في الثلاثي الملحق بالرباعي المجرد على بناء "مفعوعلة" نحو "كوكب – كوكبة".

د –مصدر اسم المـــرّة:

ذكرنا سابقا أنّ بناء "فعلة" هو القياس في اسم المرّة من الثلاثي المجرّد وقد سمع على: "فعلانة" في باب "فعل – يفعل" معتل اللام نحو "آتية – أتيانة"، "فِعالة" نحو "لقيته – لقاءة"[2].

هــ –**أما اسم الهيئة** فلم يرد في كتاب سيبويه في غير الثلاثي، وقد سمع شاذا في "الخِمرة" من الفعل "اختْمر" ومن "العِمّة" من الفعل "تعممَّ".

هذه هي الأبنية والصيغ القياسية والسماعية للمصادر ومسمياتها ومصطلحاتها المختلفة في كتاب سيبويه، وبعد جمعها وترتيبها اتضح لنا أن سيبويه قد وضع أسسها وأرسى قواعدها، وإن الذين جاءوا بعده لم يزيدوا عليها شيء، وأن كل ما ذكروه لا يتعدى الخلاف في بعض المسائل، أما في الجوهر لم يطرأ تغيير.

2– المشتـــقات:

إنّ أصل المشتقات كان مدار اختلاف بين جمهور اللّغويين البصريين والكوفيين كانت هناك أقوال وآراء كثيرة نأخذ منها ما ذهب به البصريون على لسان سيبويه في الكتاب: "واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأول وهي أشد تمكنا، فمن ثم لم يلحقها تنوين، ولحقها الجزم والسكون، وإنما هي من الأسماء، إلا ترى أن الفعل لابد له من الاسم وإلاّ لم يكن كلاما، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول "الله إلهنا" و"عبد الله أخونا"[3]، ومع أن سيبويه لم يصرح في هذا النص بأن صدر أصل المشتقات إلاّ أنّ في وقوله "وإنما هي من الأسماء" و"أنّ الأسماء هي الأول" دليلا واضحا على رأيه، وقد أكّد "السيرافي" صراحة رأي سيبويه فقال: "واستدل أيضا على ذلك بأنّ الفعل مأخوذ من المصدر، والمصدر اسم، الاسم أذا أصل للفعل"، وأعاد سيبويه هذا الرأي في أصل المشتقات في مواضع كثيرة من الكتاب"[4].

[1] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 220.

[2] – المصدر نفسه، ج2، ص 229.

[3] – المصدر نفسه، ج1، ص 6.

[4] – السيرافي، شرح الكتاب، ت رمضان عبد التواب ومحمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1986،ج1، ص 166.

وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى المشتقات عند سيبويه وهي كما ذكرها في الكتاب:

أ – اسم الفاعل:

هو اسمٌ مصوغ من المصدر للدّلالة على الحدث و الذّات، فمصطلح اسم الفاعل لم يكن موجودا عند سيبويه كما تحدث عنه المتأخرين و لم يفرد له بابا خاصا كأن يقول "هذا باب اسم الفاعل"، وإنما تحدث عنه في عدّة أبواب أثناء حديثه عن الأفعال ومصادرها، وكان يصطلح عليه "الاسم" نحو قوله: "فأما "فَعَل – يَفْعُل" ومصدره "قتل – يقتل – قتلا" والاسم "قاتل"، و"خلق – يخلقه – خلقا" والاسم "خالق"، أو قول أما ما كان من الجوع والعطش فأكثر ما يبنى في الأسماء على فعلان ويكون المصدر "فعل" ويكون الفعل على "فعل - يَفْعَل"[1]، هذا يبين لنا أنه لم يكن لسيبويه رأي واضح في تحديد معنى "اسم الفاعل"، فله عدّة أبنية وأوزان سماعية وقياسية:

في الثلاثي المجرّد والمزيد – الرباعي المجرّد والمزيد – واللاّزم والمتعدّي.

ب – صيغ المبالغة:

إذا أردنا الدّلالة على الكثرة والمبالغة في اتّصاف الذّات بالحدث حول اسم الفاعل إلى أبنية متعددة سمية بـــ"صيغ المبالغة"، ويرى بعضهم أنها لا تأتي من الثلاثي المتعدي وأن ما جاء من أوزانها من اللازم هو صفة مشبهة[2]، لكنها عند سيبويه في اللاّزم والمتعدّي وتبعه في ذلك من جاء بعده "كابن خالويه" في شرح الفصيح و"الرضي الإسترابادي" في شرح الشافية[3].

وقد ذكر سيبويه عدّة أبنية للمبالغة في الكتاب ويرى أنها ليست بالأبنية التي هي في الأصل أن تجري مجرى الفعل لأنها قليلة وإنما بنيت للفاعل من لفظه والمعنى واحد، وإن لم يكن فيها معنى المبالغة فهي بمنزلة غلام وعبد من الأسماء أي ليس فيها معنى الوصف[4].

و لم يقسمها إلى قياسية وسماعية وإنما ذكر أنّ الأصل الذي عليه أكثر معنى المبالغة هو "فعول، مفعال، وفعال، فعل، وقد جاء فعيل"[5].

---

[1] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 214 – 220.

[2] – عبد الله الدرويش، دراسات في علم الصرف، مكتبة الشباب، القاهرة 1959، ص 18 – 19.

[3] – السيوطي، المزهر، ج2، ص 243، وينظر: شرح الشافية، ج2، ص 236.

[4] – ينظر: خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص270.

[5] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 56.

وأبنية المبالغة التي وردت في الكتاب هي: "فَعَّال" نحو "شرّاب، لبّاس"، "فَعُول" نحو "ضروب، شكور، حقود"، "مِفْعَال" نحو "مطعان، مفساد، مهذار"، "فَعِل" نحو "طعم نشط، ورع"، "فَعِيل" نحو "عليم، رحيم، قدير"، "مَفْعيل" نحو "مسكين، منطيق" و لم يمثل لها سيبويه لكنه أشار إليها عند كلامه على أبنية الأسماء والصفات الثلاثية المزيدة[1].

ونلاحظ أنّ سيبويه لم يذكر جميع ما ورد من صيغ المبالغة، فقد زيدت عليه أبنية منها "فَعَال" "فساق"، "فَعُل" "غدر"، "فُعَلة" "همزة ولمزة"، كما وضّحها السيوطي في المزهر: "اعلم أن المفعول به من هذا الباب يأتي على "فُعْلة" بتسكين عين الفعل وهو الحرف الثاني منه والفاعل يأتي بفتح عين الفعل فتقول: رجل هزأة وضحكة وسخرة إذا كان يسخر ويضحك منه، وإن كان هو الفاعل قلت: هُزَأة وضُحَكة وسُبَبة إذا فعل ذلك بالناس ومن **قوله تعالى** ﴿**وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ**﴾[2] و"فعولة، فعالة كعلامة، فاعلة كراوية، مِفْعَالة كمجزامة، فُعَال كطوال"[3].

جـــ – الصفة المشبهة:

وهي ما اشتقّ من مصدر فعل لازم للدّلالة على اتّصاف الذّات بالحدث على وجه الثبوت والدّوام، وقد ذهب "السكاكي" إلى أنها لا تأتي إلا" من الثلاثي المجرّد، أمّا سيبويه فقد أورد قول الشاعر في مطرق:

أهَوى لَهَا أسْفعُ الخَدَّينِ مُطَّرقٍ   رِيشُ القَوادمِ لم يُنصَب لهُ الشَبَكُ

و لم يحدّد سيبويه أبنية الصّفة المشبهة و لم يفرّق بين صيّغها وصيغ اسم الفاعل وإن عقد لها باباً تكلم فيه عن عملها، ومنه استطعنا أن نستخلص بعض الأبنية من الأمثلة التي ذكرها سيبويه في هذا الباب وهي:

"أفْعَل، فَعْلاء، فَعَل، فَعْل، فَعِيل، فَيْعِل، فاعل"[4].

[1] – المصدر السابق، ج1، ص 56 – 58، ج2، ص 91 – 260 – 366، وينظر: شرح الشافية، ج2، ص 180، والمزهر، ج2، ص 243، ودراسات في علم الصرف، ص 18.

[2] – سورة الهمزة، الآية 1.

[3] – السيوطي المزهر، ج2، ص 158، وينظر: المنصف، ج1، ص 141.

[4] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص 99، ج2، ص 372، وينظر: شرح الشافية، ج1، ص 149، شرح ابن عقيل، ج2، ص 112.

د – اسم المفعول:

هو ما اشتقّ من المصدر للدّلالة على صفة من وقع عليه الحديث، وله بناء قياسي واحد للثلاثي المجرّد وهو "مفعول" ويصاغ من المتعدّي المبني للمجهول، كما يصاغ من اللاّزم إذا أريد تعديته إلى المصدر أو الظّرف أو الجار والمجرور، ويأتي من جميع أبواب الفعل الصحيح والمعتل، إلاّ أن واو مفعول تحذف من الأجوف عند "الخليل"، وتحذف عين الفعل وتقلب واو البناء ياء في الأجوف اليائي عند "الأخفش"[1].

ويأتي اسم المفعول لثلاثي المزيد على وزن اسم الفاعل مع إبدال كسرة ما قبل الآخر فتحة، حيث يقول سيبويه في هذا الشأن: "وليس بين الفاعل والمفعول في جميع الأفعال التي لحقتها الزوائد إلا الكسرة التي قبل آخر الحرف والفتحة وليس اسم منها إلا والميم لاحقته أولا مضمومة"[2]، ونذكر أبنيته في كتاب سيبويه كما يأتي:

"مُفْعَل" نحو "أخرج – مخرج"، "مُفَعَّل" نحو "جرب – مجرب"، وأيضا "مُتَفعل، مُنْفَعل مُتَفاعل، مُفْتَعل، مُفْعَلّ، مُسْتَفعل، مُفْعَال، مُفْعَوْعل، مُفْعَول"[3].

ويأتي اسم المفعول للرباعي المجرّد والمزيد على بناء اسم الفاعل مع مفتح ما قبل الآخر فيكون على الأوزان التالية:

"مُفَعْلل، مُتَفَعلل، مُفْعَنْلَل، مُفْعَلَل"[4].

و – اسم التفضيل:

هو وصف على "أفعل" يصاغ للدّلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها، ولم يبحث سيبويه هذا المشتق في باب مستقل وإنما أورده من خلال حديثه عن فعلي التعجب، ولعلّه فعل ذلك لاشتراك بناء "أفعل" في الموضوعين وفي الشروط التي يجب توافرها فيهما، ولم يحدّد هذه الشروط أو بينها[5].

---

[1] – المصدر السابق، ج2، ص 363، وينظر: المنصف، ج1، ص 287.

[2] – المصدر نفسه، ج2، ص 331.

[3] – المصدر نفسه، ج2، ص 232 – 233 – 359 – 380.

[4] – المصدر نفسه، ج2، ص 334 – 340.

5 – ينظر: خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص284.

و لم يكن ما جاء في الكتاب عن اسم التفضيل وافياً وقد فصل فيه من جاء بعده ووضحوا شروطه وأمثلته، وذكروا أنه لا يصاغ إلاّ من فعل ثلاثي ليس بلون، ولا عيب مثبت، مبني للمعلوم، تام، متصرف، قابل للتفاوت[1].

كما يجب أن ننوه بالقول أنّ جلّ النّحاة وعلماء الصّرف قد استفادوا كثيرا مما ذكره سيبويه في الكتاب، حيث نقلوا قسماً من أمثلته.

هـــ – اسما المكان والزمان:

هما اسمان مبدوءان بميم زائدة للدّلالة على مكان الفعل أو زمانه، ولهما من الثلاثي المجرّد بناءان، وهما: "مَفْعَل" نحو "شرب – مشرب"، "مَفْعِل" نحو "حبس – محبس".

ويصاغان من غير الثلاثي على وزن اسم المفعول ويكونان على الأبنية الآتية:

"مُفْعَل، مُفَعَّل، مفاعل، متفاعل، مُنْفَعل، مُفْتَعل، مُفْعَلّ، مُستَفعل، مفعوعل، مُفْعَوَّل مُفْعَالّ، مُفَعْلل"[2].

ي – اسم الآلـــة:

هو اسمٌ مبدوء بميم زائدة للدّلالة على ما حصل الفعل بواسطته، وهو على وزن "مِفْعَل" نحو "مقص، مخرز، مفتح"، وزعم الفارسي أن كل "مِفْعل" مقصر من "مفعال" كما أن كل "افْعَلّ" مقصر من "أفعال"، وذلك نحو "مخيط – مخياط" وكذلك على "مفعلة" نحو "مكسحة، مسرجة"، وعلى "مفعال" نحو "مفتاح، مصباح".

ومن الأبنية التي سمعت في اسم الآلة "مُفْعَل" نحو "مسعط، منخل، مدهن، مدق" "مفعلة" نحو "مكحلة، محرضة" وقد اعتبرها سيبويه أسماء للأوعية و لم يجعلها أسماء آلة[3].

III – الأفعال اللاّزمة والمتعدّية:

1 – الـــلاّزم:

وهو ما لا يتعدّى أثره الفاعل ولا يتجاوزه إلى المفعول به وإنما يبقى مقتصراً على فاعله ويسمى قاصراً غير واقع، وغير مجاوز، وغير متعد.

[1] – ابن عقيل، شرح الألفية، ج2، ص 138، وينظر: شرح الكافية، ج2، ص 235.

[2] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 247.

[3] – ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص 248،و السيوطي، همع الهوامع، ص 168، والمفصل، للزمخشري، ص 340.

ويتوجب اللّزوم في كل فعل دال على سجية وهي الطبيعة نحو "كرم وشرف" وكذا كل فعل على وزن "افْعَلَلّ" نحو "اقشعرّ" وعلى وزن "افْعَنْلَل" نحو "اقعنسس واحرنجـــم" أو دل على نظافة كطهر الثوب، أو على دنس، أو على عرض كمرض أو كان مطاوعا لما تعدى إلى مفعول واحد نحو "مددت الحديد فامتدّ، ودحرجت الكرة فتدحرجـــت" أو جاء على بناء "أفْعَلّ، افْعالّ، انْفَعَل"[1].

2 – المتعـــدّي:

هو ما يتعدّى أثره الفاعل بأن يتجاوزه إلى المفعول به بنفسه بلا حاجة إلى حرف تعدية، وهو لذلك يحتاج إلى فاعل مرفوع وإلى مفعول به منصوب أو أكثر من مفعول به واحد يسمى فعلاً متعدياً وواقعاً ومجاوزاً، وعلامة الفعل المتعدّي أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر، وهي هاء المفعول به نحو "الكتاب قرأته" وإلى ذلك أشار ابن مالك في ألفيته بقوله:

عَلامةُ الفِعلِ المُعَدِّى أنْ تَصلَ "هَا" غيرَ مَصدرٍ به نحوَ: عَمِلْ[2]

والأصل في الأفعال القصور على النّفس واللّزوم لها، والتعدية من عوارض الأفعال الثانية، ولأجل هذا يأتي الفعل اللاّزم أولا و يصبح متعدياً في بعض الأحيان، وقد تطرقنا في حديثنا عن اللاّزم بأنّه يختص بعدّة معاني منها السجية، أو علـــى صفة غير لازمـــة أو على لون، أو حلية، أو على نظافة، أو دنس، أو مطاوعة فعل متعـــدي إلـــى واحد أو يكون على أحد الأبنية الآتية: "فَعُلَ، انْفَعَل، افْعَلَّ، افْعَالَّ، افْعَلَلّ، افْوَعَلَّ، افْعَنَلَل، افْعَنْلى"، أما بقية الأبنية فيشترك فيها اللازم والمتعدي[3].

ويمكن جعل اللاّزم من الأفعال الثلاثية متعدياً بعدّة طرق منها:

– نقله إلى الرباعي بإحدى الزيادات كالهمزة في "أفْعَل – يَفْعِل".

– تضعيف العين في "فَعَّل – يُفَعِّل" وبالألف بعد فاءه في "فاعل — يفاعل".

– أو بنقله إلى السداسي بزيادة الهمزة والسين والتاء نحو "استفعل – يستفعل" للدلالة على الطلب.

---

[1] – المصدر السابق، ج2، ص 118 – 122 – 152 –153، وينظر: شرح ابن عقيل، ج1، ص 451 – 452.

[2] – ينظر: ابن عقيل، شرح الألفية، ج1، ص 451 – 452.

[3] – خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص 419.

– أو بنقله إلى صيغة "فعل –يَفْعُل" للدلالة على المغالبة نحو "كرمني فكرمته".
– وتضمينه معنى فعل متعد نحو "رحبتكم الدار أي وسعتكم".[1]

فبعد جمعنا للمصطلحات الصرفية التي وظفها سيبويه في الكتاب، وترتيبنا للأبنية الصّرفية فيه: من مجرّد ومزيد – ولازم ومتعدّي – مصادر ومشتقات، اتّضح لنا أنّ علم الصّرف لم يكن علماً قائما بذاته في بداياته الأولى، وإنما كانت الدراسات الصرفية ضمن الدراسات النحوية، لأن علوم العربية لم تنفصل في أول عهدها، ولا نعرف شيء واضحا عن نشأة الصّرف قبل ظهور كتاب سيبويه ولا نعرف أول من تكلم فيه، وكل ما ذكرته الروايات الحديثة والقديمة هو أن الإمام على ابن أبي طالب كرم الله وجهه هو أول من تكلم فيه، وذكرت لنا كتب التراث بعض عناوين في علم الصرف مثل "التصريف لابن كيسان (120هــ)، التصاريف للمكتيمي (125هــ)..." وغيرها غير أن هذه الكتب لم تصلنا وأول مصدر وثق لعلم الصرف ومباحثه هو "كتاب سيبويه" فقد كان نقطة انطلاق البحث في علوم العربية، لكنه كما قلنا لم يرتب المباحث الصرفية فيه التي جاءت متناثرة في تضاعيفه، وما يشار أليه أن سيبويه وضع الحجر الأساس للصرف لكن أثار كتابه الكثير من الجدل والنقاش فألفة الكتب ووضعت الشروح والتعليقات واستدركت على سيبويه الكثير من المسائل والأبنية والصيغ.

وأهم المصطلحات والمسميات الصرفية التي تداولت وراجت في الكتاب ومن بعده هي:
المجرد – المزيد – القلب – الإعلال – الإبدال – اللاّزم – المتعدّي – المصادر – المشتقات (اسم الفاعل، اسم المفعول، اسم التفضيل، صيغ المبالغة، الصفة المشبهة، اسما المكان والزمان، اسم الآلة) – السماع – القياس[2]...وغيرها.

بهذا ننتقل إلى الحديث عن المصطلح النّحوي عند سيبويه من خلال التمعّن في أبواب وفصول الكتاب كما سيأتي في الفصل الآتي من هذه الدّراسة.

---

[1] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 233، وينظر: شرح الشافية، ج1، ص 84 – 85 – 87 – 96 – 98.

[2] – ينظر: المصدر نفسه، ج2، ص 233،و الكتاب ، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ط4،2004،ج1،ج2،ج3. وأبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص 20 وما بعدها – ص 433.

الفصل الرابع

نشأة المصطلح النّحوي في كتاب سيبويه

المبحث الأول: المصطلح النّحوي عند سيبويه.

- مصطلحات استقرت على يد سيبويه.
- مصطلحات الكتاب بين البقاء والفناء.

المبحث الثاني: أصول النّحو في كتاب سيبويه.

- السّمــــاع.
- القيــــاس.
- العلّــة النّحوية.

إنّ البحث في المصطلح النّحوي للسعي إلى تأريخ ظهوره وتبلـــور مفهـــومه الفنّي أو تأرجحه بين أكثر من مفهوم يصطدم بنفس المصاعب التي تعترض سبيل الباحث في نشأة النّحو وتكوّن مادته وتطورها قبل ظهور كتاب سيبويه، ومن المعلوم أن المادة النّحوية التي يتكون منها الكتاب بلغت درجة من النّضج والاكتمال ومن الغزارة والشمول، ما يؤكد على أنها كانت نتيجة مخاض طويل ومجهودات أجيال متعاقبة يمثل سيبويه أهم حلقاتها[1]، فمسألة التأصيل مصطلح النحو تعود إلى مسائل المصطلحات اللسانية العامة "صوتية، نحوية، صرفية، دلالية وبلاغية وأسلوبية"[2].

والحديث عن المصطلحات النّحوية في الكتاب يعني الحديث عن النّحو الفعلي والحقيقي الذي بين أيدينا اليوم[3]، واضعين في الاعتبار مجهودات أبي "الأسود الدؤلي" وتلاميذه في إرساء اللّبنات الأولى والتي سلمت فجة إلى "ابن أبي إسحاق"، و"عيسى بن عمر"، و"أبي عمر بن العلاء"، فمدّوا القياس وتقدّموا بالدّرس النّحوي واللّغوي خطوات كبيرة، فشهد على أيديهم تطوراً عظيماً بذكر مسائله وبعض أبوابه وفروعه حتى أصبح فيهم من غلبت شهرة النّحو عليه، وارتفع صرح النّحو مقترباً من الانتهاء والاستقرار على يد "الخليل بن أحمد" (160 - 175هـ) الذي نهج مسالك جديدة في علم العربية بما أوتي من ذكاء خارق، ومن بعده سيبويه في الكتاب الذي يعدُّ أقدم مصنف جمع مسائل النّحو العربي كافة وما كان للمتأخرين من فضل سوى تحديد مقاصده، وتبيين حدوده، فإنه لم يكادوا يضيفون إليه شيئاً ذا بال من الملاحظات الهامة والأنظار الجديدة، وهو كتاب لا يحتاج من فهمه إلى غيره كما قال بذلك المبرّد[4]، بل إنّ "المازني" لما قرأه واطلع على كنوزه أيقن أنه أحاط بالنّحو العربي إحاطة السوار بالمعصم فقال: "من أردا أن يعمل كتاباً كبيراً في النّحو بعد كتاب سيبويه فليستحي"[5]، وقد استحى النّحاة من أنفسهم واستخذوا فاستكانوا إلى ما خلفه سيبويه دون تطوير إلاّ أن يكون تفسيراً وشرحاً لمبهمه، واختصاراً لبعض مسائله أو وضع

---

[1] – ينظر:عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1993، بيروت، ص 165.

[2] – مرتاض عبد الجليل، في رحاب اللغة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2007، ص 8.

[3] – أحمد أمين، ضحى الإسلام، ط10، بيروت 1933، ج2، ص 290.

[4] – البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب العرب، ط1، بيروت، ج1، ص 179.

[5] – ينظر: الزبيدي، طبقات النحويين، ص 50، والفهرست، ص 52، نزهة الألباء، ص 63.

حدود لمصطلحاته أو ترتيباً لأبوابه وقواعده وصياغة لمصطلحات سكت عن التمثيل لها[1]، قانعين به إماماً في النّحو بالرغم من تطور ألفاظ اللّغة وتراكيبها، ولكن عظمة الكتاب والهالة التي أحيط بها والشهرة التي كان يتمتع بها صاحبه في حياته وبعد مماته هي المسؤولة أولاً وأخيراً عن استكانت هؤلاء العلماء وقناعتهم بما خلفه لهم إمام النّحو.

والنّحو في الكتاب يمثل أول خطوة صحيحة في دراسة الّلغة باعتباره علماً يقوم على قواعد وأصول معينة، مستضيئا بمناهج القياس والاستقراء دون الوقوف عند المفهوم الجزئي المحدود لبعض مسائل النحو هذا ما يؤكده الدكتور عبد الجليل مرتاض في قوله "ومما لا شك فيه أن مصطلح النحو وما نسب إليه انضوى تحته من أبواب لسانية شتى كان قد شاع في عهد سيبويه شيوعا عاديا لأنه كان كثيرا ما يرد في كتابه تراكيب وجمل دالة على شيوع النحو"[2]، مثلما كان الحال عليه عن السابقين كما لم يقف عند حد الكلمة ليعرف إعرابها وبناءها فحسب كما آل إليه النّحو عند المتأخرين، وإنما تناول سيبويه في الكتاب بنية الكلمة واشتقاقها وحركتها مفردة مركبة، دون إغفال الدلالة المعنوية لها في جميع أحوالها على ضوء القياس على لغة العرب الموثوق بهم[3].

المبحـــث الأول: المصطلح النّحوي عند سيبويه.

إنّ الحديث عن المصطلح النّحوي عند سيبويه يعني الحديث عن مصطلحات علوم العربية التي ضمها والتي لم تستقر في بعض الأحيان، والملاحظ أنّ سيبويه بذل جهداً لا يقدره إلاّ من تعرض بالنّظرة الفاحصة لكتابه إذ حشد فيه مادة النّحو الأولى في منهج وصفي وطريقة عرض هداه إليها طبعه وفطرته التي جبل عليهما.

وسوف نحاول أن نتطرق إلى أشهر المصطلحات النّحوية التي استقرّت ونضجت عند سيبويه في الكتاب والتي شكلت المادّة المصطلحاتية الخام لعلم النّحو عند العرب.

[1] – عوض محمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث هجري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983، ص 82.

[2] - مرتاض عبد الجليل، في رحاب اللغة العربية، ص 11.

[3] – عوض محمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث هجري، ص 84.

1 – النّحــو:

علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما[1]وهو في أصل منبته يعني القصدَ والطريقَ[2] قال "ابن السكيت": نَحَا نَحوه إذا قصده، ومن منطلق التشابه بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي الذي يتمثل بالقصد كان المسّوغ لاستعارة هذا اللّفظ والذي يرجح ذلك ما رُوي عن أبي الأسود الدؤلي من أنه وضع وجوه العربية وقال للناس انْحُ نحوه فسمي نَحْواً[3].

2 – الإعــراب:

هو أحد الاصطلاحات التي كانت شائعة في القرن الأول للهجرة فقد ذكر "السيوطي" رواية عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه استعمل كلمة الإعراب بمعنى النّحو عندما قال: "وليعلم أبو الأسود أهل البصرة الإعراب"، أي فليعلمهم انتحاء سبيل العرب في الكلام والإبانة قال مالك بن أنس: "الإعراب حلي اللّسان فلا تمنعوا ألسنتكم حليها"، وقال عمر رضي الله عنه أيضا: "تعلموا إعراب القرآن كما تتعلمون حفظه"[4] ويتضح لنا من هذا أن عمر كان يعني بالإعراب هو طريقة الإبانة في الإعراب عن الحاجة وهو تغيير أواخر الكلم وأفرد فيه سيبويه بابا عنونه بــ: باب مجاري أواخر الكلم من العربية[5]، وهو ما يقابل مصطلح الإعراب عند المتأخرين.

3 – الكلــم:

فهو ما تكونت منه العربية، اسم وفعل وحرف، حيث أفرد سيبويه باباً في الكتاب تحت عنوان: "هذا باب علم ما الكلم من العربية"، والكلم اسم جنس جامع وهو اسم للذّات كما وضّحه سيبويه بقوله: "فالكلم: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، فالاسم: رجل وفرس وحائط، أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون و لم

[1] – الجرجاني، التعريفات، ص 259، مادة (نحو).

[2] – ابن منظور، لسان العرب، ج15، ص 309–311 مادة (نحا).

[3] – المصدر نفسه، ج15 ص 310، مادة (نحا).

[4] – ابن الأثير، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق، محي الدين رمضان، دمشق، 1971، ج1، ص 35.

[5] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص 13.

يقع وما هو كائن و لم ينقطع... وأما ما جاء بمعنى وليس باسم ولا فعل نحو: ثم وسوف وواو القسم ولام الإضافة ونحوها"[1].

4 – النّصــب:

ويعدُّ أول المصطلحات اللّغوية النّاضجة عند علماء النّحو، ونستأنس بهذه القصة عن يحي ابن يعمرلّما بيّن للحجاج مواطن لحنه في **قوله تعالى** ﴿**قُلْ إِنْ كَانَ آَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ**﴾ [2]، قائلا: "أترفع (أحب) وهو منصوب، وقال له: فتقرؤها أحبُّ بالرفع، والوجه أن تقرأ بالنصب على خبر كان"[3]، وفي رواية القفطي يقول يحي ابن يعمر للحجاج: "أما إذا سألتني أيها الأمير فإنك ترفع ما يوضع، وتضع ما يرفع"[4]، وهو مصطلح النصب موجود عند سيبويه حيث يقول: "فالنّصب والفتح في اللّفظ ضربٌ واحد"[5].

5 – الجــــرّ:

فعن الجر يقول سيبويه: "ومن الصفة قولك ما يحسن بالرجل مثلك أن يفعل كذا وما يحسن بالرجل خيرٍ منك أن يفعل كذا، وزعم الخليل أنه إنما جر هذا على نية الألف واللام ولكنه موضع لا تدخله الألف واللام "[6]، وقوله أيضا: "والجر والكسر فيه ضرب واحد ..."[7].فهذا المصطلح ناضج عند صاحب الكتاب ودقيق كما أقرّه الدّرس اللّغوي الحديث فالجر يقابله الكسر عنده.

---

[1] – المصدر السابق، ج1، ص 12.
[2] – سورة التوبة، الآية 24.
[3] – الزبيدي، طبقات النحويين، ص 24.
[4] – ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج2، ص 227.
[5] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص 13.
[6] – المصدر نفسه، ج1، ص 224.
[7] – المصدر نفسه، ج1، ص 13.

6 – الـــرّفـــع:

وهو ما وقع في أعجاز الكلم منوناً نحو قولك زيد ويفرق بينه وبين الضّم لا من حيث الاختصاص بالبناء أو الإعراب حيث يقول: "الرفع والضم ضرب واحد"[1]، فهذا يدل على أن سيبويه ركز على حركات أواخر الكلم من حيث الإعراب والبناء موحدا بين الأسماء والأفعال في ألقاب الحركات اكتفاء بما تتضح به المعاني في الإعـــراب فمصطلح الرّفع يقابله الضم عند سيبويه فالرّفع للبناء والضمُّ للإعراب.

7– الجــــــزم:

علامة من علامات الإعراب تخصّ الوقف،كما في لم يَخْرُجْ، وهو: انقطاع الحركة الجَزْمُ القطع جَزَمْتُ الشيء أَجْزِمُهُ جَزْماً قطعته وجَزَمْتُ اليمين جَزْماً أَمضيتها وحلف يميناً حَتْماً جَزْماً وكل أمر قطعته قطعاً لا عَوْدَةَ فيه فقد جَزَمْتَه وجَزَمْتُ ما بيني وبينه أي قطعته ومنه جَزْمُ الحَرْفِ وهو في الإعراب كالسكون في البناء تقول جَزَمْتُ الحرف فانْجَزم الليث الجَزْمُ عَزِيمةٌ في النحو في الفعل فالحرفُ المَجْزُومُ آخرهُ لا إعراب له ومن القراءة أَن تَجْزِمَ الكلام جَزْماً بوضع الحروف مواضعها في بيانٍ ومَهَلٍ[2]، وهو عند سيبويه مع الوقف ضرب واحد[3].

8 – الاشتغـــال:

هذا المصطلح لم يصرّح به سيبويه مع أنه هو الذي مهد لظهور هذا المصطلح بتوجيهه لبعض القراءات، ولكنه وصفه وصوره حتى أن المتأمل في الكتاب لا يشك أنه سيصرح به فهو يقول مثلا: "هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قدم أو أخر وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم"[4]، من هذا العنوان ندرك أن سيبويه يدير الكلام على الإسناد ولكنه يريد نوعا معينا منه، ولكي يصل إلى ما يريد قدم للوصف بما هو معلوم من أمر الإسناد نحو "ضرب زيد عمرا" فزيد هنا مسند إليه وهو أول ما شغل به الفعل، ولكن إذا اختلف الإسناد أو كما يقول سيبويه: "بنيت الفعل على الاسم وقلت مثلا "زيد ضربته" ورفعت زيد بالابتداء موازنا ذلك **بقوله عزّ**

---

[1] – ينظر: المصدر السابق، ج1، ص13.

[2] – ابن منظور، لسان العرب، مادة (جزم).

[3] – ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص 13.

[4] – المصدر نفسه، ج1، ص 80، وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ج1، ص 171.

وجل ﴿**وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ**﴾[1]، وإنما حسن أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان معملا في المضمر وشغلته به ولو ذلك لم يحسن لأنك لم تشغله بشيء"[2].

9 – التقـــريب:

إنّ معرفة أصالة هذا المصطلح عند سيبويه يقتضي معرفتنا بمذهب الكوفيين في إعراب الاسم المنصوب بعد كان وأخواتها وأن يكون النصب على الحال أو شبه الحال وما دامت أسماء الإشارة تعمل عمل كان عندهم فالإعراب إذا لا يختلف، فسيبويه يقول في التقريب: "وإنما صار المبهم بمنزلة المضاف لأن المبهم يقرب به شيء أو تباعده وتشير إلـــيه"[3]، وهذا ما يؤكد السيرافي في شرحه للكتاب بقوله: "والمبهم مفارق للعلم لأن المبهم لفظ يوجب التقريب ولفظ يوجب التبعيد نحو ذلك وتلك وأولئك"[4].

10 – الإضمـــار:

هو نيّة الشيء وتصور وجوده، وهو التقدير أيضا وكثيراً ما يستعمل في المواطن التي يقع فيها الحذف أو التي تحتاج فيها الكلمات إلى ما يكمل معانيها[5]، وقد مثّل سيبويه على هذه المعادلة بين الألفاظ والمعاني بقوله شارحاً ما يضمرُ فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي في كلام العرب، قال: "إذا سمعت وَقْعَ السَّهْم في القِرطاس قلت: القرطاسَ واللَّهِ أي أصاب القرطاس"[6]، ومن ذلك **قوله تعالى** ﴿**بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا**﴾[7].

[1] – سورة فصلت، الآية 17.

[2] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص 81.

[3] – المصدر نفسه، ج1، ص 12.

[4] – السيرافي، شرح الكتاب، ج2، ص 91.

[5] – محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، مؤسسة الرسالة ودار الفرقان، بيروت وعمان، ط3، 1988 م، ص 182.

[6] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص 257.

[7] – سورة البقرة، الآية 135.

11 – المبــــــني:

هو ثبوت الشيء على صورة واحدة، وهو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكوناً والبناء فرع في الأسماء أصل في الأفعال والحروف[1]، وهو في أصل وضعه يدلّ على البناء الذي يلزم موضعاً لا يزول من مكان إلى غيره وليس كذلك سائر الآلات المنقولة كالخيمة والمظلّة.. وقد نقل اللفظ إلى الاصطلاح تشبيهاً بالبناء لثباته، وقد أدرك ابن منظور هذه العلاقة، قال: " وكأنهم إنما سموه بناء لأنه لما لزم ضرباً واحداً فلم يتغير تغير الإعراب سمي بناء من حيث كان البناء لازماً موضعاً لا يزول"[2]، أما البناء عند سيبويه فهو عدم التمكّن وهذا من خلال قول سيبويه: "وأمّا الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكّنة"[3] فهذا المصطلح قد استقرّ على يد سيبويه من خلال حديثه عن مجاري أواخر الكلم في الباب الأول من الكتاب.

12 – الصّـــريح:

وهو وصف يقابل المؤول، ومثله: "ائتني بعدما تَفْرُغُ، فــــَما وتَفْرُغُ بمترلة الفراغ، وتفرغ صلة وهي مبتدأة وهي بمترلتها في الذي إذا قلت بعد الذي تفرغ"[4]، ولما ظهر الكلام بعد هذا التأويل، سمي صريحاً، كأنّه استمدَّ معناه من قولهم: اللّبن الصَّريحُ الذي انحسرت عنه رغوته[5] وبناء عليه قالوا: صرَّحت الخمرُ إذا ذهب عنها الزَّبد، قال الأعشى: (من المتقارب):

كُمَيْتٌ تكشَّفُ عَنْ حُمْرَةٍ إِذَا صَرَّحَتْ بَعْدَ إِزْبَادِهَـــا[6]

فمصطلح الصريح عند سيبويه بمعنى المؤول،والإظهار بعد الكلام.

---

[1] – ابن الدهان، كتاب الفصول في العربية، تحقيق د. فائز فارس، دار الأمل ومؤسسة الرسالة، إربد وبيروت، ط1، 1988م، ص 3.
[2] – ابن منظور، لسان العرب، مادة (بني).
[3] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص 15.
[4] – المصدر نفسه، ج3، ص 11 .
[5] – ابن دريد، جمهرة اللغة ن ج2، ص 135، مادة (ح ر ص).
[6] – ديوان الأعشى ، دار صادر، بيروت، لا، تا ، ص 59، وفيه " كميتاً " بدل " كميتٌ "، وينظر: ابن فارس: مقاييس اللغة، ج3 ص 347، مادة (صرح).

13 – المضارع:

نوع من الأفعال دخلته الزوائد الأربع، نحو أَفْعَلُ، نَفْعَلُ، تَفْعَلُ، يَفْعّلُ وهو يصلح للحال والاستقبال، تقول يَفْعَلُ وهو في الفعل، ويفعل غداً[1]، وهذا النوع من الأفعال معرب، ولذلك أطلقوا عليه اسم " المضارع " لمضارعته الأسماء أي مشابهته إياها، ومعنى المضارع المشابه يقال ضارعته وشابهته وشاكلته وحاكيته إذا صرت مثله[2]، وهو عند سيبويه بمصطلح "ما يكون و لم يقــع وكائن لم ينقطع" حيث يقول: "وأمّا بناء ما لم يقع كقولك آمرا: اذهب واقتل واضرب ومخبرا: يذهب ويضرب وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت"[3].

14– المضعّف:

والتضعيف أن يكون آخر الفعل حرفين من موضع واحد، وقد أفرد له سيبويه باباً سماه "باب مضاعف الفعل واختلاف العــرب فيه"، ومثل له في قوله: رَدَدْت ووَدِدْتُ واجْتَرَرْتُ وانْقَدَدْتُ واسْتَعْدَدْتُ وضَارَرْتُ... واطْمَأَنْنْتُ[4]، وفيه تكـــرر حرف من أصول الكلمة والأصـــل في اللّفظ مأخـــوذ مـــن قولهم: الدِّرْعُ الْمُضَاعَفَةُ الّتـــي نُسِجَـــتْ حلقتـــين حلقتـــين[5]، نحو **قوله تعالى﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾** [6].

15– الماضي:

هو لقب للفعل الذي يدل على حدث مضى وانتهى، جاء في الكتاب: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ الأسماء، وبُنيت لِما مضى، فأمّا بناء ما مضى فذهبَ وسَمِعَ ومَكُثَ وحُمِدَ..."[7]، ودلالة الماضي تحمل في طياتها النفاذ والمرور، يشبهها في دلالاتها ما عرفوه من استعمالهم في

---

[1] – عبد القاهر الجرجاني، الجمل في النحو، تحقيق يسري عبد اللّه، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط، 1990م، ص 40 – 41.

[2] – ابن يعيش، شرح المفصّل، ج7 ص 6.

[3] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص 12.

[4] – المصدر نفسه، ج3 ص 529 – 530.

[5] – الزمخشري، أساس البلاغة، شرح محمد أحمد قاسم، المكتبة العصرية، بيروت، 2005، ص503، مادة (ضعف).

[6] – سورة الروم، الآية 39.

[7] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص 12.

السيف، قالوا: "مضى السيف في الضريبة، وله مضاء وأمضى من السيف..."[1] وهذا الاستعمال كان هاديهم في اختيارهم لمصطلح الماضي.

16 – أفعــال المــدح والــذّم:

لم يشر سيبويه إلى أفعال المدح والذم "نعم وبئس" مباشرة فعقد لها بابا موسوما بـــ:"باب ما لا يعمل من المعروف إلاّ مضمرا" ولكنه استطاع بالطريقة الوصفية التي اتبعها أن يبين بأن المقصود هو "نعم وبئس" حتى إذا جاء إلى معمولهما قال: "وما انتصب في هذا الباب فإنه ينتصب كانتصاب ما انتصب في باب حسبك به وذلك قولهم نعم رجلا عبد الله كأنك قلت حسبك به رجلا عبد الله"[2].

17 – أســماء الإشــارة:

وحدّد سيبويه مصطلح اسم الإشارة حينما كان يتكلم عن المعارف في باب مجرى نعت المعرفة عليها حيث قال:"ومنها الأسماء المبهمة"، ثم رجع ليفصل ويشرح ذلك بقوله: "وأما الأسماء المبهمة فنحو هذا وهذه، وهذان وهاتان، وهؤلاء وذلك وتلك وذانك وتانك وأولئك وما أشبه ذلك وإنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى شيء دون سائر أمته"[3].

18 – المفعــول لأجلــه:

وسماه باب قال عنه مرة: "هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر"، وبعد أن وضح ما يريد الوصول إليه في الباب بالأمثلة والشواهد اهتدى إلى القول: "وفعلت ذاك أجل كذا وكذا فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له كأنه قيل: لم فعلت كذا وكذا؟ فقال: لكذا، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله"[4].

19 – الحشـــو:

فهذا المصطلح استعمله سيبويه للدّلالة على ما يدخل ولا يكون له اثر في اللفظ ولا في المعنى أي أنه لا يزيد معنى على الكلام ولا يغير من إعرابه فيقول: "... لا يجوز أن تفصل بينها وبين

---

[1] – الزمخشري، أساس البلاغة، ص 802، مادة (مضي).

[2] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص 200.

[3] – المصدر نفسه، ج1، ص 220.

[4] – المصدر نفسه، ج1، ص 185 – 186.

الفعل بحشو كما لا يجوز لك أن تفصل بين الجار والمجرور بحشو إلاّ في الشعر".[1]وهو أيضا عنده بمعنى صلة الموصول.

20 – التـــوكيد:

وهو عند صاحب اللّسان بمعنى: أَكَّد العهدَ والعقدَ لغة في وكّده وقيل هو بدل والتأْكيد لغة في التوكيد وقد أَكَّدْت الشيء ووكَدْته ابن الأَعرابي دستُ الحنطة ودرستها وأَكَدْتها، هو تَابعٌ يُذْكَرُ تَقْريراً لمتْبُوعهِ لرفعِ احْتِمالِ التَّجَوُّزِ أو السَّهْو، وهو قِسْمان: تَوكيدٌ لَفْظِيٌّ وتَوْكِيد معنوي، ويسميه سيبويه تخصيصا وصفة وجعل ضمير الفصل من التوكيد والتوكيد منه، ويسمي التوكيد بدلاً كما يسميه بالتكرير[2]. واستعمل سيبويه عدّة مصطلحات للدلالة عليه منها : التثنية ، والتثبيت ، و التسجية والتوكيد العام[3] ، وكلها تؤدي معنى التوكيد أو ما يناظره.

21 – الظـــرف:

قسمه سيبويه إلى متمكّن وغير متمكّن، وسماه غاية وسمى ظروف الزّمان بظروف الظهر والحين كما سمى ظروف المكان بالمواضع تارة، وتارة أخرى أسماء الأماكن والأرضين[4]، حيث يقول محمد عوض القوزي معلقا: "هذا المصطلح واسع الرحاب اختاره البصريون لمتابعة سيبويه في اصطلاحاته الظرف والغـــاية، ثـــم الدهر أو الحين أو الموضع "[5]. فالظرف ورد عند صاحب الكتاب بمعنى الغاية.

22 – العَــلَـــم:

اسم موضع لمعين من غير احتيـــاج لقرينة مثـــل: خالد، دمشـــق، الجاحـــــظ أبو بكر، أم حبيبة،[6] ويسميه سيبويه العلامة اللاّزمة كما يطلق عليه اصطلاح العلم الخاص.

---

[1] – المصدر السابق، ج3،ص111.

[2] –المصدر نفسه، ج1، ص 306 – 315، وينظر: عوض القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره، ص 140.

[3] - رضا مجيد صالح ،التوكيد في كتاب سيبويه ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 1998م ،ص61.

[4] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص 207 – 208 – 116،و ج2، ص 44 – 247 – 311.

[5] – ينظر: محمد عوض القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره، ص 140.

[6] – سعيد الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر 1971، ص 99.

23 – الفاعــــــل:

هو اسم (صريح ظاهر، أو مضمر بارز أو مستتر)، أو مَا فِي تَأويلهِ، أُسنِدَ إليـــه فِعــلٌ تَــامٌ (متصرف أو جامد)، أو ما في تَأويلِهِ، مُقدَّمٌ عليه (ليخرج نحو "محمد قام")، أصلِيّ المحَلّ(ليخـــرج "فاهم علي" فإن المسند وهو فاهم أصله التأخير)، و الصيغَة (ليخرج الفعل المبني للمجهول) .

فالاسم نحو"تَبَارَكَ اللّهُ" و"تَبَارَكتَ يا اللّه" ومثله "أَقُوم" و"قُم" إلاَّ أَنَّ الاسمَ ضميرٌ مستترٌ، والمُؤوَّل به نحو **قوله تعالى** ﴿**أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا**﴾،[1] أي أو لَمْ يَكفِهِم إنزَالُنَا، **وقوله أيضا** ﴿**أَلَمْ يَـأْنِ لِلَّذِينَ آَمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ**﴾،[2] أي أَلَم يَأنِ خُشُوعُ قُلوبِهم والفعل كما مُثِّل، ولا فَرْقَ بـين المُتَصَرِّفِ و الجَامِد كـ "أَتَى" زيدٌ و "نِعــم الفتى" والمؤوَّل بالفعل، وهو ما يعمل عملَه ويَشـمل اسمَ الفاعل، نحو"مُختَلِفٌ أَلوانُه"، والصِّفَة المشبهة نحو "زيدٌ حَسَنٌ وجهُهُ" وهكذا المصدر و اســمُ الفعل و الظرْفُ وشِبهُهُ و اسمُ التَّفضِّيل، و أمثِلَةُ المُبالَغَة، و اسمُ المصدر كلُّ هــؤلاء، محتَــاجٌ إلى فاعلٍ.

24 – نــائب الفاعــل:

هو اسمٌ تَقَدَّمَهُ فِعلٌ مَبنِيٌّ للمَجْهُولِ أو شِبْهُه (وهو اسم المفعول والاسم المنسوب) وحلَّ محلَّ الفاعِلِ بعد حذفِهِ نحو "أَكْرِمَ الرجلُ المَحمُودُ فِعْلُه"، ويسميه سيبويه المفعول الذي لم يتعدّى عليه فعل فاعل، وبالرغم بأنه أشار إلى فعله بالبناء على المجهول إلاّ أنه لم يسمى نائب الفاعل بغير المفعول وما هو في الحقيقة إلاّ مفعول[3].

25– المفعول له:

استعمل سيبويه عدّة مصطلحات للتعبير عن هذا الباب النّحوي منها : "المفعول له ولأجله ،الموقوع له ، والعذر، والتفسير و، مصدر جواب لمه[4]".

"... فإنما سُمّي المفعول له، أو لأجله، أو الموقوع له، بهذه التسمية ؛لأنّ الفعل يقع في مفعوله على غير جهة ، إذ يقع : عليه ، و به ، ولأجله، ومعه ، وفيه ، ومثال الجميع كقولك : من فعل

---

[1] – سورة العنكبوت، الآية 51.

[2] – سورة الحديد، الآية 16.

[3] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص 19 – 20، وينظر: محمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره، ص 143.

4– المصدر نفسه،ج1،ص369 – 367 – 390.

هذا الفعل بهذا المفعول لأجل فلان مع محمد في هذا الوقت وفي هذا الموضع، وقد يكون بعض هذه المفعولات غير لازم في الكلام، إلاّ المفعول له إذ لابد لكل فعل من مفعول له سواء ذكرته أو لم تذكره"[1] ... وبهذا يعلم أنّ المفعول له إنما سمي كذلك؛ لأنه أبان عن علّة وقوع الفعل.

26- المقصـــور:

هو كل اسم معرب منتهٍ بألف لازمة مثل: الفتى والمستشفى[2]، ويصطلح عليه سيبويه المنقوص، ويكثر من تسمية المقصور منقوصا وهو في نظره كل اسم آخره ياء تلي حرفاً مكسوراً، فالمقصور يقابله المنقوص بلغة سيبويه.

27-المضــاف والمضــاف إلـــيه:

هو ضَمُّ كلمةٍ إلى أُخْرَى بتَنْزِيلِ الثانية منزلةَ التنوين من الأولى، والقَصْدُ منها: تعريفُ السَّابِقِ باللاَّحِقِ، أو تَخْصِيصُه به، أو تخفيفه نحو "كتابُ الأستاذ" و"ضوءُ شَمْعةٍ" و"هو مُدَرِّسُ الدَّرْسِ"، أي الدرس المعهود، وأَصْلُهَا: هو مُدَرِّسٌ الدَّرْسَ، وسماه سيبويه بالجار والمجرور كما يطلق الإضافة بمعنى النسبة حيث يقول: "هذا باب الإضافة وهو باب النسبة واعلم أنك إذا أضفت رجلا إلى رجلا فجعلته من آل ذلك الرجل ألحقت ياء الإضافة فإن أضفته إلى بلد فجعلته على من أهله ألحقت ياء الإضافة وكذلك أضفت سائر الأسماء إلى البلاد أو إلى حي أو قبيلة"[3].

28- الشـــبيه بالمضـــاف:

ويسميه سيبويه بالممطول وهو هنا لا يتكلف في العبارة ولا يحاول تعقيد الألفاظ وإنما يريد اللفظ ليحقق به الغرض الدلالي والفني عن طريق المعنى اللغوي، فاصطلاح الممطول هنا يقصد به سيبويه الضارب في الطول تشبيها بمدّ المطال فترة سداد الدين وسيبويه يشبه إشباع الحركات وما يترتب عليه من نتيجة بالشبيه بالمضاف وسمي ذلك مطلا وسمي حرف المد ممطولاً[4].

---

[1] – صباح عبد الهادي، المصطلح النحوي في كتاب سيبويه- دراسة تحليلية- كلية التربية، الجامعة المستنصرية2002/العراق،ص214.

[2] – سعيد الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية، ص 116.

[3] – سيبويه، الكتاب، ج3، ص 335.

[4] – المصدر نفسه، ج1، ص 10.

29- التحـــذيــر:

هُوَ تَنْبيهُ المُخاطَبِ على أمرٍ مَكْروهٍ لِيَجْتَنبَه وهو قسمان:

- ما يَكُونُ بِلَفْظ "إِيَّاكَ" وفَروعِهِ وهذا عامِلُه مَحْذُوفٌ وُجُوباً سَواءٌ أَكـــانَ مَعْطوفـــاً عَليـــه أمْ مَوْصولاً بـــ "مِنْ" أو مُتَكرِّراً نحو "إِيَّاكَ والتَّواني" أصله: احذر تلاقي نفسك والتواني فحذف الفعل وفاعله، ثم المضاف الأول، وهو "تلاقي" وأنيب عنه "نفسك"، ثم حذف المضاف الثاني، وهو نفس وأنيب عنه الكاف فانتصب وانفصل. ونحو "إِيَّاكَ مِنَ التواني" أصله: "باعد نفسك مـــن التـــواني، حذف الفعل والفاعل والمضاف، فانتصب الضمير وانفصل"، أمّا سيبويه فقد فصل فيه في باب:"ما جرى منه على الأمر والتحذير"[1].

وأمَّا نحو قول الفضل ابن عبد الرحمن القرشي (الطويل):

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ فإنَّهُ إلى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وللشَّرِّ جالِبُ[2]

- أن يُذْكَر "المُحَذَّرُ" بغيرِ لَفْظ "إِيَّا" أو يَقتَصِرَ على ذِكْر "المُحذَّرِ منه" وإنَّما يَجِـــبُ الحَـــذْفُ إنْ كَرَّرْتَ أَوْ عَطَفْتَ، فالأول نحو "نَفْسَكَ نَفْسَكَ" و "الأسَدَ الأَسَدَ" والثاني نحو **قوله تعالى** ﴿**نَاقَـــةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا**﴾[3].

من خلال ما ذكرناه يتضح لنا بأن جمهرة المصطلحات النحوية التي بين أيدينا اليوم قد تضمنها كتاب سيبويه وأنّ النّحاة جميعاً عاشوا عالة على سيبويه ومصطلحاته في الكتاب إن صحّ القول، بل اكتفوا بشرحه وتوضيحه والعمل على اختصار ما أطال فيه فالمصطلحات التي نعرفها الآن إمّا أن يكون سيبويه أشار إليها إشارة عابرة ولم يقف عندها ظناً منه أنها واضحة وسهلة وإمّا أن يكون قد أوردها مع مرادفها وفسرها بنقيضها، أو يكون قد نقلها إلى باب نعتقد أنه غير بابها، فضلا عن ذلك الزخم الهائل من المصطلحات النّحوية الدقيقة التي لا تزال تستعمل عند المحدثين كما استخدمها سيبويه، ونذكر من ذلك ما يلي:

---

[1] - المصدر السابق، ج1، ص273.

[2] - المصدر نفسه، ج1، ص279.

[3] – سورة الشمس، الآية 13.

المعارف – المعرفة والنكرة – ما ينصرف وما لا ينصرف – الفاعل– المفعول به – المفعول معه– العطف على الموضع – أسماء الفاعلين– والصفة المشبهة – الشرط والجزاء – الفعل المعتل– الاختصاص – الاستثناء – النّعت والمنعوت[1]، وغيرها من المصطلحات التي تزخر بها كتب النّحو العربي قديمها وحديثها.

المبحـــث الثانـــي: أصـــول النّحـــو في كتاب سيبـــويه:

اعتمد النّحو العربي خلال مسيرته الطويلة التي شقها لبناء قواعد اللغة العربية على جملة من الأصول كانت تمدّه بالمادّة اللّغوية التي تكون موضوعاً للدّراسة وكانت تقيم دعائم العربية وتقوي الأحكام التي يصدرها النّحويون واللّغويون اتجاه بعض أساليب التعبير، ولذا كانت الأصول ركناً مهماً من أركان بناء علوم العربية، ولاسيما علم النّحو.

واعتنى النّحويون عناية لافتة للنظر بهذه الأصول ؛ لأنهم أدركوا أنها تمثل قوام النّحو العربي، وأنّ في تحديدها وتأطيرها تحديداً لخط السير الذي يمكن أن يعتمده النّحوي في بناء قواعده، لذلك نجد أن العناية بالأصول تعدت مرحلة تحديدها إلى مرحلة وضع مؤلفات خاصة بها، أخذت هذه المؤلفات على عاتقها مهمة التعريف بالأصول ووضع الشروط والضوابط لها.

وهذا التقنين إنما اعتمد فيه مؤلفو هذه الكتب على ما وجدوه من صورة الأصول في كتب النّحو المتقدمة، حتى غدت هذه الصورة من المسلمات التي ينبغي أن يأخذ كل من يخوض غمار العربية بطرف منها.

فعرّف أبو البركات الأنباري (ت577هـــ) الأصول بقوله:"أصول النّحو أدلة النّحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله، وفائدته التحويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد"[2]،فهذا التعريف يكشف بدقة عن أهمية الأصول، ويصرح بأنّ النّحو العربي لا تقوم له قائمة من غير اعتماده عليها، هذا ما أكده السيوطي(ت911هـــ) الذي أورد لها تعريفاً جاء فيه: "أصول النّحو

[1] – محمد عوض القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره، ص 149 – 150.

[2] – ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص 80.

علم يبحث فيه عن أدلة النّحو الإجمالية، من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل..."[1].

على أنّ العناية بأصول النّحو لم تقتصر على القدماء بل نجد العناية نفسها — وربما أكثر منها- عند المحدثين، يقول الدكتـــور محمد عيد معرفاً إياها: "أصول النحو يقصد الأسس التي بني عليها هذا النحو في مسائله وتطبيقاته، ووجهت عقول النحاة في أرائهم وخلافهم وجدلهم، وكانت لمؤلفاتهم كالشرايين التي تمد الجسد بالدم والحيوية"[2].

ولأصول النّحو صورتان أو وجهان هما: النقل والعقل، ذلك أن النقل يتمثل بالسماع أو الرواية ، واعتماد السماع بكل أركانه وإدامة النظر فيه واستقراؤه قاد إلى استنباط مقاييس لأحكام قد لا نجد تطبيقاتها في السماع ، فقاد السماع إلى القياس الذي يمثل الجانب العقلي أو الصورة العقلية لأصول النحو، وقد تشكّلت بذلك روافد النحو العربي الذي مدّته بما احتاج إليه من مادة لغوية واستنباط عقلي لتصحيح الأحكام، لذا فإنّ الأصول في العربية تتألف من ركنين لا يستغني أحدهما عن الآخر ، وبهما تكتمل الصورة العلمية لأي بحث في النحو العربي، وهما: السماع — القياس.

وبقدر ما يتعلق الأمر بموضوع بحثي، فإنّ كتاب سيبويه يمثل قاعدة لانطلاق دراسة الأصول، ليس لكونه الأول في ميدانه فحسب، بل لأنّه يقترب كثيراً من شيوخ العربية الأوائل الذين كان لهم فضل استنباط الأصول، ومن ثم فإننا سنجد صورة مشرقة نقية لهذه الأصول، وهذه الصورة كفيلة بأن توصلنا إلى جوهر الفكر النّحوي من خلال رحلته نحو تأصيل القواعد.

I – السماع:

أ – لغــة: السماع اسم ما استلذت به الأذن من صوت حسن، وهو أيضا ما سمعت به فشاع، وتكلم الناس به.[3]

---

[1] – السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق أحمد محمد قاسم ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، الطبعة الأولى، 1976م.ص 21.

[2] – محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة 1989، ص 5.

[3] – ينظر: تهذيب اللغة، مادة (سمع) 122/2–123، وتاج العروس، مادة (سمع) 223/21–224.

ب – اصطـــلاحا: فقد حدده السيوطي بقوله: "وأعني به ما ثبت من كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه (صلى الله عليه وسلم)، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم أو كافر..."[1]، فالسماع إذن "يختص بالمنطوق من الكلام، وبهذا كان السماع من أهم الوسائل في معرفة اللغة"[2]، وفي تعريف السيوطي للسماع تحديد لأركانه ، وتتمثل هذه الأركان في الأتي :

القرآن الكريم وقراءاته – الحديث النبوي الشريف – كلام العرب، المنثور والمنظوم.

1–القرآن الكريم وقراءاته:

لاشك في أنّ القرآن الكريم يمثل اللّغة العربية في قمة فصاحتها وبيانها، وأن نصوصه تعدُّ الينبوع الأعظم الذي اغترف منه النحويون واللغويون مادتهم العظــيمة فبات القرآن الكريم بنصوصه وقراءاته أول مصدر وأهم مصدر من مصادر الاستشهاد في النّحو العربي، ولأن النّحو ولد في البصرة وترعرع، فقد كان البصريون أول من بنوا قواعدهم على أساس مستمد من لغة الفصاحة والبيان التي زخر بها القرآن الكريم، ومع ذلك نرى من الباحثين من يذهب إلى أنّ استشهاد البصريين بالقرآن الكريم كان خاضعا للقياس ، فيقول الدكتور عبد الجبار النايلة في ذلك: "استشهاد البصريين بالقرآن الكريم لا يختلف عن استشهادهم بسائر النصوص الأخرى، فمع اعترافهم التام بأن القرآن مصدر مهم للشواهد الصحيحة الفصيحة، ورغبتهم القوية في الاستشهاد بآياته البيّنات اعتزوا بأقيستهم وأصولهم وقدموها على كل نص، وهذا الذي جعلهم لا يستشهدون بآية إلا إذا تأيدت بالسماع شعرا كان أو نثرا..."[3].

وهذه النظرة إلى موقف البصريين من الشاهد القرآني قد تنسحب على جهود علماء البصرة التي تمثلت في تأليف الكتب النّحوية الأولى، ونريد بذلك كتاب سيبويه إذ قد يتبادر إلى الذهن أن سيبويه طبق هذا المنهج في اعتماده الشاهد القرآني، لذلك نجد بعض الباحثين العراقيين ممن اختص بالبحث في كتاب سيبويه يتبنى هذه الفكرة، فيقول الدكتور صاحب جعفر أبو جناح: "ويعتمد

[1] – السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 36.

[2] – محمد عاشور السويح، القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، ص 9.

[3] – عبد الجبار علوان النايلة، الشواهد والاستشهاد في النحو العربي، مطبعة الزهراء، بغداد، الطبعة الأولى، 1976م ص 203.

سيبويه في استشهاده بصورة واضحة على آيات القرآن الكريم ويلقانا ذلك في نحو ثلاث مئة وخمسين موضعا، ولكنه يبدو قليلا إذا ما قورن بما استشهد به من شعر، فقد بلغ استشهاده به نحو ألف وخمسين مرة، والقرآن كما تعلم هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج به في اللّغة والنّحو والصّرف وعلوم البلاغة"[1]، فيظهر لنا هذا بأن الشاهد القرآني احتل المرتبة الثانية عند سيبويه بعد الشاهد الشعري، ونجد الباحث نايف شلال كاظم يردد ما تقدم عن موقف سيبويه من الشاهد القرآني، فيقول: "و لم يغير سيبويه منهجه البصري الذي عُرف عن البصريين في كيفية التعامل مع الشواهد والنصوص التي يحتجون بها في إثبات آرائهم وتعضيد قواعدهم فاعتزاز سيبويه بأقيسة البصريين وأصولهم جعله يستخدم هذا المنهج في التعامل مع الشاهد القرآني ، فسيبويه لا يحتج بآية قرآنية إلا إذا تأيدت بالسماع، شعرا كان أو نثرا ولا يجيز القياس عليها إذا كانت فريدة في بابها انطلاقا من منهج البصريين العام في الاستشهاد الذي يقضي بالاستشهاد بالكثير الشائع والقياس عليه..."[2].

والذي يبدو أن في هذا الكلام بعدا عن الدقة نوعا ما، ذلك أن سيبويه يدرك تماما أهمية كلام الله تعالى وقيمته العليا بعده أفصح نص عرفته العربية و لم تعرف نصا في فصاحته شعرا كان أو نثرا، وهذه الحقيقة أكدتها "خديجة الحديثي" بمؤلفها الذي أفردته لدراسة "الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه"، إذ إنها استطاعت أن ترصد مجموعة كبيرة من نصوص الكتاب لتتبين من خلالها منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وموقفه منه، وترد على ما تقدم من أقوال في موقفه من الشاهد القرآني، فتقول في ذلك: "وكان سيبويه من أكثر النحاة تمسكا بالشاهد القرآني وإجلالا له، وكان يضعه في المرتبة الأولى لأنه أبلغ كلام نزل وأوثق نص وصل، ولأنه يمثل العربية الأصيلة في الأساليب الرفيعة، ويخاطب العرب بلغتهم وعلى ما يعنون"[3]، وقد أكدت "خديجة الحديثي" على أن القرآن الكريم يعد الأساس الأول الذي اعتمده سيبويه في الاستشهاد، حيث تقول:

---

[1] – صاحب جعفر أبو جناح، من أعلام البصرة سيبويه، هوامش وملاحظات حول سيرته وكتابه، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1974م، ص 106.

[2] – نايف شلال كاظم، الشواهد القرآنية بين كتاب سيبويه ومعاني القرآن للفراء، رسالة ماجستير، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد، 2000م، ص 7.

[3] – خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، 1974م، ص 319.

"فسيبويه يعتبر القرآن الأساس الأول في الاستشهاد والغالب أنه يضع عنوان الباب الذي يتحدث عنه ويمثل له بأمثلة يقيسها على القرآن، ويذكر بعدها الآيات الواردة في الموضوع ثم بما ورد عن العرب من عبارات سمعها أو رواها عمن سمعها من شيوخه ومن يثق به من الرواة ثم بالشواهد الشعرية"[1] ثم شفعت الدكتورة خديجة الحديثي كلامها بمثال من كتاب سيبويه، وهو ما جاء في قوله في باب "ما لا يكون إلا على معنى ولكن": فمن ذلك **قوله تعالى ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾**[2]، أي: ولكن من رحم، **وقوله جل وعلى ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا ﴾**[3]، أي: ولكن قوم يونس لما امنوا، **وقوله عز وجل ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ﴾**[4]، أي: ولكن قليلا ممن انجينا منهم، **وقوله عز وجل ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾** [5]، أي: ولكنهم يقولون:ربنا الله، وهذا الضرب في القرآن كثير"[6].

فالصّورة إذن معكوسة عند الدكتورة خديجة الحديثي، إذ إن سيبويه يقيس على القرآن وليس العكس، وهو أيضا قد يسوي بين النص القرآني وكلام العرب، ولكنه يجعل القرآن مقدما على كلام العرب[7]، فتضاربت الآراء واختلفت الأفكار بين الباحثين حول أولوية الشاهد القرآني على الشاهد الشعري في الاستشهاد عند سيبويه، وكانت هناك إحصائيات لشواهد سيبويه القرآنية، فأحصاها البعض حوالي ثلاث مائة وخمسين شاهدا وأربع مائة وعشرين شاهدا[8]، أما الشواهد الشعرية في الكتاب فقد وصلت إلى 1050 بيتاً شعرياً، والواقع أن النظر إلى الموضوع

---

[1] – المرجع السابق، ص 32.

[2] – سورة هود، الآية 43.

[3] – سورة يونس، الآية 98.

[4] – سورة هود، الآية 116.

[5] – سورة الحج، الآية 40.

[6] – سيبويه، الكتاب، ج2، ص 325.

[7] – ينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص 36.

[8] – ينظر: من أعلام البصرة، سيبويه، هوامش وملاحظات حول سيرته وكتابه، ص 106، والشواهد القرآنية بين كتاب سيبويه ومعاني القرآن للفرّاء، ص 6.

نظرة عددية أو كمية لتبين موقف سيبويه من الشاهد القرآني لا يخدم تحقيق هذا الغرض، ذلك لأن قلة عدد الشواهد القرآنية الكريمة في مقابل كثرة الشواهد الشعرية لا يعني بالضرورة أن سيبويه يقدم الشعر على القرآن، لأن تبني هذه الفكرة يؤدي إلى التقاطع مع القول باحتلال القرآن الكريم المرتبة الأولى في الكتاب، وأنه الأساس الأول المعتمد عليه، وهذا خليق بأن يسبب تناقضا في أقوال الباحثين.

والذي يبدو أن قلّة الشواهد القرآنية الكريمة في مقابل كثرة الشواهد الشعرية إنما يمثل صورة من صور الإدراك والوعي التام عند سيبويه بقيمة الشاهد القرآني، إذا عرفنا أن عدد الشواهد لا يعادل قيمتها الحقيقية ويدلنا على ذلك أن سيبويه قد يبني بابا نحويا كاملا على الشاهد القرآني وحده من دون الاستعانة بغيره، ولا يفعل ذلك مع الشاهد الشعري[1]، فهذا يقود إلى القول بأنّ الشاهد القرآني كفيل بأن يثبت وحده صحة باب نحوي بأكمله، ولا تقوى على ذلك الشواهد الشعرية وحدها، وعليه فإن سيبويه كان مدركا تماما لقيمة الشاهد القرآني، وليس لنا أن نجعل عدد الشواهد دليلا على قيمتها في أي مؤلف نحوي، إذ ليس الاعتبار بالعدد وإنما هو بقيمة الشاهد العلمية ووزنه ومدى اعتماده في تقعيد القواعد والأصول، ولعلّ فيما ذكره الدكتور "فتحي عبد الفتاح الدجني" دليلاً وتقوية لما يراه البحث، إذ قال بعد أن أحصى شواهد الكتاب القرآنية في مقابل شواهده الشعرية: "إذا نظرنا إلى الآيات القرآنية التي استشهد بها سيبويه من حيث الكم فعددها (413) آية غير المكرر، فهذا يمثل كما يبدو مادة غزيرة تعادل أضعاف ما استشهد به من الشعر والذي يمثل من حيث الكم (1050)بيتا من الشعر الجاهلي والإسلامي، وإذا قورنت مع الآيات القرآنية نرى الآيات تمثل الغلبة العظمى قياسا للشعر الجاهلي والإسلامي "[2]، فليس لنا بعد ذلك أن نقول إن سيبويه أو البصريين كانوا يقدمون الشاهد الشعري على الشاهد القرآني لأن اعتماد الكم في هذا الأمر سيقود إلى نتائج غير موضوعية وأحكام قد لا تكشف حقيقة موقف

[1] – محمد إبراهيم مصطفى عبادة، الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1977م، ص 364.

[2] – فتحي عبد الفتاح الدجني، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الأولى، 1974م ص 104.

سيبويه من الشاهد القـــرآني لأن الاعتبار ليس بالعدد أو بالكم – كما تقدم – وإنما بما تحمله هذه الشواهد من مادة غزيرة وفصاحة وبيان.

أمّا القراءات القرآنية، فإنّه لا يغيب عن البال أنها تعدُّ "كنزاً لغوياً وأدبياً لم يكتشف بعد، وأنها بما أثارته من حوار وجدل قد أخصبت الفكر اللّغوي العربي وشحذت الهمم والعقول لمناقشتها وتحليلها والحكم عليها، وهي فضلا عن هذا وذاك يمكن أن تزود اللّغوي في فهمه وتحليله للّغة العربية الفصحى ولهجاتها بمعين لا ينضب وزاد لا ينفد"[1]، ومعروفٌ أنّ القرآن نزل على سبعة أحرف، مما أتاح للمسلمين القراءة بأي حرف شاءوا، ولهذا كان النّحاة يحتجون بالقراءة القرآنية التي هم عليها، ويستعينون أيضا بالقراءة التي كان يقرأ بها غيرهم، لتكون القراءة بذلك مستوعبة وممثلة لمعظم اللهجات العربية[2].

أمّا توجيه سيبويه للقراءات القرآنية، فإنه أمر مفروغ منه، لأن الكتاب يزخر بثروة عظيمة من القراءات القرآنية في مستويات اللغة المختلفة، ولكن ما ينبغي الالتفات إليه هو، موقف سيبويه من القراءات القرآنية المخالفة للقياس، هل كان يخطئها أو كان يعتد بها؟، وهل كان سيبويه يتعصب للقرّاء البصريين على حساب القرّاء الكوفيين؟ هذه التساؤلات كانت بمثابة جرس الانطلاق في بحوث شتى وأفكار متعددة ومختلفة حول القراءات القرآنية وموقعها من كتاب سيبويه.

فإنّنا نلفي عدداً من الباحثين الذين ذهبوا إلى أنّ سيبويه كان لا يتورع عن تخطئة القراءات القرآنية ونقدها وتجريحها، وهذا الدكتور "عبد الفتاح شلبي" يرى أنّ سيبويه تبنى موقفين متناقضين لم يستطع هو تفسيرهما، ففي الوقت الذي يصرّح فيه سيبويه أنّ القراءة لا تخالف لأنها سنّة متّبعة، فإنه يضعفها ويخطئها، فيقف "عبد الفتاح شلبي" موقف الحائر ليرجح أنّ "سيبويه كان يتخير القراءات على مذاهب العربية"[3] وأنه في احتجاجه بالقراءات "أراد أن يجريها على مقاييس العربية،

---

[1] – أحمد خطاب عمر، القيمة اللغوية للقراءات القرآنية، الموسم الثقافي الأول، كلية البنات، جامعة الكويت، 1986م ص 52.

[2] – طه الراوي، نظرات في اللغة والنحو، منشورا المكتبة الأهلية، بيروت، الطبعة الأولى، 1962م، ص 11 – 21 وينظر: وأصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث 33.

[3] – عبد الفتاح إسماعيل شلبي، أبو علي الفارسي، حياته ومكانته بين أئمة العربية وآثاره في القراءات والنحو، مكتبة نهضة، مصر، 1377هــ، ص 163.

ومن هنا رأينا أنه كان لا يتحرج أن يصف كلا من القارئ والقراءة بالضعف؛ لأنهما لم يتفقا مع ما انتهى إليه من قياس"[1]، وعد الدكتور "عبد الجبار النايلة" سيبويه حدا فاصلا بين موقفين متناقضين أولهما لا يتعرض للقراءة بالنّقد والتجريح، وثانيهما لا يتورع عن ذلك، ويخضع القراءة القرآنية التي صحّ سندها ونسبتها إلى الرسول (صلى الله عليه وسلم) إلى مقاييس العربية فما كان مخالفاً للقياس كان مردوداً عندهم[2].

ولعلّ أكثر الآراء تشدداً من سيبويه كان رأي الدكتور "أحمد مكي الأنصاري" الذي أفرد مؤلفاً خاصاً بحث فيه موقف سيبويه من القراءات القرآنية، وبنى بحثه على أساس أنّ موقف سيبويه من القراءات كان موقفاً سلبياً، وأنّ معارضته لها كانت تسير في خطين: معارضة صريحة وأخرى خفية[3]، ولذلك كان في كثير من الوقت مهاجما له ولأسلوبه في توجيه بعض القراءات[4]، فكان يبتعد أحياناً عن العلمية والموضوعية التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند التصدّي لأي موضوع علمي.

فنهاك من يَردُّ تشدّد سيبويه في أقيسته قد أدى به إلى إهمال القراءات المخالفة للقياس، وربما تخطئتها، حيث يقول في هذا جعفر جناح: "... وقراءاته جميعا الواصلة إلينا بالسند الصحيح حجة لا تضاهيها حجة، غير أن لسيبويه — شأنه في ذلك شأن شيوخه البصريين من أصحاب القياس المتشدد – موقفاً من القراءات يقوم على الاعتداد بالقراءات المتفقة مع القياس العام واطراح ما سواها بتجاهلها وعدم الاعتماد عليها في تقرير القواعد أو عدم قبولها وتضعيفها إن لم يعمد إلى تلحين من قرأ بها أو نقل شيئا في هذا المعنى"[5].

وهناك رأي آخر أثبت أنّ سيبويه لم يخطئ قراءة و لم يلحن قارئا حيث أكدت هذا الدكتورة خديجة الحديثي في قولها: "وسيبويه شيخ النّحاة البصريين الذين كانوا يخضعون القراءات لأقيستهم وإجماعهم وأصولهم المعتمدة وإن كانت عن القرّاء الذين اعتمدت قراءاتهم ونقلت نقلاً متواتراً عن

---

[1] – إسماعيل شلبي، رسم المصحف والاحتجاج به في القراءات، مكتبة نهضة، مصر، 1960م، ص 56.

[2] – ينظر: عبد الجبار علوان النايلة، الشواهد والاستشهاد في النحو العربي، ص 237 وما بعدها.

[3] – أحمد مكي الأنصاري، سيبويه والقراءات، دراسة تحليلية معيارية، مصر، 1972م، ص 11 – 38.

[4] – ينظر: المرجع نفسه، ص2.

[5] – صاحب جعفر أبو جناح، من أعلام البصرة، سيبويه، هوامش وملاحظات حول سيرته وكتابه، ص 106–107.

الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) وصحابته (رضي الله عنه) لم يعب قارئاً ولم يخطئ قراءة بل كان يذكرها ليبيّن وجهاً من العربية وليقوي ما ورد عن العرب"[1]، فسيبويه إذن يخضع القراءة لقياسه النّحوي، "فإن خالفت القراءة القياس المشهور في لغة العرب لا يردّها ولا يخطئها أو يعيبها أو ينكرها إنما كان يحملها على ما ورد من عبارات وشواهد عن العرب خالفت فيه القياس والمشهور، أو يشبه هذه الشواهد بالقراءة ويحملها عليها، ويرى أنه مما يسمع ولا يقاس عليه"[2].

واستشهدت الدكتورة خديجة الحديثي لذلك بقول سيبويه: "وزعموا أن بعضهم قرأ: **قوله تعالى** ﴿**وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ**﴾ [3]، وهي قليلة، كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك القيسي(الكامل):

مَنْ فَرَ عَنْ نيرانها فَأَنَا ابنُ قَيسٍ لا بَرَاحُ

جعلها بمترلة "ليس"، فهي بمترلة "لات" في هذا الموضع في الرفع ولا يجاوز بها هذا الحين رفعت أو نصبت ولا تمكن في الكلام كتمكن "ليس"، وإنما هي مع الحين، كما أن "لدن" إنما ينصب بها مع غدوة، وكما أنّ التّاء لا تجرُّ في القسم ولا في غيره إلاّ في الله إذا قلت تالله لأفعلنَّ[4]، ويقول سيبويه موضحاً في موضع آخر من الكتاب ما نصّه: "وزعموا أن بعضهم قال وهو الفرزدق(البسيط):

فأصبَحوا قد أعَادَ اللهُ نعمتهم إذ هُمْ قريشٌ وإذ ما مِثلهم بَشرُ

وهذا لا يكاد يعرف، كما أنّ (لات حين مناص) كذلك، ورُبّ شيء هكذا وهو كقول بعضهم : (هذه ملحفة جديدة)، في القِلّة"[5].

فسيبويه كان يسم أحياناً اللّغة التي ترد عليها القراءة بالضعف، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة تخطئة القراءة، كما وضحته الدكتورة خديجة الحديثي في قولها: "والذي لاحظناه أنّ سيبويه حينما يعقّب على القراءات بما يشعر بعدم موافقته إياها لا يزيد على أن يقول: "وهذه لغة ضعيفة" أو "وهي قليلة" فهو لا يوجه الضعف إلى القراءة مباشرة إنما يحمل القراءة على إحدى لغات العرب

[1] – خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص 50.

[2] – المرجع نفسه، ص 55.

[3] – سورة ص، الآية 3.

[4] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص 58 – 59.

[5] – المصدر نفسه، ج1، ص 60.

الموصوفة بالضعف أو بالقلّة ومع ذلك فهي لغة تصحُّ القراءة بها، فالضعف والقلّة عنده ليسا في القراءة نفسها وإنما في اللّغة التي قرأ بها القارئ"[1].

ومثال ذلك ما جاء في نصّ الكتاب: "وزعموا أن أبا عمرو وقـــرأ: "ياصالحيتنا" في **قوله تعالى** ﴿**يَا صَالِحُ ائْتِنَا**﴾[2]، جعل الهمزة ياء ثم لم يقلبها واوا، ولم يقولوا هذا في الحرف الذي ليس منفصلا وهذه لغة ضعيفة، لأن قياس هذا أن تقول: ياغلاموجل"[3].

وإن كانت القراءة مفردة في بابها قالت عنها الدكتورة خديجة الحديثي: "وإن كانت من القراءات المفردة لا يخطئها ولا يخطئ القارئ بها إنما يحاول تخريجها على إحدى لغات العرب، لأنه يرى اللغات الواردة عن العرب فصيحة صحيحة وإن قلّ من يتكلم بها، ولا يرى المتكلم بها مخطئا... فكيف يخطئ القراء وهم أئمة المسلمين وأعلامهم، وما قرءوا به لا يخالف، لأن القراءة سنة متبعة..."[4].

ومن أمثلة ما جاء في قوله: "فأما **قوله عز وجل** ﴿**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ** ﴾[5]، فإنما هو على قوله: زيداً ضربته، وهو عربي كثير، وقد قرأ بعضهم: في **قوله تعالى** ﴿**إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ**﴾[6]، فنصبها مع رفع أمة واحدة، فحمل أمتكم على هذه كأنه قال إن أمتكم كلها أمة واحدة[7]، ثم تلخص الدكتورة خديجة الحديثي موقف سيبويه من القراءات عموما بقولها: "من هذا العرض للقراءات تبين لنا موقف سيبويه منها واهتمامه بها، كما اتضح لنا أنه كان يراها موافقة للأصول العربية أو للغات العرب الذين يستشهد بكلامهم وأساليبهم من شعر ونثر، فإن بعد بعضها عن الاستعمال أو المشهور وجهه توجيهاً يردّه إلى المشهور والكثير الغالب، وإنّ ورد منها ما خالف القياس واللّغة الفصحى أرجعه إلى إحدى لغات العرب وذكر المتكلمين بهذه

[1] – خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص 52.
[2] – سورة الأعراف، الآية 77.
[3] – ينظر: سيبويه، الكتاب، ج4، ص 338.
[4] – خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص 51.
[5] – سورة القمر، الآية 49.
[6] – سورة الأنبياء، الآية 92.
[7] – ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص 148.

اللّغة وسماها، كلغة "هذيل وتميم" ونحوهما، أو لم يذكر المتكلمين بهذه اللّغة ولم ينصّ عليها واكتفى بقوله إنها على لغة من لغات العرب، أو: سمعها من عربي، أو: هو قول العرب أو: قول عامّة العرب، ونحو ذلك من العبارات التي ليس فيها مطعن في القارئ ولا في القراءات من قريب أو بعيد وقد يتأول هو أو أحد شيوخه ما ورد في القراءة المخالفة لسواد المصحف أو للقراءة المشهورة بوجه من الوجوه الحسنة كي لا ينكرها أو يردّها أو يسخفها كما كان يفعل غيره ممن جاء بعده من النّحاة"[1].

فسيبويه كان مدركاً تماماً لقيمة القراءة القرآنية الدينية واللّغوية حتى وإن كانت مفردة في بابها اللغوي أو النحوي، ذلك أن معظم شيوخ البصرة الذين أخذ عنهم سيبويه علمه كانوا من القراء، فالقول بتخطئته للقراءات إنما يتقاطع مع هذه الحقيقة.

وعليه فما يمكن إثباته هو أنّ موقف سيبويه من القراءات موقف معتدل ظهرت فيه شخصيته العلمية ولكنها لم تفرض سلطانها على القراءة كما قال بذلك عدد من الباحثين، هذا ما أكدته الدكتورة خديجة الحديثي في قولها:" سيبويه قد عوّدنا أن لا ينصّ إذا ما نصّ على اسم قائل في شواهده إلاّ إذا تأكد من صحة نسبته إليه، ونحن نعلم أن كثيراً من أبيات الكتاب تركها غفلا من اسم الشاعر، لأنه خشي أن لا تكون نسبتها صحيحة، ولم ينسب منها إلاّ ما نسبه شيوخه ورواه عنهم منسوباً أو ما رواه من يثق بروايته من فصحاء العرب وكثيرا ما يترك البيت من غير أن ينصّ على اسم قائله ويكتفي بقوله: "وهو جاهلي" أو "وهو لرجل من بني قيس" أو "قال رجل من بني تميم" ونحو هذا من العبارات التي تشعر بفصاحة اللّغة التي ورد عليها البيت، لأن همه موجه إلى النص وفصاحته لا إلى شخصية المتكلم به، فموقفه من القرّاء إذن لا يختلف عن موقفه من الشعراء أو ممن نقل عنهم العبارات التي استشهد بها في الكتاب، فنصهّ على اسم القارئ فيما ثبت عنده نسبة القراءة إليه..."[2].

---

[1] - خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص 59.

[2] - المرجع نفسه، ص 52 – 53.

2 – الحديث النبوي الشريف:

إنّ كل من يخوض غمار البحث في الاستشهاد في النّحو العربي لابدَّ له من أن يتوقف عند موقف النّحويين من الأحاديث النبوية الشريفة، ذلك الموقف الذي كان محط جدال ونقاش بين علماء النحو قديمهم وحديثهم، والذي كثرت فيه الأقوال وتنوعت بين آراء تصرّح بمنع الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف وآراء تثبت الاستشهاد وتجيزه وآراء تعلل عدم الاستشهاد وغيرها تنظر إلى الموضوع من زاوية أخرى وهي عدم نسبة الأحاديث إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم).

والرّاجح وما أخذت به غالبية اللّغويين هو القول بعدم الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف وتعليل ذلك، كما فعل "أبو حيان" حينما أشار إلى أنه أنكر على ابن مالك إكثاره من الاحتجاج بالأحاديث النبوية الشريفة في مؤلفاته، وذلك لأنه ليس من سنن النّحويين الاستشهاد بالحديث، وذلك لأسباب باتت معروفة بين الدارسين[1]، وقد سار وراء هذا الرأي جل الباحثين الذين درسوا شواهد النّحو العربي من خلال دراستهم لشخصية أو ظاهرة ما من ظواهر النّحو، فزادوا في ذلك وعادوا[2].

مع اختلاف الآراء والمذاهب حول قضية استشهاد سيبويه بالحديث النبوي الشريف في الكتاب، تظهر لنا الحقيقة العلمية واضحة وضوح الشمس من خلال تأملنا في الكتاب حيث إنّه جاء زاخراً بالأحاديث النبوية في كل فصوله وأبوابه وجميع ثناياه.

هذا ما أكدته الدكتورة "خديجة الحديثي" حينما تطرقت لدراسة الشاهد النّحوي عند سيبويه، فوضعت يدها على حقيقة في غاية الأهمية لتسقط بذلك كل ما قيل عن عدم استشهاد سيبويه بالحديث النبوي الشريف، وذلك بإثباتها احتجاج سيبويه بالأحاديث وورودها في كتابه، وأتبعت ذلك بحديثها عن منهج سيبويه في استشهاده بالأحاديث النبوية الشريفة، فهو إمّا أن يذكرها مع آية قرآنية تقوية وتعزيزا لما يراه في مسألة من المسائل، وإمّا أن يذكرها "ليبيّن نوعاً من التعبير يجوز فيه الحمل على أوجه متعددة من الإعراب تبعاً للمعاني المختلفة التي يدل عليها بعد أن يستدل على

[1] – عبد الجبار علوان النايلة، الشواهد والاستشهاد في النحو، ص 308.

[2] – عامر رشيد السامرائي، آراء في العربية، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1965م، ص 87، وينظر: شوقي ضيف المدارس النحوية، دار المعارف، مصر، الطبعة الرابعة، ص 80.

أحد الأوجه بقراءة... وأمّا أن يذكر الحديث وحده غير معتمد على شبيه من آية كريمة أو من بيت من الشعر إنما يفسره بأمثلة من عنده جارية على كلام العرب..."[1].

3-كلام العرب:

يعدّ كلام العرب الرّافد الثاني بعد القرآن الكريم وقراءاته والأحاديث النبوية الشريفة، الذي أمدّ الدّرس اللّغوي بكل ما يحتــاج إليه مـــن شواهـــد لتثبيت قاعـــدة أو استخراج أصل من الأصول، ولذلك نجد أن كتب النحو قديمها وحديثها قد زخرت به واعتنت به أيما عناية، على أن ما يستشهد به من كلام العرب هو الكلام الفصيح المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حدِّ القلّة إلى حدِّ الكثرة، فما توافرت فيه هذه السمات كان كلاماً يحتجُّ به ويصح اعتماده في بناء القواعد والأصول.

ولعلَّ كتاب سيبويه خير شاهد على ذلك، إذ نجد كلام العرب بنثره وشعره مبثوثا فيه من أوله إلى آخره، حيث لا تكاد صفحة من صفحاته تخلو منه، ولذا كان حريا بنا أن نتوقف ونتأمّل في شواهد سيبويه و منهجه وطريقته في اعتماد كلام العرب فيه، والتقسيم المنهجي يقتضي علينا أنّ نفرق كلام العرب بين منظوم ومنثور.

أ – النّثر:

اعتنى سيبويه بمنثور الكلام عناية كبيرة، فكانت صفحات الكتاب لا تخلو من النثر العربي الفصيح الذي تمثل في كلام القبائل العربية الذي وجد فيه سيبويه ضالته المنشودة لتكون قاعدة انطلاق رصينة نحو تأصيل اللّغة العربية، وهذه العناية لم تقتصر على سيبويه، بل نجدها غدت عُرفا بين النّحويين عموماً، حتى وصلت عنايتهم إلى تحديد القبائل التي يصحّ السّماع منها والتي غدت منبعاً من منابع الفصاحة العربية؛ لذا نجد السيوطي[2] يعتني بتحديد هذه القبائل، فيقول: "والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب، هم: قيس، وتميم وأسد، فان هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم اتكل في الغريب والإعراب والتصريف ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، و لم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم "[3].

[1] – خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص 71.

[2] – ينظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 44.

[3] – المصدر نفسه، ص 44.

واهتمام سيبويه باللّهجات العربية ينمُّ عن فكرٍ واسعٍ ومتميّز تجلى في منهجه وعرضه لهذه القبائل واللّغات ونسبتها إلى أصحابها وفي تحديده القبائل التي أخذ عنها وما كان يصف به كل قبيلة منها، "وقد اعتبر لغة "قريش" أفصح اللّغات وأقواها وأعلاها وهي اللّغة الأولى ، وبعدها في القوة والفصاحة لغة بني تميم وإن كانت أقيس من الحجازية في بعض العبارات التي اختلفت فيها اللّغتان، وكان جل اعتماده في الأمثلة النّحوية والصّرفية واللّغوية على هاتين اللغتين، وإن كانت لهجات "تميم" أيضا في رأيه ليست متساوية في القوة والفصاحة، فقد وصفت بعض لهجات "تميم" بالضعف ومثلها لغات "قيس" فبعضها فصيحة يقرنها بلغة "الحجاز" من غير إشارة صريحة إلى ذلك، ومنها ما يقرن بلغة "فزارة" ويرى أنها لغة قليلة وإلاّ عرف خلافها من اللغات، أمّا لغة "أسد" فجميع نقوله عنها تشير إلى أنها لغة فصيحة يقرنها بلغة "تميم" وبلغة من ترضى عربيته من العرب ومثلها في القوة والفصاحة لغة "طيء"، واعتبر لغة "بني سليم" لغة موثوقا بعربيتها، أمّا لغة "بني عدي بن تميم"، ولغة "بني سعد" فإنّه لم يبيّن فصاحتهما أو ضعفهما ولغتا "كعب وغني" نقل عنهما ولم يشر إلى فصاحتهما أو ضعفهما، غير أننا نتبيّن من إشارته إلى كونها لغة مخالفة للغة "الحجاز" إنهما لغتان أضعف من الحجازية، أمّا لغة "خثعم" فيرى أنها ليست بالجيدة ومثلها لغة "فزارة" لأنها قليلة ضعيفة وليست هي الأصل، أمّا لغة "بكر بن وائل" فيتّضح أنها لغة رديئة ضعيفة لتصريحه بذلك في موضع من كتابه، وإن كان قد قرنها بلغة أناس كثير من بني تميم وأكثرها رداءة كما يتضح، لغة قوم من ربيعة حيث وصف لغتهم بأنها رديئة ثم سماهم (أهل اللغة الرديئة)"[1]، هذا ما أكده السيوطي في قوله :" والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم أُقتديَّ، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم قيس و تميم وأسد....ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين"[2]. فيظهر لنا أن تحديد السيوطي للقبائل التي يصحّ السّماع منها إنما استلهمه من كتاب سيبويه، واستقراء ما فيه من لغات العرب الفصيحة.

فباعتماد سيبويه على لهجات القبائل العربية بالمنهج الذي سار عليه نجده قد ساهم في توثيق اللّغات واللهجات العربية في شبه الجزيرة ،"وعندما يقرأ القارئ كتاب سيبويه يجده حينما يورد

[1] – خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص 98.

2– السيوطي، الاقتراح،ص19.

اللّغة الكثيرة الشائعة ينسبها أحياناً إذا أمكنه تحديد القبيلة أو القبائل التي تتكلم تلك اللّغة، وقد ينسب اللّغة الثانية التي يوردها — وهي الأقل شيوعاً – إذا أمكنه ذلك أيضا، ونجده أحيانا أخرى لا ينسب اللغتين معاً، وأحياناً لا ينسب إحداهما وقد يكون السبب في ذلك عدم إمكانية تحديد القبائل المتكلمة بتلك اللّغات، أو قد يكون ذلك لأنه يرى أنه لا فائدة من ذلك إذ لا طائل منه ولا غناء فيه، فهو كغيره من النحويين يريد الوصول إلى القاعدة الكلية التي توصل القارئ أو المتكلم إلى اللّغة العالية أو الفصحى أو الأدبية أو المنتشرة، ويبين إلى جانبها اللّغة الثانية، إذا كان المتكلمون بها كثيرين ، وذلك اهتماماً بها، أمّا إذا كان المتكلمون بها قلة فهو يوردها لبيان قلة درجة انتشارهـــا"[1]، إضافة إلى اعتماد سيبويه توظيف الأمثال العربية للوصول إلى القواعد النّحوية والصّرفية، مما يبين لنا عناية سيبويه بلغات العرب وأمثالهم ولاسيما ما نسبته كتب الأمثال منها، إذ إن هذه النسبة يستـــدلّ من خلالها على لغة قبيلة قائل هذا المثل أو ذاك[2].

فاللّهجات العربية قد شغلت مساحة واسعة من كتاب سيبويه في تحديده للقواعد والأصول النّحوية مما يصرح بأنه قدم اللّغة ودرسها من داخلها ومن واقعها و لم يفرض عليها ما ليس منها فكانت دراسته للغة تتصف بالواقعية التي استمدها من عصر الفصاحة التي لم يبتعد عنها كثيرا وتجدر الإشارة إلى أن لغات القبائل لم تكن المصدر الوحيد الذي اعتمده في رفد كتابه بمنثور الكلام ، بل كان للعلماء والشيوخ أثرهم ونصيبهم الكبير في ذلك وهذا نستشفه من تحديد الأئمة والمشايخ الذين نقل عنهم سيبويه حيث يقول حسين الفتلي في هذا الشأن: "ويتضح لمن يقرأ الكتاب أن سيبويه ينقل عن ثمانية من أئمة النّحو هم: عبد الله بن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، والخليل ويونس بن حبيب، وأبو زيد الأنصاري، وأبو عمرو بن العلاء، وأبو الخطاب الأخفش والأصمعي..."[3]، وهناك عدّة أراء اهتمت بتحديد موارد سيبويه في الأخذ والنّقل،فهذه الدكتورة خديجة الحديثي تقول في هذا الشأن: "ويروي عن أبي الخطاب الأخفش التعبيرات والألفاظ التي يختلف استعمالها من قبيلة إلى أخرى، وينقل عن القبيلة المخالفة ولا يقف استشهاده بما يرويه أبو

[1] – عبد الجليل تركي تقي الدوري، التقعيد النحوي في كتاب سيبويه من خلال لغات القبائل العربية، رسالة دكتوراه، كلية التربية للبنات، جامعة تكريت، 1999م، ص 63.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص 61.

[3] – عبد الحسين الفتلي، العوامل السماعية في كتاب سيبويه، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 1968م، ص 370.

الخطاب الأخفش عندما سمعه من العرب مباشرة إنما يتعداه إلى ما لم يصرّح فيه أبو الخطاب بسماعه من العرب..."[1]، ويتابع الدكتور عدنان محمد سلمان نقل سيبويه عن يونس بن حبيب، فيقول: "يأتي يونس في الدرجة الثانية بعد الخليل بالنسبة لعدد المسائل التي نقلها عنه سيبويه في بحثه التوابع..."[2]، كما نجد الدكتور صاحب جعفر أبو جناح يعرض منهج سيبويه في نقد لغات العرب ويبين أنه قد لا يتردد في تخطئة بعضها، فيقول: "على أن سيبويه لا يتردد في رفض بعض تعبيراتهم التي لا تتفق مع القياس النّحوي ووصفها بالقبح، وهو يريد به: الخطأ..."[3]، بالرغم من أن لفظة "القبيح" تعني عند سيبويه "الخطأ"، فقد ويريد بها: "القليل أو النادر أو الشاذ، أو ما شابه ذلك"[4].

ب – الشعر:

يعدّ استشهاد سيبويه بالشعر العربي ملمحا من أهم ملامح الكتاب ، إذ أوصل بعض العلماء عدد شواهده الشعرية إلى ألف وخمسين بيتا حتى فاق عدد هذه الأبيات عدد الآيات القرآنية الكريمة المستشهد بها في الكتاب ، لذلك نجد استمرار عناية الباحثين بها قديما وحديثا حتى تنوعت صور هذا الاهتمام، وتعددت مباحثه وقد حاولنا الوقوف على بعض الأمور التي نستأنس بها في مبحث الشواهد الشعرية في كتاب سيبويه وهي:

1–القبائل والشعراء الذين استشهد سيبويه بشعرهم:

فأمّا القبائل التي استشهد سيبويه بشعرها، فقد كشفت الإحصائيات التي وضعها الباحثون أن سيبويه استشهد بشعر "القبائل العربية الشمالية، إذ إن تميما تحتل المرتبة الأولى بين هذه القبائل ثم تأتي بعدها قيس عيلان، وربيعة"[5]، وهذا ما أكده الدكتور عدنان محمد سلمان في قوله: "إن استشهاد سيبويه بشعر القبائل الشمالية كان يفوق استشهاده بشعر القبائل العربية الجنوبية ،وإن تميما احتلت المرتبة الأولى بين القبائل العربية التي استشهد سيبويه بشعرها، وتأتي بعدها على

[1] – خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص 182.

[2] – عدنان محمد سلمان، التوابع في كتاب سيبويه، مطابع التعليم العالي، الموصل، 1991م، ص 129.

[3] – صاحب جعفر أبو جناح، من أعلام البصرة، سيبويه، هوامش وملاحظات حول سيرته وكتابه، ص 109.

[4] – ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص 137 وما بعدها.

[5] – ينظر: عبد الحسين الفتلي، العوامل السماعية في كتاب سيبويه، ص 371.

الترتيب قيس عيلان ثم تغلب ثم بكر وأسد ثم هذيل، وإن القبائل التي استشهد بها تعد أشعر قبائل العرب، فقد ذكر ابن سلام الجمحي أن شعراء الجاهلية كانوا في ربيعة ثم تحول ذلك إلى قيس ثم بعد ذلك إلى تميم"[1]، كما أشار أيضا إلى أن الشعراء الإسلاميين يمثلون "أكبر نسبة بين الشعراء الذين استشهد بشعرهم سيبويه وقد يرجع ذلك إلى قرب عهده منهم واتصاله المباشر بمن رووا عنهم"[2].

أمّا الشعراء الذين استشهد سيبويه بشعرهم واعتد بهم فهم ثلاث طبقات الأولى: طبقة الجاهليين وطبقة المخضرمين وطبقة الإسلاميين، مثل جرير، والفرزدق، والأخطل ومن عاصرهم، وهذا واضح في كتابه وكثير سواء في الأبيات التي نسبها هو أو التي نسبها "الجرمي" أم في الأبيات التي نسبت فيما بعد[3].

وثمة تساؤلا حول الشعراء الذين استشهد سيبويه بشعرهم طرحه بعض الباحثين، وهو: أكان سيبويه يستشهد بشعر "بشار بن برد" أم لا؟، وهذا الأمر نجد صداه عند القدامى كما نجده عند المحدثين، ويبدو أنّ أهمية الموضوع متأتية من أن "بشار بن برد" يعدُّ أول الشعراء المحدِثين — كما ذكر السيوطي – فإن ثبت استشهاد سيبويه بشعره فان ذلك يعني أنه تجاوز عصر الاحتجاج الذي حدده النحويون بمائة وخمسين عاما بعد الهجرة في "الحواضر" وثلاثمائة وخمسين عاما بعد الهجرة في "البوادي"، وكان السيوطي قد صرح باستشهاد سيبويه بشعر بشار قائلا:"أول الشعراء المحدثين: بشار بن برد ، وقد احتج سيبويه في كتابه ببعض شعره تقربا إليه، لأنه كان هجاه لترك الاحتجاج بشعره..."[4].

ونلفي الدكتورة خديجة الحديثي تعلق على هذه القضية من خلال قولها :" أمّا الشعراء المحدثون أو المولَّدون فقد مرّ بنا انه لم يستشهد إلاّ ببيتين، أولهما لرجل من بني سلول، والآخر لبعض ولد جرير، وقد صرّح بذلك. وإن استشهد بغيرهما — كما نسب إليه– فانه لم يبن عليه قاعدة و لم يقس عليه إنما يأتي به تمثيلا بعد أن يبني القاعدة على الآيات القرآنية الكريمة أو الشواهد

---

[1] – عدنان محمد سلمان، التوابع في كتاب سيبويه، ص 111.

[2] – المرجع نفسه، ص 111.

[3] – ينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص 119.

[4] – السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 55 – 70.

الشعرية المنسوبة إلى قائليها أو على المنثور الذي صحّت روايته ونسب إلى العرب الفصحاء الموثوق بعربيتهم... ولم يكن استشهاده به أساسا بني عليه قاعدة أو موضعا قاس عليه ، إنما كان تمثيله به للتقوية والاستئناس لا غير"[1].

ويتبيّن من هذا النّص أنّ هناك فرقاً بين مفهومي الاستشهاد والتمثيل ، أمّا التمثيل فلا يعد أصلا بل هو فرع أو أمر ثانوي يمكن الاستغناء عنه، لأنه لا يعتـــمد في بناء القواعد ووضع المقاييس، وعليه فان التمثيل غير الاستشهاد وعلينا حين النظر في شواهد الكتاب أو في غيره من كتب النّحو أن ندرك هذا الأمر ونضعه نصب أعيننا لنتبيّن الشواهد من غيرها.لعل هذا يكون مبررا لوجود شعر بشار في كتاب سيبويه بحيث لا يعد تجاوزا لعصور الاحتجاج، بل هو إدراك من سيبويه بقيمة شواهده وأهمية كل منها وأثره في الكتاب .

2–نسبة الأبيات إلى قائليها:

إنّ إشكالية عدم نسبة الأبيات الشعرية لقائليها أثارت العديد من التساؤلات كانت بمثابة الشرارة لانطلاق عدّة بحوث قديمة وحديثة قامت بإحصاء الأبيات الشعرية غير منسوبة في كتاب سيبويه، ولعل من أبرزهم كان الدكتور "رمضان عبد التواب" الذي قام بإحصاء الأبيات غير المنسوبة في كتاب سيبويه مغيّراً بذلك ما قيل عن وجود خمسين بيتا فقط مما لم ينسب في الكتاب، فوجد أن جملة غير المنسوب هو ثلاثمائة واثنان وأربعون بيتاً، وأنّ " الشمنتري" في شرحه لشواهد الكتاب نسب سبعة وخمسين بيتاً منها، واستطاع الدكتور"رمضان عبد التواب" أن ينسب مئة وسبعة وستين بيتا، وبذلك يسقط القول القائل بأن ما لم ينسب في كتاب سيبويه لا يتجاوز الخمسين بيتا[2]، إذ بين الدكتور رمضان عبد التواب أن الحقيقة غير ذلك حتى عدّ هذا القول أسطورة، معنونا" بحثه:

بـــ (أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه).

---

[1] – خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص 119.

[2] – ينظر: رمضان عبد التواب، أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، الجزء الثاني، المجلد 49، 1974م، ص 62–64.

وقد أكمل الدكتور "محمد علي سلطاني" ما بدأه الدكتور "رمضان عبد التواب"، فقام بنسبة اثنين وأربعين بيتاً من شواهد الكتاب ، ستة منها نسبها سيبويه إلى إحدى القبائل وستة أخرى لم ينسبها إلى أحد، والثلاثون الباقية كانت نسبتها خاطئة، فصوّب الدكتور محمد علي سلطاني نسبتها إلى أصحابها[1].

فشواهد سيبويه على كثرها تعدُّ عند النّحاة أوثق الشواهد ويقول العلماء إنّ الشاهد المجهول قائله وتتمته إن صدر عن ثقة يعتمد عليه وإلاّ فلا ، ولهذا كانت أبيات سيبويه أصحّ الشواهد، اعتمد عليها خلف بعد سلف مع أن فيها أبياتاً عديدة جهل قائلوها وما عيب ناقلوها....فما طعن أحد من المتقدمين عليه ولا ادعى أنه أتى فيه بشعر منكر"[2] فأشعار الكتاب حتى التي لم تنسب، لا تفقد قيمتها ووزنها بل تبقى موضع ثقة، بل إن هذه الشواهد تستمد قوتها من وجودها في الكتـــاب، إذ يكفيـــها أنها من شواهد (قرآن النّحو).

3 – الضرورة الشعرية:

اهتم النّحويون بالضرورة الشعرية بصورة لافتة للنظر، ذلك أن الضرورة تجعل الشاعر – أحيانا– يخرج عن المطرد والقياس في قوانين العربية، ولذا نجد النّحويين ينقسمون إزاء مفهومها إلى فريقين[3]:

فريق يرى أن الضرورة هي ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لم تكن، وفريق آخر يرى أن الضرورة تعني ما ليس للشاعر عنه مندوحة، أي إنها تعني الخروج الذي لا يجد الشاعر منه بدا، وقد نسب المذهب الثاني إلى ابن مالك[4].

---

[1] – ينظر: محمد علي سلطاني، حول نسبة الأبيات في كتاب سيبويه، الدكتور مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، الجزء الرابع، المجلد 49، 1974م، ص 883 وما بعدها.

[2] – البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ت عبد السلام هارون، دار الرفاعي –الرياض–الطبعة الأولى، 1981م 178/1–179، وينظر: من أعلام البصرة، سيبويه، هوامش وملاحظات حول سيرته وكتابه، ص 110.

[3] – أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وتعليق رجب محمد ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة 1998، ج3، ص 268، وينظر: السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ج2، ص 156.

[4] – ابن هاشم الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت مازن المبارك وسعيد الأفغاني، دار الفكر ،بيروت الطبعة الثالثة، 1972، ص 72.

والذي يبدو أن الوقوف على مفهوم الضرورة عند سيبويه كان من أهم الأمور التي أدلى فيها الباحثون بدلوهم، وذلك لأنّ استكشاف مفهوم الضرورة عنده يقود إلى تحليل علمي لموقفه منها: سلباً أو إيجاباً، ولذا نجد الآراء متعدّدة في هذا الاتجاه ومتعاكسة أحياناً، فقد ذهب أبو حيان الأندلسي[1] والسيوطي[2] إلى أنّ سيبويه يفهم الضرورة على أنها ما لا يجد الشاعر مفراً منه.

أمّا المحدثون، فقد ذهب الدكتور محمد عبد الحميد سعد إلى ما ذهب إليه السيوطي في مفهوم الضرورة عند سيبويه[3]، وذهب باحثون آخرون إلى أن سيبويه في فهمه للضرورة ينتمي إلى الفريق الأول، وفي ذلك يقول الدكتور خالد عبد الكريم : "ومن استقراء كلام سيبويه في جميع المواضع التي تعرض فيها لذكر الضرورة نرى بوضوح أنه ممن يرون أن الضرورة شيء خاص بالشعر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا، لأن كثيرا من الشواهد التي أوردها في أقسام الضرورة المختلفة من تلك الشواهد التي وردت فيها روايات أخرى تخرجها من مجال الضرورة، مع ذلك لم يذكر سيبويه شيئا من تلك الروايات في كتابه"[4]، وبمثل هذا قال إبراهيم حسن في مؤلفه المعنون بـــ(سيبويه والضرورة الشعرية) ،والذي قدّم فيه الأدلّة على أنّ سيبويه يوافق جمهور النّحويين في أنّ الضرورة خاصة بالشعر سواء كان للشاعر عنها مندوحة أو لم يكن[5].

أمّا الدكتورة خديجة الحديثي فقد قدمت بحثاً مستفيضاً في هذا الموضوع ، إذ إنها نفت ما نسب إلى سيبويه من انتمائه إلى الفريق الثاني في فهمه للضرورة ، فقالت في هذا ما نصه : "فموقف سيبويه من الضرورة الشعرية ليس كما وضّحه لنا أبو حيان أو نسبه إليه السيوطي من أن سيبويه لا يسمي الضرورة إلاّ ما يضطر إليه الشاعر ولا يجد ملجأ منها إلى غيرها"[6]، ويبدو أنّ الدكتورة خديجة الحديثي استنتجت موقفها هذا من شواهد الكتاب ونصوصه.

---

[1] – أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب ج3، ص268.

[2] – السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ج2، ص155–156.

[3] – محمد عبد الحميد سعد، الضرورة عند النحويين، مجلة كلية الآداب، جامعة الرياض، المجلد الرابع، السنة الرابعة، 1976م، ص 152.

[4] – خالد عبد الكريم جمعة، شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ص 437.

[5] – إبراهيم حسن إبراهيم، سيبويه والضرورة الشعرية، مطبعة حسان، القاهرة، الطبعة الأولى، 1983م ص 35.

[6] – خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص 314.

II – القياس:

مما لاشك فيه أن القياس يمثل الوجه الآخر لأصول النحو العربي، ذلك أن القياس يمثل الجانب الذهني من عملية بناء الأصول والقواعد بعد السماع والرواية، لذلك نجد النحو العربي لا يستغني عنه، ولا يكاد مؤلف يخلو منه، إذ لابدَّ من اللجوء إليه لسنّ القوانين اللّغوية.

يعرف القياس في الاصطلاح بأنه: "علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب"، وله أربعة أركان هي: أصل، وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وحكم وعلّة جامعة [1]، وقد عرفه المحدثون، ومن ذلك ما قدمه الدكتور مهدي المخزومي قائلا: "هو حمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة، وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب، كانت قد عرفت أو سمعت"[2].

وهذا يعني أنّ القياس إنما يأتي نتيجة للسماع أو أن السماع يؤدي إلى القياس[3] وليس كل ما يسمع يقاس عليه، بل وضع النحويون شروطا للمسموع الذي يقاس عليه إنما يقاس على الكلام الفصيح الصحيح، المنقول بالنقل الصحيح ، الذي يشمل كلام الله عز وجل، وكلام نبيه (صلى الله عليه وسلم) وكلام العرب قبل بعثته (صلى الله عليه وسلم) وفي زمنه (صلى الله عليه وسلم) ، حتى فسدت الألسنة[4].

وقد اهتم علماء اللّغة بدراسة القياس النّحوي وبحث أنواعه ومظاهره في كتب النّحو العربي، ولعلّ أهم ما برزت دراسته في هذا الإطار هو القياس البصري في مقابل القياس الكوفي، إذ إن النحاة لم يكونوا متساويين في أقيستهم ، فنجد أقيسة البصريين تختلف عن أقيسة الكوفيين تبعا لاختلاف منهجهم في البحث النحوي، كل حسب نظره وفكره النحوي[5]، وقد بيّن الدكتور "محمد خير الحلواني" بعضا من سمات القياس النّحوي حيث أنّه يرى أنه يتسم بأنه من عمل المتكلم الفصيح لا من عمل النّحوي، وأنه يسير من الكل إلى الجزء أو من الجزء إلى الجزء، وأنه ثمة

---

[1] – السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 70 – 71.

[2] – مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ص 20، وينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مصر، الطبعة الخامسة، 1975م، ص 8.

[3] – خديجة الحديثي، القياس بين البصريين والكوفيين، الموسم الثقافي الأول، كلية البنات، جامعة الكويت 1986م، ص 336.

[4] – السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 36.

[5] – خديجة الحديثي، القياس بين البصريين والكوفيين، ص 337.

قياسات تعد نابية في دراسة اللغة وهي تلك القياسات التي تفصح عن تعسف بعض النّحويين وتشددهم[1].

أمّا رأي صاحب الكتاب من القياس، فقد بينه الدكتور محمد "عاشور السويح" بأنّ سيبويه يجعل القياس "معيارا يؤسس عليه حكمه، وهذا مظهر من مظاهر الاهتمام بالقياس عنده، ولعلنا نصل من هذا إلى أنّ القياس مازج النّحو أو اختلط بأحكامه بصورة لم تتهيأ له قبل سيبويه"[2]، كما وضّح أن سيبويه أفاد من القياس في عقد موازنة بين لغات العرب وتفضيل بعضها على بعض، وكذلك أفاد منه في مجال الموازنة بين الصيغ الموجودة وبيان الأفضل والأفصح منها[3].

وقد أشارت الدكتورة خديجة الحديثي أيضاً إلى عناية سيبويه بالقياس في قولهـــا:" اهتمام سيبويه بالقياس لا يحتاج إلى شرح أو إيضاح وكتابه خير دليل على ذلك لاعتماده على القياس في جميع أبواب الكتاب النّحوية أو الصّرفية أو اللّغوية أو في مسائل التمرين والرياضة، فالقياس على كلام العرب منظومه و منثوره في بناء القواعد لا يخلو منه باب من الأبواب، وقد يكون الباب بكامله قياساً ، كما في باب (ما قيس من المضاعف الذي عينه ولامه من موضع واحد و لم يجيء في الكلام إلاّ نظيره من غيره)[4].."[5].

وتضيف موضّحة في موضع آخر حيث تذكر أن سيبويه استعمل عدة عبارات للتعبير عن القياس، فتقول: "وقد يعبر عن القياس بقوله: (فهكذا هذا وما أشبهه) أو بقوله : (فهكذا سبيل هذا الباب)، أو (وهكذا سبيل ما كان من المنقوص على ثلاثة أحرف وكذلك الجميع بالتاء)، أو (على هذه الطريقة فأجر هذا النّحو)..."[6].

---

[1] – محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، الدكتور جامعة تشرين، اللاذقية، 1979م، ص 104.

[2] – محمد عاشور السويح، القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، 1986م.ص 156.

[3] – المصدر نفسه، ص 155.

[4] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص 427.

[5] – خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص 248–249.

[6] – المرجع نفسه، 252.

كما أنّ "عبد الحسين الفتلي" قد اهتم ببيان بعض أنواع القياس الواردة في كتاب سيبويه، فقال: "وفي الكتاب قياسات كثيرة، وأكثر قياسات سيبويه هي من قياس العلّة وقياس الشبه، علما بأنه لم يتطرق إلى هذه التقسيمات، و لم يذكر أنواع قياساته لأن هذه المصطلحات ظهرت في وقت متأخر عن عصره..."[1]، على أن غياب هذه المصطلحات والتقسيمات في كتابه لا ينفي وجودها واعتمادها في تقرير الأصول، وكذلك نلفي الدكتور "عدنان محمد سلمان"، قد أشار إلى الشروط التي وضعها سيبويه للقياس المقبول ويبدو أنه استنبطها من كلامه فقال: "ويفهم من كلام سيبويه أنه يشترط في القياس المقبول شرطين أساسيين:

1- أن يكون القياس موافقا لكلام العرب غير خارج عنه.

2- يشترط في المقيس عليه أن يكون شائعا كثيرا، لذا وجدناه لا يقيس على النادر أو الشاذ، فإذا ما وصله شيء عن ثقة يخالف الشائع من كلام العرب حمله على الاضطرار و لم يقس غيره عليه"[2]، وتبدو هذه الشروط المستنبطة منطقية إذا أدركنا أنّ الغاية من القياس إشاعة حكم ما على أساس المشابهة ، فالقياس إذن ينبغي أن تشترط فيه الكثرة والاطراد ، ليكون الحكم الصادر عنه عاما فيصبح بذلك قاعدة.

III- العلّة النّحوية:

تعدّ العلّة النّحوية من أهم أركان القياس؛ ذلك لأنها تمثل الصلة بين المقيس والمقيس عليه، وهي الوساطة التي ينتقل من خلالها الحكم من المقيس عليه إلى المقيس، لذا نجد النحويين عموما يتسمون بعقلية تعليلية لا تقتنع بظاهر الأمور بل تبحث عمّا وراءه حتى غدا التعليل ملمحا بارزا من ملامح الفكر النّحوي عند العرب.

ولا شك في أن سفر العربية الأول سيكون منطلقاً أساسياً لدراسة العلّة وصورها ولاسيما إذا عرفنا أنّ العلّة بعد الكتاب أخذت إشكالاً وأبعاداً أخرى كادت في بعض الأحيان تبتعد عن واقع اللّغة وجوهرها لتسير في درب الفلسفة والمنطق.

---

[1] – عبد الحسين الفتلي، العوامل السماعية في كتاب سيبويه، ص 244.

[2] – عدنان محمد سلمان، التوابع في كتاب سيبويه، ص 120.

وقد أدرك الباحثون أهمية دراسة العلة عند سيبويه ، لذا فإننا نجدهم يتصدون لهذا الموضوع وهم يقدمون خطوطا عامة لصورة العلة وكيف كان سيبويه يتصورها ، فيشير الأستاذ علي النجدي ناصف إلى أن سيبويه كان يستمد تعليلاته "من كل ما يمكن أن تستمد منه التعليلات إلا حقائق الفلسفة وقضايا العلوم..."[1]، ويرى الدكتور "أحمد بدوي" أن حظ سيبويه من الاستنباط وحسن التعليل والبرهنة خط غير يسير ، إذ لا تكاد تخلو منه صفحة من صفحات الكتاب[2]، وقد وصف الدكتور مازن المبارك العلّة في كتاب سيبويه بـــ "أنها كانت عند سيبويه والذين عاصروه وسبقوه مستمدة من روح اللّغة معتمدة على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان وعلى الفطرة والحس من حيث طبيعتها، و لم تكن ذات طبيعة فلسفية..."[3].

أمّا الدكتورة "خديجة الحديثي"، فقد تابعت العلّة عند سيبويه متابعة دقيقة أسفرت عن وصف العلّة وبيان منهج سيبويه في التعليل ثم أنواع العلل المعتمدة في الكتاب، من خلال قولها: "... ولهذا نجد الكتاب مليئا بالتعليلات المتتابعة الأصيلة بحيث لا تمر مسألة أو يذكر حكماً إلاّ ويعلل، غير أننا في معظم الأحيان لا نجد سيبويه يصرح بأن هذا علّة للمسالة أو للحكم، ويكتفي بأن يقول: (لأي شيء) أو (لأنه) أو (لأن) أو (ذلك لأن)... إلى غير هذا من الألفاظ والعبارات التي تدل على كون ما بعدها علة لما قبلها من حكم أو نحوه... وقد صرح في بعض المواضع بلفظ العلة أو بما في معناها كالسبب
ونحوه..."[4]، وترى أيضا أنّ العلّة عند سيبويه قد تكون قصيرة وواضحة[5] كما في قوله: "واعلم أن ما جاء في الكلام على حرف قليل و لم يشذ علينا منه شيء إلا ما لا بال له إن كان شذ، وذلك لأنه عندهم إجحاف أن يذهب من أقل الكلام عددا حرفان"[6].

---

[1] – ناصف علي النجدي، سيبويه أمام النحاة، ص 163.

[2] – أحمد بودي، سيبويه، حياته وكتابه، ص 38.

[3] – مازن المبارك، النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها، المكتبة الحديثة، الطبعة الأولى، 1965م، ص 69.

[4] – خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص 356.

[5] – المرجع نفسه، ص 362.

[6] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص 218.

ويجب الإشارة إلى منهج سيبويه وطريقته في التعليل، حيث إنّه يذكر في المسألة الواحدة أكثر من علّة وقد يشرح العلّة بالأمثلة التي يشرح بها المسألة المعللة، وغير ذلك فمن خلال هذا تتضح لنا صورة العلة عند سيبويه وسماتها وطبيعتها، فالعلّة في الكتاب وثيقة الصلة بجوهر اللّغة وواقعها وإنها مستمدة من داخل اللّغة لا من خارجها[1].

وللوصول إلى مفهوم دقيق لماهية العلّة النّحوية عند سيبويه، ينبغي لنا متابعة نصوص الكتاب لاستخراج أنواع العلل المعتمدة عنده ، وهو وإن لم يصرح بهذه الأنواع إلا أنها واضحة في كلامه ويمكن استنباطها، وقد حدّدت الدكتورة "خديجة الحديثي" مجموعة كبيرة من العلل في كتاب سيبويه، نذكر منها: "علّة كثرة استعمال – وعلّة عدم استعمال – وعلّة مقابلة – وعلّة ثبات – وعلّة تغيير – وعلّة إهمال – وعلّة عدم وجود النظير – وعلّة لزوم وغيرها، فقد حرصت "خديجة الحديثي" على تبيان مواقع كل نوع من هذه الأنواع في الكتاب، مشفوعة أحيانا بأمثلة من نصوص سيبويه[2].

فما قدّمته البحوث والدّراسات اللّغوية العربية عن واقع العلّة عند سيبويه إنما يكشف أن ظاهرة التعليل عند سيبويه بحاجة إلى دراسة خاصة ومستقلة، لأن هذه الظاهرة تكاد تشمل الكتاب من أوله إلى آخره، ولأن سيبويه اعتمدها مبدأ أساسيا في دراسة اللغة في جميع مستوياتها: الصّوتية والصّرفية والنّحوية، و لم يكن له بدٌّ منها.

هذا ما يجبرنا على القيام ببحوث لدراسة العلّة في الكتاب على حدة، التي تكون كفيلة بأن تقدم تصورات واضحة وقاطعة عن طبيعة التفكير النّحوي عند سيبويه وشيوخه وكيفية إصدارهم الأحكام وبنائهم للقواعد و الأصول، ولما للتعليل من صلة جوهرية بالفكر النّحوي العربي ومنهجه في البحث والتأليف.

[1] – خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص 363.

[2] – المرجع نفسه، ص 386 – 387.

الخاتمة

خـــاتـــمة

إنّ كتاب سيبويه يعدّ أول موسوعة عربية تجمع المعارف اللّغوية في شتى نواحيها، فقد استنفذ جهداً عظيماً تفتق عن عمل لم يسبقه إلى مثله أحد قبله، و لم يلحق به من بعده، فهو قمّة في الشمول لجوانب علم النّحو خاصّة وعلوم العربية عامّة فيمكن اعتبار مكانة سيبويه من النّحـــو العـــربي كمكـــانة "بانيني Panini" من النّحو الهندي، ومكـــانة "دي سوسير De saussure" في النّحو المعاصر.

والحديث عن مصطلحات "الكتاب" يعني الحديث عن النّحو الفعلي والحقيقي الذي بين أيدينا اليوم واضعين في الاعتبار مجهودات "أبي الأسود الـــدؤلي" وتلاميذه في إرساء اللّبنات الأولى والتي سلّمت فجة إلى "ابن أبي إسحاق" و"عيسى بن عمر" و"أبي عمرو بن العلاء" فمدّوا القياس وتقدّموا بالدّرس النّحوي واللّغوي خطوات كبيرة فشهد على أيديهم نمواً عظيماً بذكر مسائله وبعض أبوابه وفروعه حتى أصبح فيهم من غلبت شهرة النّحو عليه.

وارتفع صرح العربية مشرفاً على الانتهاء لّما وصل إلى "الخليل ابن أحمد الفراهيدي" الذي نهج مسالك ومسمّيات ومناهج جديدة في علم العربية التي أفادنا بها سيبويه في الكتاب، فقد بذل جهداً عظيماً لا يقدره إلاّ من اطّلع على ثنايا "الكتاب" بنظرة متأنيّة متمحّصة إذ نجده قد حشد فيه مادّة النّحو الأولى بمسمّياتها وقواعدها، التي قاده إليها طبعه ومنهج الفطرة الذي اتّبعه في عرضه للكتاب .

فقد نال كتاب سيبويه عناية من العرب التّابعين والمحدثين ممن شغفوا بالعربية، فدرسوه من كل جوانبه وأبوابه التي سوف أورد خلاصتها في خاتمة بحثي هذا.

ظهر من خلال دراسة منهج "الكتاب"، أنّ سيبويه قد ربط ربطاً عميقاً بين عدّة مناهج من أبرزها المنهج الوصفي خاصّة عند تطرقه للظواهر الصّوتية، فالوفاء للمنهج عند سيبويه اتسم أحياناً بالدقة وأحياناً أخرى بالاضطراب.

قدّم سيبويه كتابه موفور الأبواب والفصول والعناصر، فقد عرض النّحو في أفكار رئيسية وأبواب شاملة يستحضرها ويضع المعالم لها، ويتعرف على حاجتها من الأمثلة والنّصوص ثم يجمعها ويصنفها، إنّ منهج التّرتيب الذي اعتمده سيبويه في تبويب كتابه، أشبه بسلسلة ذات حلقات متتابعة متّصلة إحداها بالأخرى، لا يمكن تقديم حلقة على أخرى أو استبدال غيرها بها

أو الاستغناء عنها، فكانت الأبواب متسلسلة وموضوعة على أساس منطقي.

إنّ دراسة مصطلحات "الكتاب" تحتاج إلى وقفة أدقّ وأعمق؛ إذ كشفت جهود الباحثين أن مصطلحات "الكتاب" فيها من العمق والدقّة ما يجعل الدّارس يطيل النّظر فيها فقد قسّمت دراسة المصطلحات في "كتاب" سيبويه إلى مستويات وهي: مستوى صوتي – مستوى صرفي – مستوى نحوي .

إنّه لمن دواعي الافتخار والاعتزاز أن نتحدث عن ما قدمه سيبويه ومن قبله الخليل للدّرس الصّوتي عند العرب، فنجده قد أوفى وكفى، فأثراه بمسمّيات ومصطلحات عديدة ودقيقة لازمت العلمية، فقد عرف جهاز النطق لدى الإنسان، وكان متميّزاً في حديثه عن مخارج الأصوات ووصفه لصفاتها فهو الذي حدّد "المجهور والمهموس" بالرّغم من أنه لم يكن مطلعاً على أنّ "الجهر والهمس" تتحكم فيه الأوتار الصّوتية كما أثبتت الدراسات اللّسانية الحديثة فقد ضاهت دراسات سيبويه للأصوات الدراسات الحديثة .

لقد كان "كتاب" سيبويه نقطة الانطلاق في بحوث الصّرف ولكنّه لم يرتب مسائله و لم يهذب مباحثه وإنما نثرها في تضاعيف "الكتاب" فاختلط بعضها بأبواب النّحو ومسائله، فقد خلصنا من خلال ذكرنا للأبنية الصّرفية التي اعتمدها سيبويه في "الكتاب" إلى أنّه هو الواضع للصرف وقواعده ولكنه لم يضعه الوضع النهائي فقد تتابع التّأليف فيه، وعرضت وجهات النظر المختلفة، وثار الجدل والنّقاش، وألفت الكتب ووضعت الشروح والتعليقات، كما استدركت على سيبويه أبنية ومصطلحات صرفية ليست بالقليلة وخولف في مسائل متعددة.

إنّ ما حفظه لنا سيبويه في "الكتاب" من آراء وأفكار في النّحو واللّغة لدليل قاطع على ازدهار وتطور الدراسات اللّغوية بكلّ مستوياتها عند العرب في تلك الفترة، فظهور كتاب سيبويه بهذه الحلة والصورة من العمق والنّضج يوحي بأنّ جهوداً وكتباً في النّحو أُلفت قبله ومن باب الذّكر نُلفي الخليل قد بوّب للنّحو و أصوله ، فاستقام النّحو وانتشرت مسمّياته وتفريعاته على يده، ولّما كان سيبويه تلميذه الذكي وزائره الذي لا يُمل فقد حمل عنه علمه وأضاف إليه ما أثر عن سابقيه "كالحضرمي" و"أبي عمر بن العلاء" وغيرهم، فجمع في كتابه مصطلحات النّحو جميعها، ولكنه كان ينثر الكلام في المسألة الواحدة في أكثر من باب، وما لم يضع له المصطلح كان لا يقف دونه بل يحاول أن يوضّحه بالوصف والأمثلة والنقيض حتى لا

يكاد إلاّ أن يسميه، وكان للمعنى اللّغوي للفظ ارتباط كبير بالمعنى الاصطلاحي، فكما أن الحركة من صفات الأحياء كان يسمي الحرف المتحرك حرفاً حياً، وأيضا استغل سيبويه مميّزات اللّغة العربية خاصّة الترادف، فقد كان لا يكتفي بمصطلح واحد للتعبير عن الفكـــرة أو القاعدة النّحوية فتراه يعدد المصطلحات بالمعنى الواحد وكلّها ذات دلالة معينة لما وضعها له، فبتطوّر النّحو وتشكّل المدارس النّحوية وظهور ما يسمى بالخلاف النّحوي تمخضت مصطلحات "الكتاب" بين البقاء والفناء، فهناك مصطلحات أفل نورها في خضم الصّراع الفكري بين المدارس النحوية خاصّة بين مدرستي البصرة والكوفة، وهناك مصطلحات بقيت كما هي على مر العصور إلى يومنا هذا مستخدمة في كتب النّحو والصّرف والمعاجم.

أمّا عن أصول النّحو في كتاب سيبويه فإن السّماع كان المستند الأساسي والأول عنده في تقرير الأحكام النّحوية، وأن القياس لم يكن الحكم الأول في "الكتاب"، بل كان السّماع هو الأول والقياس هو الثاني.

اتّسم موقف سيبويه من القراءات القرآنية بالموضوعية والهـــدوء، إذ إنـــّه لم يخطّـــئ قراءة أو يردّها لأنها سُنّة متّبعة، وهذا الأمر التفتنا إليه و أكدناه بشواهد من الكتاب، لندفع بذلك قول القائلين بأنّ القراءة عند سيبويه تخضع للقياس، فما وافقه فهو حسن وما خالفه، فهو مردود إذ لم نجد ما يثبت هذه الحقيقة في الكتاب.

إنّ التعليل النّحوي شغل مساحة واسعة من كتاب سيبويه، مما يمكن أن تقوم على أساسه دراسة مستقلة لبحث صور العلّة وأنواعها وطرائقها عنده.

برزت عناية العرب بكتاب سيبويه بصورة لافتة للنظر في النصف الثاني من القرن العشرين إذ استطاعوا الإفادة من النّظريات اللّغوية الحديثة وتوظيفها في فهمه ومقارنة مصطلحاته وموازنتها بالمصطلحات الحديثة، وتحليل معطياته الفكرية المعتمدة في تفسير الظواهر اللّغوية فقد استطاع إظهار براعة سيبويه وإبداعه فيما ضمّه كتابه بين دفتيه من محاور الدرس النّحوي العربي،كما أنه لا يتوجّب التوقّف عن البحث في "الكتاب" وجوانبه ،لأنه يمثل الموسوعة العربية في علوم اللّغة.

تمّ بحمد الله.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القــرآن الكــريم برواية ورش عن نافع.

-المصادر والمراجع:

* **إبراهيم أنيس:**- الأصوات اللّغوية، مكتبة الأنجلو مصرية، ط4، 1975، القاهرة.

- في اللّهجات العربية، مكتبة الأنجلو مصرية، ط3، 1965م، القاهرة.

- من إسرار اللّغة، المكتبة الأنجلو مصرية، الطبعة 5،1975م القاهرة.

* **إبراهيم حسن إبراهيم:** - سيبويه والضرورة الشعرية، مطبعة حسان، القاهرة، الطبعة الأولى 1983م.

* الأشموني أبو الحسن المصري: شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد،مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر 1944م.

* **الآمدي:** - غايــة المــرام في علم الكلام، تحقيق: حسن محمود عبد الحميد، منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة 1971.

* **الأنباري:** - لمع الأدلّــة، مطبعة الجامعة السورية تحقيق: سعيد الأفغاني 1957.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السمرائي، مطبعة المعارف، بغداد، 1959.

* **ابن الأثير:** - إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق: محي الدين رمضان، دمشق 1971.

* **ابن جني:** - ابن الجني، الخصائص تحقيق: محمد علي النجار، الدار العربية للكتاب، 1954.

- سر صناعة الإعراب، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون، مطبعة الباجي الحلبي، 1954، القاهرة.

- المنصف في شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أميــن مطبعة البابي الحلبي، القاهرة 1954.

* **ابن الجزري:** - النّشر في القراءات العشر، تصحيح ومراجعة: محمد الضباع، دار الكتب العلمية بيروت، (دت).

* **ابن خلدون عبد الرحمن:** - المقدمـــــــة، مراجعــة: لجنة من العلمـــــاء، دار القلم بيـــروت، لبنان، ط7 1989.

* **ابن خلكان**: - ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: عبد الحميد محي الدين، القاهرة 1948.

* **ابن الدّهان**: - كتاب الفصول في العربية تحقيق : فائز فارس، دار الأمل ومؤسسة الرسالة إربد وبيروت، ط1، 1988م).

* **ابن درستويه**: -تصحيح الفصيح، تحقيق: عبد الله الجبوري، بغداد،1975.

* **ابن دريد**: - جهرة اللّغة، مكتبة المتنبي، بغداد، (د ت).

* **ابن سيدة**: -المخصص،تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار الأفاق الجديدة ، بيروت،(دت).

* **ابن عقيل**: - شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين، دار السعادة، ط10، (د ت).

* **ابن فارس**: - الصّاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق: مصطفى الشويمي، بيروت 1963.

- معجم مقاييس اللّغة، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمـــية بيروت، ط1، 1999.

* **ابن منظور**: - لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1994.

* **ابن النّديم**: - الفهرست، دار المعارف، بيروت، ط2، 1997.

* **ابن هشام**: - مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك وسعيد الأفغاني، دار الفكر بيروت الطبعة الثالثة، 1972.

* **ابن يعيش**: - شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د ت).

* **أبو حيان الأندلسي**: - ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وتعليق رجب محمد ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة 1998.

* **أبو الطيب اللّغوي**:- مراتب النّحويين، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، مكتبة النهضة القاهرة 1955.

* **أحمد أمين**: - ضحى الإسلام، ط10، بيروت 1933.

* **أحمد بدوي**: - (سيبويه حياته وكتابه) ط2، مكتبة نهضة مصر، القاهرة(د.ت).

* **أحمد حساني**: - مباحث في اللّسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 1999، الجزائر.

* **أحمد مختار عمر**: - دراسة الصّوت اللّغوي، عالم الكتب، القاهرة، ط 1985.

* **أحمد مكي الأنصاري**: - سيبويه والقراءات، دراسة تحليلية معيارية، مصر، 1972م.
* **الأخفش**: - معاني القرآن، تحقيق،فائز فارس، الطبعة الثانية، المكتبة العصرية، الكويت، 1981م.
* **الأعشى**:- ديوانه، دار صادر للطباعة والنشر، ودار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1960م.
* **الأزهري**: - تهذيب اللّغة، تحقيق: عبد السلام هارون، المؤسسة المصرية للنشر، القاهرة 1967.
* **البغدادي**: - تاريخ بغداد أو مدينة السلام، مطبعة السعادة، مصر 1931.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الرفاعي – الرياض- الطبعة الأولى، 1981م.
* **الإستراباذي (رضي الدين)**: - شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: إميل يعقوب وجماعة من الأساتذة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998.
* **برجستراسر**: - التطور النّحوي للغة العربية، ترجمة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخـــانجي القاهرة، 1982.
* **تمام حسان**: - مناهج البحث في اللّغة، دار الثقافة، المغرب، 1986.
- العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط3، القاهرة، 1998.
* **التهانوي**: - كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق: لطفي عبد البديع، المؤسسة المصرية 1963.
* **الجاحظ**: - البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1968.
- الحيوان، تحقيق :عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1969.
* **الجرجاني الشريف**: - التعريفات، تحقيق: محمد عبد الحكيم القاضي، دار الكتاب المصري بيروت لبنان، ط1، 1991.
* **الجرجاني عبد القاهر**: - الجمل في النّحو ، تحقيق: يسري عبد اللّه، دار الكتب العلمية ، بيروت ط، 1990 م.
- من أسرار البلاغة، شرح و تحقيق: محمد عبد المنعم الخفاجي و عبد العزيز شرف ،دار الجيل بيروت ط1، 1991.
- دلائل الإعجاز،، تحقيق: محمد التونجي، دار الكتاب العربي ط 2، 1997.

* **الجواليقي**: - المعرب من كلام الأعجمي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب المصرية القاهرة، 1969.
* **جان كانتينيو**: - دروس في علم أصوات العربية، ترجمة: صالح القرمادي، تونس، 1966.
* **جوزيف فندريس**: - اللّغة، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1950.
* **الحاج خليفة**: - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مطبعة وكالة المعارف 1943.
* **حسن إبراهيم حسن**: - تاريخ الإسلام السياسي، مكتبة النهضة، ط 3، القاهرة 1953.
* **حسام النعيمي**: - الدراسة الصّوتية واللّهجية عند ابن جني، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، 1980.
* **الحموي الياقوت**: - معجم الأدباء، تحقيق: أحمد فريد الرفاعي، القاهرة (دت).
* **خالد عبد الكريم جمعة**: - شواهد الشعر في كتاب سيبويه، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع الكويت، الطبعة الأولى، 1980م.
* **خديجة الحديثي**:- شاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت 1974م.
- أبنية الصّرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1965.
* **الخليل بن أحمد الفراهيدي**: - العين، تحقيق: عبد الله الدرويش، مطبعة العاني، بغداد، 1976.
* **خليل إبراهيم العطية**:- في البحث الصّوتي عند العرب، منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد 1983.
* **الخوارزمي**: - مفاتيح العلوم، تحقيق: فان فلوتن 1985م.
* **دراقي الزوبير**: - محاضرات في فقه اللّغة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د ت).
* **رشاد حمزاوي**:- المصطلحات اللّغوية الحديثة في اللّغة العربية، الدار التونسية للنشر، 1987 تونس.
- المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، دار الغرب الإسلامي بيروت الطبعة الأولى 1986.
* **الرّافعـــي**: - تاريخ آداب العرب، مطبعة الاستقامة، ط1، مصر 1940.

* **الرمـّانــي**: – شرح كتاب سيبويه، تحقيق: محمد إبراهيم،جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية،1415هـ.

* **رمضان عبد التواب**: – المدخل إلى علم اللّغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1982.

– التطور اللّغوي مظاهره وعلله، مكتبة الخانجي، القاهرة،1981.

* **الزبيدي: – طبقات النّحويين واللّغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر 1984م.**

* **الزجاجـي**: – الجمل، شرح و تحقيق: أبي شنب، ط2، دمشق، 1957.

* **الزّمخشري**: – المفصل في النّحو، دار الجيل، بيروت، ط2، 1972.

– أساس البلاغة، شرح :محمد أحمد قاسم، المكتبة العصرية، بيروت، 2005.

* **سيبويه**: – الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط4، 2004.

–الكتاب، الطبعة الأولى لبولاق (نسخة إلكترونية –PDF) 1316هـ.

* **السيرافي أبو محمد يوسف ابن أبي سعيد**: – شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبد التواب ومحمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1986.

– أخبار النّحويين البصريين، نشره فرانسيس كرنكو بيروت، المطبعة الكاتوليكية، 1936.

* **السيوطي**: – المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، شرح :محمد المولى الجاد وآخرون، دار إحياء الكتب العـربية ط1، 1953.

–همع الهوامع، في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت 1998.

–الاقتراح في علم أصول النّحو، تحقيق : أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى 1976م.

– بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، مطبعة السعادة 1326هـ.

* **السكاكي**: – مفتاح العلوم، المطبعة الميمنية، القاهرة، 1937.

* **سعيد الأفغاني**: – الموجز في قواعد اللّغة العربية، دار الفكر 1971.

* **الشدياق أحمد فارس**:– الجاسوس على القاموس. مطبعة الجوائب، القسطنطينية 1299هـ.

شلبي إسماعيل: - رسم المصحف والاحتجاج به في القراءات، مكتبة نهضة، مصر، 1960م.
- أبو علي الفارسي، حياته ومكانته بين أئمة العربية وآثاره في القراءات والنّحو، مكتبة نهضة مصر، 1377هـ.
* **شهاب الدين القسطلاني:** - لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق: عامر سيد وعبد الصابور شاهين، 1972، القاهرة.
* **شوقي ضيف:** - المدارس النّحوية، دار المعارف، مصر، الطبعة الرابعة (دت).
* **صبحي الصالح:** - دراسات في فقه اللّغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط6، 1976.
* **صاحب جعفر أبو جناح:** - من أعلام البصرة سيبويه، هوامش وملاحظات حول سيرته وكتابه، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1974م.
* **الطنطاوي محمد:** – نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة،دار المعارف، طبعة2،1995،القاهرة.
* **طــه الرّاوي:** - نظرات في اللّغة والنّحو، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت، الطبعة الأولى، 1962م
* **عبد الله الدرويش:** - دراسات في علم الصّرف، مكتبة الشباب، القاهرة 1959.
* **عبد الجبار علوان النايلة:** - الشواهد والاستشهاد في النّحو العربي، مطبعة الزهراء، بغـــداد الطبعة الأولى، 1976م.
* **عدنان محمد سلمان:** - التوابع في كتاب سيبويه، مطابع التعليم العالي، الموصل، 1991م.
* **عبد السلام مسدي:** - مقدمة في علم المصطلح، دار الرسالة 1984.
- التفكير اللّساني في الحضارة العربية، ط 2، الدار العربية للكتاب 1986.
* **عبد الصابور شاهين:** - اللّغة العربية لغة العلوم والتقنية، دار الإصلاح، الدمام، الطبعة الأولى 1983م.
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللّغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة 1960.
* **عبد الغفار حامد هلال:** - أصوات اللّغة العربية، مكتبة وهبة، القاهرة، ط3، 1996م.
* **عبد القادر المهيري:** - نظرات في التراث اللّغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1993 بيروت.

* **عبد القادر فاسي الفهري**: - اللّسانيات واللّغة العربية، منشورات عويدات، بيروت، ط1 1986.
* **علي نجدي ناصف**: - سيبويه أمام النّحاة، عالم الكتب، القاهرة، 1979.
* **عامر رشيد السامرائي**: - آراء في العربية، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1965م.
* **عبد الواحد وافـــي**: - فقه اللّغة، مطبعة الرسالة، ط6، القاهرة، 1968.
* **عوض محمد القوزي**: - المصطلح النّحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث هجري ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983.
* **الفـــارابي**: - شرح الفارابي لكتاب أرسطو طاليس في العبارة، نشر: ويلهام كونش اليسوعي وستانلي ماردا اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت 1960.
* **فتحي عبد الفتاح الدجني**: - ظاهرة الشذوذ في النّحو العربي، وكالة المطبوعات، الكويت الطبعة الأولى، 1974م.
* **القاسمي علي**: - مقدمة في علم المصطلح، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية 1987م.
* **كارل بروكلمان**: - تاريخ الأدب العربي، ترجمة: عبد الحليم النجار، القاهرة 1961 (الطبعة العربية).
* **كمال بشر**: - علم الأصوات، دار غريب للطباعة، القاهرة، 2000.
* **مرتاض عبد الجليل**: - اللغة والتواصل، اقترابات لسانية للتواصلين الشفهي والكتابي، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000.
- الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، ط2، 2009.
- في رحاب اللغة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر 2007.
* **ماريـــوباي**: - أسس علم اللّغة، ترجمة: أحمد مختار عمر،عالم الكتب،ط1998،8،القاهرة.
* **مازن المبارك**: - النّحو العربي، العلّة النحوية نشأتها وتطورها، المكتبة الحديثة، الطبعة الأولى 1965م.
* **المبـــرّد**: - المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عظيمة، القاهرة 1385هـــ - 1965.
* **محمد خير الحلواني**: - أصول النّحو العربي، جامعة تشرين، اللاّذقية، 1979م.

* **محمد سمير نجيب اللبدي**: - معجم المصطلحات النّحوية والصّرفية، مؤسسة الرسالة ودار الفرقان، بيروت وعمان، ط3، 1988 م .
* **محمود السعران**: - علم اللّغة- مقدمة للقاريء العربي، دار الكتب المصرية، مصر، 1962م.
* **محمد عاشور السويح**: - القياس النّحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، 1986م.
* **محمود فهمي حجازي**: - مدخل إلى علم اللّغة، دار قباء للطباعة والنشر، طبعة مزيدة ومنقحة القاهرة، 1998.
- الأسس اللّغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، (د ت)، (د ط).
* **محمد طبي**: - وضع المصطلحات، صادر عن المؤسسة العمومية الاقتصادية لترقية الحديد والصلب (دت).
* **محمد عيد**: - أصول النّحو العربي في نظر النّحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللّغة الحـــديث عالم الكتب، القاهرة 1989.
* **مصطفى إبراهيم**: - المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، (د.ت).
* **مناف مهدي المخزومي الموسوي**: - في النّحو العربي، نقد وتوجيه، منشورات المكتبة العصرية بيروت (دت).
- مباحث لغوية من حياة اللّغة العربية، دار البلاغة للطباعة والنشر بيروت 1993م.
* **نور الهدى لوشن**: - مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، المكتبة الجامعية، الأزاريطة الإسكندرية، 2000.
* **هنري فليش**: - العربية الفصحى،ترجمة: عبد الصابور شاهين، ط1،بيروت،(د،ت)،

- المـــــراجع الأجنبية:

* De saussure, cours de l'linguistique générale. E N A G2^{E} – édition, 1994.

- الرســـائل (المخطوطات) والـــدوريات:

1- الرســـائل(المخطوطات) :

* صباح عبد الهادي: المصطلح النّحوي في كتاب سيبويه (دراسة تحليلية)، ماجستير، كلية التربية الجامعة المستنصرية، 2002م.

* عبد الجليل تركي تقي الدوري: التقعيد النّحوي في كتاب سيبويه من خلال لغات القبائل العربية، رسالة دكتوراه، كلية التربية للبنات، جامعة تكريت، 1999م.

* عبد الحسين الفتلي: العوامل السماعية في كتاب سيبويه، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة 1968م.

* محمد إبراهيم مصطفى عبادة: الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1977م.

* نايف شلال كاظم: الشواهد القرآنية بين كتاب سيبويه ومعاني القرآن للفراء، رسالة ماجستير كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، 2000م.

2- الدوريـــات (المجلات):

* أحمد خطاب عمر: القيمة اللّغوية للقراءات القرآنية، الموسم الثقافي الأول، كلية البنـــات جامعة الكويت، 1986م.

* جبر يحيى عبد الرؤوف: المصطلح، مصادره ومشاكله وطرق توليده، مجلة اللسان العربي، العدد 36، 1413هـ 1992م.

* خديجة الحديثي: القياس بين البصريين والكوفيين، الموسم الثقافي الأول، كلية البنات، جامعة الكويت 1986م.

*رمضان عبد التواب: أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه، مجلة مجمع اللّغة العربية، دمشق الجزء الثاني، المجلد 49، 1974م.

* الزيدي توفيق: تأسيس النقدية الاصطلاحية، مجلة علامات في النقد الأدبي، ج8 مجلد 2.

* عبد السلام مسدي: المصطلح النقدي وآليات صياغته، مجلة علامات في النقد الأدبي ج8 مجلد2.

* محمد صبحي الصيادي: "كلمة مصطلح بين الصواب والخطأ"، التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحـــدة العربية مجلة اللّسان العربي، مكتب تنسيق الرباط، العدد 48 1999.

* محمد علي سلطاني: حول نسبة الأبيات في كتاب سيبويه، مجلة مجمع اللّغة العربية، دمشق، الجزء الرابع، المجلد 49، 1974م.

* محمد عبد الحميد سعد: الضرورة عند النّحويين، مجلة كلية الآداب، جامعة الرياض، المجلد الرابع السنة الرابعة، 1976م.

* مجلة اللّسان العربي: المصطلح العلمي بين الصياغة والتداول، عدد 50 – ديسمبر 2000.

* ندوة: المبادئ الأساسية في اختيار المصطلحات العلمية ووضعها، في ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي، الرباط، 1981.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الفصل الرابع: نشأة المصطلح النّحوي في كتاب سيبويه.